TAG_414_03/05

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد
- تلمسان -
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة والأدب العربي

سجل تحت رقم 11921
بتاريخ 07 جوان 2008
الرقم

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
مكتبة الكلية

موضوع البحث:

مسائل الخلاف في البلاغة العربية

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في شعبة البلاغة والأسلوبية

من إعداد الطالب:
- حبيبي عبد الله

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
- عبد اللطيف شريفي

أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ الدكتور مرتاض محمد	رئيسا مناقشا
- الأستاذ الدكتور عبد اللطيف شريفي	مشرفا مقررا
- الأستاذ الدكتور كريب رمضان	عضوا
- الأستاذ الدكتور كروم بومدين	عضوا

السنة الجامعية : 2004 - 2005

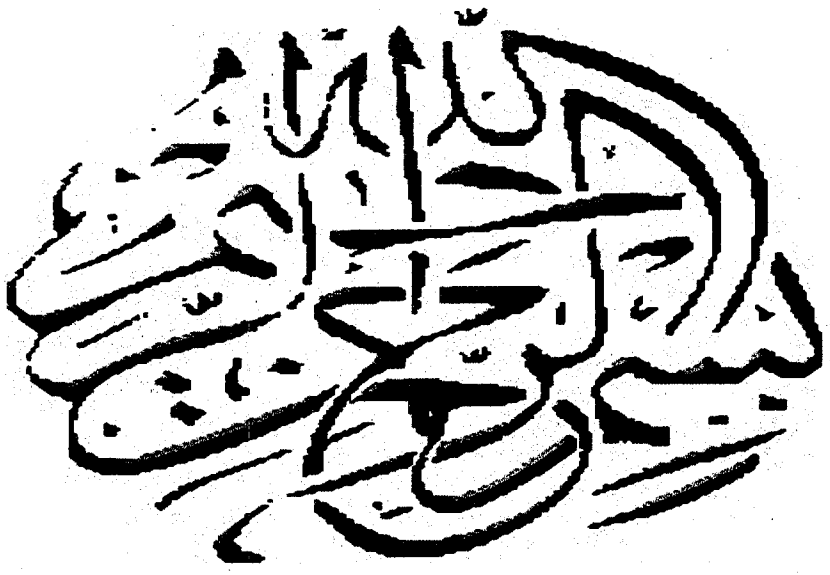

شكر وتقدير

تحية إجلال وتقدير لسعادة

الأستاذ الدكتور عبد اللطيف شريفي الذي أتقدم له بالشكر الجزيل، وأعبر له عن كامل امتناني على تعبه المضني، وعلى إسدائه النصح، وحرصه على إعداد هذا البحث متابعة وتوجيها.

فجزاه الله عني خير الجزاء.

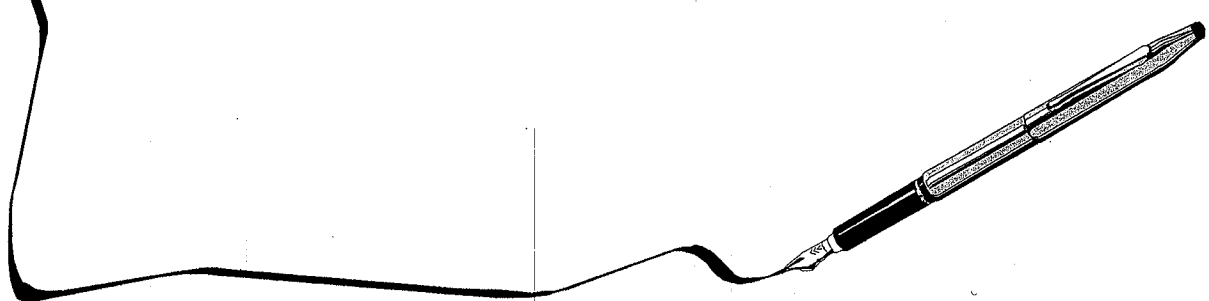

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى أفراد أسرتي:

زوجتي عائشة، وأبنائي الأعزاء: سارة وعبد الرحمن وعبد العزيز

وإلى الأصدقاء والأقرباء جميعا أهدي ثمرة هذا العمل

نبي الهدى يا شفيع الأنـــام ... هداك صـــراط قـــويـــم أغـــر

سبيل هـــدانا إليه الإلـــه ... يقينا الضلال وهمو ى الخطـــر

أبنت لنا الدين سهلا يسيـرا ... فكـنت سـرا جا ينيـر البصر

بعثت رسولا كريم الطبـــاع ... تزكي النفو س تقـي من سقـر

حباك الإلـه خصالا حميـــد ه ... سمو ت بها عـن كـلام هـد ر

تقول صدوقا وتعفـو رحيـما ... وتدعو حكيـما عميـق الأثـر

رمتك قريش عنـادا و زو را ... وقـالـت ذروه كـتابـا سحـر

فلما صغـوك تـردد ذكـرا ... أجا بـو ا الد عـاء بغيـر حـذر

كفاك دليـلا كـتابه منـز ل ... يداوي القلـوب يليـــن الحـجر

فلا نبتغي غيره من ســـبيل ... و من زا غ عنه هوى وانـدثـــر

من شعر الطالب

(المتقارب)

المقدمة

لم أكن لأجرؤ على خوض غمار بحث كهذا (مسائل الخلاف في البلاغة العربية)، لولا بصيص من الأمل، وداع من الفضول حفزاني تحفيزا ودفعاني إليه دفعا . لم يكن ذلك كذلك، بسبب ما يوحي به عنوان البحث في ظاهره من شساعة في الموضوع، وترام في أطرافه و تعدد في مداخله واتجاهاته .

وأمر مثل هذا من الصعوبة بمكان، وعقبة في الطريق كأداء، قد لا يتسنى تجاوزها ببساطة، خاصة على واحد مثلي، يخطو خطواته الأولى في ميدان البحث وليس له من وسائله القليل .

بل إن الخلاف في حقيقته موضوع شائك، يثير في نفس صاحبه الكثير من الهواجس والمخاوف، والمقبل عليه كمن يقحم نفسه في عملية فرز لشبكة معقدة من الخيوط، اختلط بعضها ببعض . ولقد تصورت نفسي حينما عرض علي الموضوع أول مرة في صورة من يوكل إليه أمر القضاء للفصل بين المتحاكمين، والشعور يغمره بجسامة المهمة، وثقل المسؤولية الملقاة على كاهله . وما أبلغ المشابهة، وأقرب المشاكلة بين الطرفين، حين ندرك ضخامة المهمة المنوطة بالباحث في الخلاف . فالموضوع يتطلب إلماما شاملا بالعلم المقصود بالخلاف، كالبلاغة العربية، على سعتها وتفرعها، إضافة إلى أعلامها على كثرتهم، مؤسسي قواعدها، والمساهمين فيها بإبداعاتهم في شتى

التخصصات، ومنشئي مدارسها بمشار بها المختلفة، وآرائها المتضاربة، ناهيك عما ينبغي أن يتمتع به كل باحث في ميدان الخلاف، من قدرات ذاتية، وملكات خاصة كرجاحة العقل، ودقة الملاحظة، وما يجب أن يتحلى به من شيم أخلاقية كالنزاهة، والموضوعية، وحياد الفكر.

كل ذلك كان وراء تقاعسي وترددي في قبول الموضوع لأول وهلة. غير أني ما لبثت أن فكرت فيه مليا، وحاولت استذكار ما أعرفه من مصادر البحث ومراجعه، حتى تكون لي معينا في جمع المادة، وسندا في القيام بالعمل المنوط بي، فوجدت المراجع كثيرة، والمصادر رغم صعوبة الوصول إليها عديدة. فما من كتاب يمت إلى البلاغة بصلة إلا وتطرق لقضايا الخلاف من قريب أو من بعيد، ولكنها خلافات هي الأخرى كثيرة لا تعد ولا تحصى، فكيف السبيل إلى جمعها في موضوع بعينه؟ وهنا وجدتُ نفسي مُرغمًا على التّأني في اتخاذ القرار بالبحث، ولم أجد بدا من الاستشارة، فراجعت الأمر مع الأستاذ المشرف، فكان منه أن هدأ روعي، وطمأنني إلى إمكانية تناول الموضوع المقترح والثبات عليه بلا خوف أو تردد، فهو لا يعدو أن يكون استقراء واستقصاء لما دب في البلاغة العربية من خلافات حول المفهوم والمصطلح، شكلت قضايا ومسائل دار حولها صراع فكري نزيه بين علماء البلاغة. فالموضوع من هذه الزاوية، بعيد كل البعد عن تلك المهاترات والجدالات العقيمة، التي كان وراءها في غالب الأحيان التطاول والتحامل والاعتداد بالنفس، ولم تكن قائمة على أساس من النزاهة العلمية والمنطق السليم.

وهكذا، وبتوجيه سديد من الأستاذ المشرف إلى مفاتيح الموضوع، بدأت المخاوف تزول، والهواجس تتبدد، وتجلت معالم الطريق فوجدت نفسي أكثر رغبة في الموضوع وأقوى عزيمة على

تناوله، وازداد شغفي به أكثر حين علمت أنه موضوع بكر على طاولة البحث البلاغي، مما يعنى حداثته وجدته وبعده عن الابتذال. وعندها قررت طرق الموضوع مهما كلفني الأمر، فاستسهلت ما كان صعباً وتجشمت واستأنست ما كان موحشا، فتخطيت أول عقبة في طريق البحث، وهي اختيار الموضوع.

1

إن دارس البلاغة العربية اليوم، ليجد نفسه تائها أمام تراث ضخم من الفكر البلاغي، تكدس عبر قرون خلت، أسهم فيه علماء كثر على اختلاف مناهلهم ومدارسهم، نقاد ونحاة ومفسرون وفلاسفة وبلاغيون وغيرهم، منذ أن كانت البلاغة مجرد ملاحظات نقدية إلى أن أينعت وآتت أكلها على يد القاهر الجرجاني والسكاكي -مع تفاوت في الفضل- ومن جاء بعدهما، وصارت علماً مستقلا بذاته عن بقية العلوم والآداب.

ورغم ما تحقق من تطور وثراء في فكر البلاغة العربية، ليس لأحد أن ينكره، فإن الدارس والقارئ عموما ليقف متسائلا: ما البلاغة؟ وما الفصاحة؟ وما هي حقيقة كل منهما ؟ هل الفصاحة من البلاغة؟ أم العكس ؟ وما البيان؟ وما البديع؟ متى يكون اللفظ حقيقة؟ ومتى يكون مجازاً؟ وأيهما أولى بالاستعمال؟ لماذا تلك المصطلحات الكثيرة للمفهوم لواحد ؟ تلك بعض الأسئلة وغيرها كثير، يطرحها القارئ، أجاب على كثير منها علماء البلاغة، ولكن بوجهات نظر مختلفة، ولكل منهم قناعته التي انطلق منها وأدلته التي اعتمد عليها . ومن هنا جاءت الرغبة الملحة

في طرق موضوع الخلاف، والبحث في جملة المسائل التي دار حولها . فكانت البداية في البحث من المصطلح والمفهوم كخطوة أولى على هذا الطريق للخروج بتصور شامل لمسائل الخلاف في علمي البيان والبديع ووضع اللبنات الأولى للباحثين في موضوع الخلاف، لتكون مستقبلاً موضع بحث أوسع وأعمق.

2

نظراً لما يتميز به موضوع الخلاف في البلاغة من خصوصية ، شأنه في ذلك شأن الخلاف في أي جانب من جوانب المعرفة، خصوصية من أبرز سماتها الشمولية والأتساع، إضافة إلى أنه في البلاغة موضوع بكر على طاولة البحث، فهو يتطلب تدرجاً في التوغل إلى بحره الخضم، لأجل ذلك رأيت أن يكون المنهج الوصفي هو المنهج الذي ينبغي اعتماده في دراسة الموضوع وملت بذلك إلى أسلوب الوصف والكشف والاستقراء لأهم المسائل البلاغية التي كانت مثار خلاف بين كبار العلماء سواء في المفهوم أو في المصطلح، ومن ثم إظهارها إلى السطح وكذا عرض ما أحاط بها من آراء ومفاهيم، وتخلل ذلك الاستشهاد بشتى النصوص والنماذج البلاغية .

3

فيما يخص تصميم البحث فإنه اشتمل إضافة إلى هذه المقدمة على مدخل وثلاثة فصول: أما المدخل فتناولت فيه نبذة تاريخية عن علمي البيان والبديع . أما الفصول فكان الأول منها حول

مسائل الخلاف في الفصاحة والبلاغة، وضم مبحثين أولهما في حد الفصاحة وثانيهما في حد البلاغة. وقد ركزت في المبحثين على التعريف بالمصطلحين وحد كل منهما كما هو في عرف البلاغيين، ثم تحديد المسائل الخلافية التي أثارت جدلا حول المفهومين وكذا الفرق بينهما .

وكان الفصل الثاني حول مسائل الخلاف في علم البيان وضم أربعة مباحث خصت مسائل الخلاف في فنون البيان المعروفة وهي على الترتيب: التشبيه والحقيقة والمجاز والاستعارة والكناية. وقد خصصت في كل مبحث من تلك المباحث جانبا للتعريف بالفن ومفهومه وأنواعه .

أما الفصل الأخير من البحث وهو الثالث على الترتيب فتعلق بمسائل الخلاف في علم البديع وضم مبحثين إثنين: الأول في المحسنات البديعية المعنوية، والثاني كان في المحسنات البديعية اللفظية مع خاتمة وعرض لنتائج البحث .

وأخيرا أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث، وفي مقدمة هؤلاء سعادة الأستاذ الدكتور عبد اللطيف شريفي المشرف على البحث جازاه الله عن ذلك خيرا .

المدخل

تاريخ نشأة علم البيان

وعلم البديع

1

ارتبط اسم البيان تاريخيا بنشأة البلاغة العربية، فكان ظهوره كمصطلح بلاغي مع العهود الأولى لتدوين الملاحظات النقدية والبلاغية، وواكـــب تطورهـــا ونموهـــا إلى أن أصبحت البلاغة علما من علوم العربية قائما بذاته يمثل البيان فيه ركنا من أركانه، وركيزة من ركائزه إلى جانب المعاني والبديع.

ويعود الفضل في فصل علم المعاني عن غيره من علوم البلاغة كما يـــذكر ذلـــك جمهور البلاغيين إلى نابغة زمانه وسابق عصره عبد القاهر الجرجاني مـــن علمـــاء القـــرن الخامس الهجري في كتابه "أسرار البلاغة" الذي وضع فيه نظرية علم البيان بقواعده وشعبه وتفريعاته الكثيرة. والحق يقال إنه فريد في بابه. فهو بحث في البيان العربي غير مسبوق ولا ملحوق وإنه ليدل فيما يدل على ألمعية صاحبه، وغزارة علمه، وسلامة ذوقـــه وعقليتـــه الجبارة المبتكرة "وأسرار البلاغة" باستثناء ما ورد فيه عن الجناس والسجع، والاتفـــاق في الأخذ والسرقة عند الشعراء، هو بحث أصيل عميق في أصول علم البيان من حقيقة ومجاز واستعارة وتشبيه وإذا كان لم يتكلم فيه عن الكناية، فإنه قد استوفى الكلام عنها في كتابه الآخر "دلائل الإعجاز" كما عرض فيه أيضا لبعض جوانب من الاســـتعارة، وللمجـــاز الحكمي "العقلي" الذي اهتدى إليه بذوقه الكلامي وعده ضربا جديدا من المجاز[1].

أما العلماء الآخرون من غير الجرجاني الذين ظهـــروا بعـــد ذلـــك كالـــسكاكي والخطيب القزويني على وجه الخصوص، ففضلهم في علم البيان هو فضلهم في بقية علـــوم البلاغة جميعها وتمثل ذلك في رسم حدود البيان وتدقيق فنونه تدقيقا سهل على الدارسين تناولها واستيعابها بلا مشقة.

---

1) تاريخ البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت لبنان د ط ص 247 – 248

مفهوم البيان:

البيان لغة: ما بين به الشيء من الدلالة وغيرها. وبان الشيء بيانا: اتضح فهو بين. وتبين الشيء ظهر[1].

أما مفهومه اصطلاحا عند البلاغيين القدامى فلعل أقدم تعريف له قول ثمامة: قلت لجعفر بن يحيى: ما البيان؟ قال: "أن يكون الاسم يحيط بمعناك، ويجلّى عن مغزاك، وتخرجه عن الشركة، ولا تستعين عليه بالفكر، والذي لا بد منه أن يكون سليما من التكلف بعيدا عن الصفة بريئا من التعقيد، غنيا عن التأويل"[2].

وصاحب البيان والتبيين عرفه بقوله: البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضى السامع إلى حقيقته ويهجم على محصوله، كائنا ما كان البيان، ومن أي جنس كان ذلك الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الأفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع[3].

وبدوره عرف بن رشيق القيرواني البيان بقوله: البيان الكشف عن المعنى حتى تدركه النفس من غير عقلة، وإنما قيل ذلك لأنه قد يأتي التعقيد في الكلام الذي يدل ولا يستحق اسم البيان[4]. غير أن ابن رشيق عدّ البيان فنا من الفنون كالمجاز والاستعارة والتشبيه والإشارة والتجنيس وبذلك ضاق أفق البيان عنده وحصره في فصل ذاكرا بعض الأقوال[5].

---

1) لسان العربلابن منظور المجلد 13 الطبعة الثالثة 1994 ص 67

2) المعجم المفصل في علوم البلاغة إعداد إنعام فوال عكاوي مراجعة أحمد شمس الدين طبعة جديدة منقحة الطبعة الثانية 1969 ص 270

3) البيان والتبيين للجاحظ الجزء الأول تحقيق وشرح عبد السلام هارون دار الجيل الطبعة الثانية ص 76

4) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول ص 222

5) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 270

أما ابن سنان الخفاجي فلم يذكر تعريفا للبيان ، وإنما اعتبر البلاغة فصاحة بأرحب معناها، كما هو الحال عند ابن الأثير فهو الشامل للنظم والنثر ولكن هذه الرؤية الواسعة تحجمت عند السكاكي في كتابه مفتاح العلوم الذي قسم البلاغة إلى المعاني والبيان وما يلحق بهما من محسنات معنوية ولفظية ثم عرف البيان فقال: "أما علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد به"[1].

وكذلك الأمر بالنسبة للخطيب القزويني فإنه نهج أسلوب السكاكي في تعريف البيان بقوله: هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلال عليه[2] كما اتبعه في تقسيمه.

غير أن بيان القزويني هذا أخذ طابعا علميا، وأصبح يدل على التشبيه والمجاز والكناية بعد أن كان يشمل فنون البلاغة كلها عند المتقدمين[3].

ولا نغادر البيان دون أن نبدي ملاحظات، لها علاقة بموضوع الخلاف حوله. أولى هذه الملاحظات تتعلق بنظرات ورؤى البلاغيين المختلفة والمتفاوتة -على اختلاف عصورهم- إلى مصطلح البيان والتي يمكن تسميتها أو وصفها بالحدود البلاغية للفظ البيان والرقعة التي يشغلها في حيز البلاغة العربية ومساحتها.

فمن البلاغيين من وسع المصطلح ليشمل البلاغة برمتها على اختلاف فنونها دون فصل أو تمييز مثلما هو الحال عند الجاحظ في البيان والتبيين ومنهم من ضيق تلك المساحة من مواضيع البلاغة التي تدخل تحت سقف البيان وحصرها في عدد من الموضوعات ولكن دون تفريق بين ما هو من مباحث علم البيان وما ليس منها. إلى أن وصل الأمر بعلم البيان إلى الصورة التي هو عليها الآن منذ عرفت البلاغة التقسيم والتحديد على عهد السكاكي،

---

1) مفتاح العلوم للسكاكي الطبعة الأولى مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر 1937 ص 77

2) التلخيص في علوم البلاغة للقزويني ص 235 – 236

3) المعجم المفصل في علوم البلاغة لإنعام فوال ص 270

واتخذ البيان طابعه العلمي الاصطلاحي نهائيا فيما بعد على يد الخطيب القزويني وصـــار شاملا لمباحث معينة هي التشبيه والحقيقة المجاز والاستعارة والكناية.

وثانية تلك الملاحظات تتعلق تحديدا بما أثاره الخطيب القزويني وأشـــار إليـــه في "الإيضاح"، وهو وجود خلاف بين العلماء حول دلالة الالتزام من حيث اشتراط اللـــزوم الذهني في تلك الدلالة أو عدم اشتراطه فيقول عن ذلك: "وقد وقع في كلام بعض العلماء ما يشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني في دلالة الالتزام وهو بعيدا جدا وإن صـــح. فلعل السبب فيه توهم أن المراد باللزوم الذهني اللزوم العقلي، لإمكان الفهم بدون اللـــزوم الذهني بهذا المعنى..."[1]. ولكن الخطيب القزويني لم يسم من هم أولئك العلماء، و لم يعط الأمر أهمية أكبر مما تستحق. وهو كما يفهم من كلامه الذي أوردناه، لا يرى داعيا لإثارة خلاف حول النقطة المذكورة "شرط اللزوم الذهني". ولكنه يجـــد وجهـــا مـــن العـــذر لأصحاب الرأي المخالف، لأنهم – كما قال – ربما توهموا أن المراد باللزوم الذهني هـــو اللزوم العقلي[2].

ودلالة الالتزام هذه التي أشار إلى وجود خلاف فيها هي واحدة من دلالتين الثانية منها هي دلالة التضمن تشكلان نوعا من أنواع الدلالات في علم البيان يعرف اصطلاحا بالدلالة المشتركة إضافة إلى دلالتي المطابقة والدلالة العقلية والمراد بدلالـــة الالتـــزام الـــتي نتحدث عنها: "دلالة اللفظ على مصاحب المسمى الخارج عنه سواء كانت الدلالة بسبب انقفال الفعل من المسمى وحده أو بواسطة ملفوظ به أو مقدر معقول: والأول كدلالـــة السقف على الحائط، والثاني: كدلالة الضاحك على الإنسان بواسطة حكم العقل بأنه لم يوجد من مفهوم الضاحك غير الإنسان. ومن قبيل الالتزام، دلالة: زيد كالأســـد علـــى شجاعته، وكثير الرماد على كثرة ضيافته. والأول هو التشبيه، والثاني هو الكناية"[3].

---

1) الإيضاح للخطيب القزويني دار الكتب العلمية د ط ص 215

2) نفسه ص 215

3) مباحث البيان عند الأصوليين و البلاغيين لمحمود سعد منشأة المعارف بالإسكندرية د ط ص 34

ومسائل علم البيان تنحصر في تلك الدلالات المذكورة، لأن مهمة علـــم البيـــان قاصرة على إيراد المعنى الواحد بأساليب تختلف وضوحا وخفاء في الدلالة على المعنى المراد، فإذا عبرت عن الشجاعة مثلا بالتشبيه قلت: هو كالأسد، وبالاستعارة قلت: رأيت أسدا يطيح بسيفه همام الأبطال، وبالكناية كقول المتنبي:

هذا أبو الهيجاء في الهيجاء كالسيف في الرونق والمضاء[1][2]

2

و لم يكن علم البديع علما قائما بذاته فيما قبل عهد السكاكي، إنما كان مصطلحا شاملا لشتى صنوف البلاغة المعروفة آنذاك،بما فيها فنون البيان. وأول مـــن أطلـــق هـــذا المصطلح كما يذكر ذلك جمهور المؤرخين هو الشاعر العباسي مسلم بن الوليد الذي قال الشعر المعروف بالبديع، وهو الذي لقب الشعر بالبديع واللطيف، وتبعه في ذلك جماعة من أشهرهم أبو تمام الطائي الذي جعل شعره كله مذهبا واحدا فيه.

ومن قدماء البلاغيين الذين تناولوا الحديث عن البديع أبو عثمان الجاحظ الذي علق عنه قائلا: "والبديع مقصور على العرب، ومن أجله فاقت لغتهم كل لغة وأربت على كل لسان"[3].

وفي العصر العباسي بلغت الفنون البلاغية أوج مجدها، إذ أكثر الشعراء من الصور البيانية التي سميت بالبديع، ومنهم كلثوم بن عمرو العتابي الذي جمع إلى جانب حسن البيان الخطابة والشعر الجيد والرسائل الفاخرة وسار على نهجه جميع الشعراء المولدين وتكلفوا البديع كمنصور النمري، ومسلم بن الوليد، وأبي تمام وكذلك فعل بشار بن برد في البديع و لم يكن من الشعراء المحدثين أرقى بديعا منه[4].

---

1) المرجع السابق ص 34

2) جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي المكتب العصرية ط الاولى 1999 ص 234

3) البيان والتبيين الجزء 1 دار صعب بيروت 1968 ط 1 تحيقيق المحامي فوزي عطوي ص 584

4) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 256

وشاع فن البديع وأكثر الشعراء في صناعته وتسابقوا في ميدانه، مما حدا بابن المعتز إلى أن يؤلف كتابه "البديع" الذي أخبرنا فيه أن الشعراء المحدثين ليسوا سابقين للأقدمين في البديع،[1] وجمع فيه خمسة فنون بديعية هي الاستعارة والتجنيس والمطابقـــة ورد أعجـــاز الكلام على ما تقدمها والمذهب الكلامي،[2] وأضاف إلى جانب تلك الفنون ثلاثة عـــشر فنا سماها "محاسن الكلام والشعر" وجاء بعده قدامة بن جعفر فعمل على جمع أنواع البديع مما ذكره ابن المعتز، ومما استجد من فنون أخرى كالتقسيم، والترصيع.

والمقابلات والتفسير والمساواة، والإشارة ولم يسمها بديعا، وإنما ذكرها من "محاسن الكلام ونعوته"[3].

وفي كتاب "الصناعتين" وضع أبو هلال العسكري فصلا كاملا لفنون مختلفة بمـــا فيها الصور البيانية أطلق عليها اسم البديع وبلغت خمسة وثلاثين نوعا وأضاف إليها سبعة فنون أخرى[4].

ومن جهته ذكر أسامة بن منقذ في كتابه "البديع في نقد الشعر" خمسة وتسعين مائتي فن من البديع بينما ذكر ابن حجة الحموي مائة واثنين وأربعين فنا[5]، وذكر النابلسي مائة وخمسة وأربعين فنا بديعيا[6]. أما ابن رشيق فقال: "والبديع ضروب كثيرة وأنواع مختلفة، وأنا أذكر منها ما وسعته القدرة وساعدت فيه الفكرة"[7] وأضاف ستة أنواع أخرى. وعلى هذا النهج في تنوع فنون البديع واختلاطها بفنون البلاغة الأخرى

---

1) البديع لابن المعتز ص 76

2) نفسه ص 22

3) المعجم المفصل في علوم البلاغة لانعام فوال ص 256 / 257

4) الصناعتين لأبي هلال العسكري ص 291

5) خزانة الادب لإبن حجة الحموي الجزء الاول ص 11

6) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 257

7) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول ص 265

سار عبد القاهر الجرجاني حيث قال: "وأما التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع"[1]، فذكر الاستعارة وعدها من فنون البديع.

ولعل بدر الدين بن مالك هو أول من أطلق مصطلح البديع على هذه الوجوه والمحسنات وقال عن البديع: "إنه معرفة توابع الفصاحة"[2] وقسمها إلى ثلاثة أنواع:

- **الأول:** يعود إلى الفصاحة اللفظية وهو أربعة وعشرون فنا.
- **الثاني:** يعود إلى الفصاحة ويختص بإفهام المعنى وتبيينه وهو تسعة عشر فنا.
- **الثالث:** يعود إلى الفصاحة المختصة بتحسين الكلام وتزيينه وهو ستة فنون[3].

إلا أن استقلال البديع عن علوم البلاغة الأخرى يعود الفضل فيه للخطيب القزويني الذي فصل علم البديع عن علمي المعاني والبيان وقسم البديع إلى محسنات معنوي وأخرى لفظية[4].

مفهوم البديع:

لغة: البديع: بدع الشيء يبدعه بدعا وابتدعه: أنشأه وبدأه والبديع والبدع: الشيء الذي يكون أولا. وبدعت الشيء: اخترعته لا على مثال. والبديع من أسماء الله تعالى لإبداعه الأشياء وإحداثه إياها[5].

وفي الإصطلاح: يعرفه الخطيب القزويني بالقول: "علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة"[6] ويعرفه ابن خلدون بأنه: "النظر في تزيين الكلام وتحسينه بنوع من التنميق: إما بسجع يفصله أو تجنيس يشابه بين ألفاظه، أو ترصيع يقطع

---

1) أسرار البلاغة للجرجان ص 24

2) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 257

3) نفسه ص 257

4) التلخيص في علوم البلاغة ص 337

5) لسان العرب لابن منظور المجلد الثامن د ط ص 6

6) التلخيص في علوم البلاغة ص 347

أوزانه، أو تورية عن المعنى المقصود بإيهام معنى أخفى منه، لاشتراك اللفـــظ بينـــهما، أو طباق بالتقابل بين الأضداد وأمثال ذلك"[1].

أنواعه:

قسم السكاكي البديع إلى قسمين: محسنات بديعية معنوية، ومحسنات بديعية لفظية، وهذا مما يحسب للسكاكي، لأن من تقدموه من البلاغيين كانوا يوردونها مختلطة بعـــضها ببعض وقلما حاول أحدهم التفريق بين المعنوي واللفظي[2].

أما عن الخلافات المثارة في علم البديع فقد أشار صاحب المثل السائر إلى اختلاف البلاغيين في بعض مصطلحات الفنون البديعية وألقابها، بل إن منهم من يضع لفن واحـــد من البديع اسمين اعتقادا منه أن ذلك النوع نوعان مختلفان [3].

وفي بحثنا هذا سنعرض للمحسنات البديعية بنوعيها معنوية ولفظية قاصدين منها ما كان موضع خلاف، إن في المفهوم أو في الاصطلاح وندع غيرها مما لم يمسه شـــيء مـــن ذلك.

---

1) مقدمة ابن خلدون تحقيق درويش جويدي المكتبة العصرية صيدا بيروت ط 2 سنة 2000 ص 551 / 552

2) تاريخ البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق ص 276

3) في البلاغة العربية المعاني البيان البديع لعبد العزيز عتيق ص 467

الفصل الأول

مسائل الخلاف

في الفصاحة والبلاغة

المبحث الأول

حد الفصاحة

لم يدر جدال، و لم يحم وطيسه بين دراسي البلاغة العربية في قضية من قضاياها، كالذي جرى بينهم من النقاش حول مفهومي الفصاحة والبلاغة. والسبب فيما نرى أن المصطلحين المذكورين استحوذا لفترة طويلة من الزمن على المدلول العام للبلاغة برمتهـــا، قبل أن تعرف ما عرفته من التقسيم والتحديد على يد السكاكي، وتأخذ صبغتهـــا العلمية على يد الخطيب القزويني وغيره من العلماء، فأصبحت علما من علوم العربية قائما بذاته، يضم علوما ثلاثة معروفة هي علم البيان وعلم البديع وعلم المعاني.

وقد جرى العرف عند الدارسين للبلاغة العربية، الجمع في البحث والدراسة بين الفصاحة والبلاغة، لما بينهما من التداخل في الدلالة، والتجاور في المعنى. إلا أننا رأينا في هذا البحث، أن نخص كل مصطلح بمبحث خاص به، طلبا للزيادة في الوضوح، وكشفا للحقيقة في المفهوم، وعلى اعتبار، أيضا أن هنالك فرقا بين المفهومين سنبينه في حينه بعد التعرض لمدلول الفصاحة وحدها، ليه الحديث عن البلاغة.

الفصاحـــة لغـــة:

جاء في شرح معنى الفصاحة لغة: "سقاهم لبنا فصيحا" أي لبنا أخذت رغوته، وأفصحت الشاة: فصح لبنها، يوم مفصح وفصح: لا غيم فيه ولا قرّ، وأفصح العجميّ: تكلمّ بالعربية وفصح: انطلق لسانه بها، وخلصت لغته من اللّكنة، وأفصح الصّبيّ في منطقه: فهم ما يقول في أوّل ما يتكلّم[1].

1) ينظر أساس البلاغة للزمخشري تحقيق عبد الرحيم محمود دار المعرفة لبنان د ط ص 342

اصطـــلاحـــا:

تقع الفصاحة صفة لمعنيين، صفة لمعنى الكلام، وصفة لمعنى المتكلم. فالمعنى الأول كقولك: قصيدة أو رسالة فصيحة. أما المعنى الثاني فكقولك: شاعر أو كاتب فصيح.

ومن فصاحة الكلام فصاحة المفرد، وفصاحته تتمثل في خلوصه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس اللغوي.

ويراد بالتنافر أن تكون الكلمة متناهية في الثقل على اللسان كلفظه "مستشزر" في بيت امرئ القيس:

غدائرها مستشزرات إلى العلا تضلّ العقاص في مثنّى و مرسل [1]

ويقصد بالغرابة أن تكون الكلمة وحشيّة، لا يظهر معناها مثل كلمة "تكأكأ" في قول ينسب إلى عيسى بن عمر النحوى حينما سقط عن حمار، فاجتمع عليه الناس فقال: "ما لكم تكأكأتم عليّ كتكأكأكم على ذي جنّة". ومخالفة القياس اللغوي يراد به الخروج عن قواعد اللغة الصحيحة كقول الشاعر أبي النجم:

الحمد لله العليّ الأجلل

الواهب الفضل الوهوب المجزل

والشاهد في أرجوزة أبي النجم هو كلمة "الأجلل" فإن القياس يقتضي "الأجلّ" بالإدغام وليس بفكه كما فعل.

أما الفصاحة في الكلام، فتعني خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها[2].

فضعف التأليف في الكلام خروجه عن قواعد اللغة المطردة كرجوع الضمير على متأخر لفظا ورتبة في قول حسان بن ثابت:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهرَ مَطعِمًا

---

1) شرح المعلقات السبع للزوزني دار بيروت للطباعة والنشر ص 22.

2) الإيضاح للقزويني ص 6، 7

فالضمير في "مجدُه" يعود إلى «مَطْعَمًا» وهو متأخر في اللفظ كما نرى في البيت وفي الرتبة لأنه مفعول به، ورتبة المفعول متأخرة على رتبة الفاعل، فالبيت لهذا غير فصيح[1].

والتنافر في الكلمات على درجتين، الأولى تكون الألفاظ فيها متناهية في الثقل على اللسان، وتشكل عسرا في النطق بها متتابعة كما في البيت:

قبرُ حربٍ بمكانٍ قفرٍ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ[2]

أما الثانية فدون تلك كقول أبي تمام:

كريمٌ متى أمدحْهُ أمدحْهُ والورَى معي وإذا ما لُمتُهُ لُمتُهُ وحدي[3]

والشاهد فيه "أمدحْهُ" اعتراها ثقل بسبب ما بين الحاء والهاء من تنافر والتعقيد في الكلام أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد به ولذلك سببان:

الأول: يرجع إلى اللفظ والثاني يرجع إلى المعنى، أما الأول فباختلال نظم الكلام حتى لا يدري السامع كيف يتوصل منه إلى معناه كقول الشاعر الفرزدق:

وما مثلُهُ في النّاسِ إلّا مُمَلَّكًا أبُو أُمِّهِ حَيٌّ أبُوهُ يقارِبُهُ[4]

فقد فصل الشاعر في البيت بين "أبو أمه" وهو مبتدأ، وبين "أبوه" وهو خبره بلفظة "حيّ"، وكذلك فصل بين "حيّ" وبين جملة "يقاربه" وهي نعت لـــ "حيّ" بلفظة "أبوه" وكذلك قـــم المستثنى على المستثنى منه[5].

وأما الثاني فبكون الذّهـــ لا ينتقل من المعنى الأول، إلى المعنى الثاني الذي هو لازمه بيسر وسهولة كقول الشاعر العباس بن الأحنف:

---

1) في البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق دار النهضة العربية د ط ص 19

2) دلائل الإعجاز للجرجاني شرح وتعليق محمد التنجي دار الكتاب العربي ط2 ص60

3) التلخيص في علوم البلاغة للقزويني ص27

4) نفسه ص 28

5) نفسه ص 6،7

سأطلب بُعْدَ الدّارِ عنكُمْ لِتَقْرَبُوا وتَسْكُبَ عَيْنَايَ الدّمُوعَ لِتَجْمد[1]

فقد كنّى الشاعر بسكب الدّموع عمّا يوجبه الفاق من الحزن وأصاب في ذلك، لأن البكاء يصلح كناية عن الحزن. ولكنّه أخطأ في النقيض من ذلك، فأراد أن يكنّي عمّا يوجبه دوام التلاقي من البكاء مطلقا من غير اعتبار آخر. في حين أن الجمود يعني خلوّ العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها، فيكون بذلك كناية عن البخل لا عن المسرة كما ظنّ الشاعر[2].

وأضاف بلاغيون آخرون إلي ما ذكر من فصاحة الكلام، خلوصه من التكرار الكثير وتتابع الإضافات كما في قول أبي الطيب:

وتُسْعِدُني في غمرةٍ بعدَ غمرةٍ سَبِيُوهٌ لها منها عليها شَوَاهِد[3]

ومحل الشاهد في البيت، ما جاء في شطره الثاني قوله: "لها منها عليها" وأيضا كقول ابن بابك:

حمامةَ جرعَى حومةِ الجندَلِ اسْجِعِي فَأَنْتِ بِمَرْأًى منْ سُعَادَ ومَسْمَعِ

ومحل الشاهد في البيت الثاني شطره الأول قوله: "حمامةَ جرعىَ حومة لجندَ"[4].

3- مثار الخلاف في فصاحة الكلام: التكرار وتتابع الإضافات:

رأي القزويني والجرجاني والصاحب بن عباد:

في أثناء تعريفه لفصاحة الكلام اصطلاحا يورد الخطيب القزويني في كتابه "الإيضاح" ما أضافه بلاغيون آخرون من شروط زيادة على ضعف التألبف والتنافر والتعقيد ونص ذلك قوله: "وقيل: فصاحة الكلام هي خلوصه ممّا ذُكر ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات"[5] كما في قول أبي الطيب المتنبي:

سَبِيُوهٌ لها منها عليها شَوَاهِدُ

---

1) ديوان العباس بن الأحنف شرح مجيد طراد دار الكتاب العربي ط2، 1997 ص 118

2) الإيضاح للقزويني ص 8

3) الديوان دار صادر بيروت الطبعة الخامسة عشر 1994 ص 319

4) الإيضاح للقزويني ص 9

5) نفسه ص 10

وفي قول ابن بابك:

حمامةَ جرعَى حومَةِ الجندَلِ اسْجِعِي[1]

ثم يعقب الخطيب القزويني على ذلك بالقول: "وفيه نظر لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم، وإلا فلا تخلّ بالفصاحة، وقد قال النبيُّ ﷺ: **الكريمُ بن الكريم بن الكريم يوسفُ بن يعقوب بن إسْحاق بن إبراهيم**[2]. وبعد ذلك يورد القزويني رأي الشيخ عبد القاهر الجرجاني في المسألة فيقول: "قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحبُ: إيّاك والإضافات المتداخلة فإنها لا تحسُنُ وذُكر أنّها تُستَعمل في الهجاء كقول القائل:

يا عليُّ بنَ حَمْزَةَ بن عِمارَهْ أنْتَ واللهِ ثَلْجَةٌ في خيارَهْ[3]

ثم يضيف القزويني عارضا رأي الشيخ في المسألة: "ثم قال الشيخ: ولا شك في ثقل ذلك على الأكثر، لكنه إذا سلم من الاستكراه مَلُحَ و طُفَ. وممَّا حسُن فيه قول ابن المعتز أيضا:

وظلّتْ تُديرُ الرّاحَ أيْدي جآذرٍ عِتاقٍ دنانيرِ الوجوهِ ملاحُ[4]

ما جاء فيه حسنا جميلا قول الخالدي يصف غلاما له:

ويعرفُ الشعرَ مثل معرفتي وهو علَى أنْ يَزيدَ مُجْتَهِدُ
يَعْرِفُ القَريضَ وَزْنٌ دينار المعَاني الدِّقَاقِ مُنْتَقِدُ[5]

ومن خلال ما أوردناه من كلام الخطيب القزويني فيما سبق ذكره، ومن خلال ما نقله هو عن غيره من آراء حول فصاحة الكلام، يتبين أن المسألة موضع الخلاف، التي ثار حولها الجدال تتعلق تحديدا بالتكرار وتتابع الإضافات. كونها تخل بفصاحة الكلام الرأي الذي لم يستسغه الخطيب القزويني معتبرا أن التكرار وتتابع الإضافات قد تم الاحتراز منه،

---

1) المرجع السابق ص10

2) نفسه ص10

3) نفسه ص 10

4) الديوان الجزء الثاني شرح مجيد طراد دار الكتاب العربي ط1، 1995 ص 177

5) الإيضاح للقزويني ص 10

بما تقدم من شروط فصاحة الكلام، إذا كان فعلا يؤدي إلى الثـــقل على اللسان، فليس كل تكرار أو تتابع للإضافات هو مخل بالفصاحة –كما يرى القزويني– ويستشهد لرأيه بالحديث الشريف الذي سبق ذكره.

ومن جهة أخرى وفي المقام نفسه ينقل رأي الصاحب بن عباد وعبد القاهر الجرجاني، وهما من هما في الاحتجاج والرأي، فالأول وهو من علماء القرن الخامس، يحذر من الإضافات المتداخلة ولا يستحسنها، ويحصر استعمالها في الهجاء مثلما ذكر في الشاهد السابق.

أما عبد القاهر الجرجاني وهو معاصر للصاحب بن عباد، فإنه يرى أن الإضافات

ثقيلة في الأكثر بلا شك، إلا أنها تملُح وتلطف متى سلمت من الاستكراه كقول ابن المعتز والخالدي السابقي الذكر.

وخلاصة الآراء الثلاثة لكل من الخطيب القزويني وعبد القاهر الجرجاني والصاحب بن عباد – أنها تتأرجح – في الحكم على التكرار وتتابع الإضافات كشرط من شروط فصاحة الكلام، بين الرفض والقبول والاستحسان.

فالقزويني من جهته يرى أن التكرار غير مخل بفصاحة الكلام، ودليله في ذلك الحديث الشريف المذكور، وهو دليل كاف –فيما نرى– للاحتجاج به في المقام. بينما حذّر الصاحب بن عباد من الإضافات المتداخلة، وهو رأي مال إليه الجرجاني فلم يشكك هو الآخر في ثقل الإضافات على اللسان، ولكنه استثنى منها ما كان سالما من الاستكراه.

بين السبكي والقزويني:

عالم آخر يدخل معترك الخلاف الناشب حول مسألة التكرار وتتابع الإضافات، ألا وهو البهاء السبكي من علماء القرن الثامن، فيجري نقاشا حادا وجدالا ساخنا يوجهه خصوصا إلى صاحب كتاب "الإيضاح" الخطيب القزويني. ومضمون ذلك الجدال والنقاش نورده فيما يلي:

يبدأ السبكي مناقشته ونقده للقزويني ناسبا القول إليه فيقول: "ثم قال في الإيضاح: وقد قال النبي ﷺ: **الكريم بن الكريم بن الكريم** ... هذا الحديث رواه ابن حبان في صحيحه في النوع الرابع من القسم الثالث، وليس كما ذكره المصنف. بل ذكر الكريم أربع مرات، ونصه: **الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم**"[1].

وبعد أن نقل البهاء السبكي كلام المصنف ودليله على فصاحة التكرار، وبعد أن صحَّح ما فيه من نقل خطأ لرواية الحديث استنادا إلى ما رواه ابن حبان في صحيحه هاهو ذا يعقب ناقدا وموجِّها للقزويني فيقول: "هذا لا تعلق له بالإضافات، فإن قصد أن يستشهد به لعدم كراهية التكرار ففيه نظر- لان كل اسم لمعنى غير الآخر، بخلاف الضمائر في بيت المتنبي، فإنها ترجع لشيء واحد"[2].

فالسبكي يرى أن لا علاقة للشاهد المذكور بالإضافات، اللهم إلا إذا كان يستشهد به للتكرار ففي ذلك نظر إذ الأسماء المكررة في الحديث تختلف عن الضمائر المكررة في بيت المتنبي.

ويواصل البهاء السبكي مناقشا لما أورده القزويني من رأي للصاحب بن عباد وعبد القاهر الجرجاني في مسألة الإضافات حيث يقول: "ثم نقل عن الصاحب بن عباد أنه كره الإضافات المتداخلة وأنها لا تستعمل إلا في الهجاء كقوله:

يا عليُّ بنَ حمْزةَ بن عِمارَهْ أنْتَ واللهِ ثَلْجَةٌ في خيارَهْ

... وقد جعل المصنف نحو هذا من أبيات البديع وسمّاه بالإطّراد. ثم نقل المصنف أن عبد القاهر قال:(لا شك في ثقله في الأكثر إلا إذا لطف"[3].

---

1) البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية لعبد الفتاح لاشين دار الطباعة المحمدية بالأزهر الطبعة الأولى 1978 ص 63

2) نفسه ص 65

3) نفسه ص 65

وفي رده أورد البهاء السبكي حشدا من الآيات القرآنية للاستدلال بها على فصاحة الإضافات المتتابعة كقوله ﷻ: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾[1]، وقوله ﷻ: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ ﴾[2] وقوله ﷻ: ﴿ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ ﴾[3] وقوله أيضا: ﴿ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾[4] وكذلك قوله عز اسمه: ﴿ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾[5].

واستشهد البهاء السبكي أيضا إلى جانب- أي الذكر الحكيم- بالحديث الشريف الذي نصه: (قاب قوس أحدكم، وموضع سوط أحدكم خير من الدنيا وما فيها) الحديث وبعد كل تلك الشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف على فصاحة تتابع الإضافات والتكرار هاهو يواصل مرة أخرى مدافعا عن وجهة نظره وصحة ما ذهب إليه معللا حيث يقول: "وإذا اعتبرنا الإضافة المعنوية كان في "يوم يأتي" خمس إضافات لأن تقديره: يوم إتيان بعض آيات ربك، وقوله ﷺ فيما يحكي عن ربه: **أنا عند ظن عبدي بي**. وقد يستشهد لتتابع التكرار بقوله ﷻ: ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا ﴾[6]، وقوله ﷻ: ﴿ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ﴾[7]. ويمكن الجواب بأن ذلك (أي بيت المتنبي) في جملة والآيتان في جمل. لكن يرد حينئذ نحو قوله ﷻ: ﴿ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ ﴾[8].

---

1) الآية 2 من سورة مريم
2) الآية 100 من سورة الإسراء
3) الآية 158 من سورة الأنعام
4) الآية 31 من سورة غافر
5) الآية 16 من سورة الرحمن
6) الأية 194 من سورة آل عمران
7) الآية 286 من سورة البقرة
8) الآية 24 من سورة التوبة

وقوله ﷻ: ﴿ قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ ﴾ الآية[1]. وقوله ﷻ: ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ﴾ الآية[2].

ويتابع السبكي المناقشة متسائلا عن قصد المصنف ومراده بتتابع الإضافات، وحدها والعدد المقبول فيها فيرى أن بيت ابن المعتز الذي استشهد به دليل على انه يكتفي بإضافتين. ومع ذلك يرى السبكي أن في ذلك نظر، لأن القرآن والحديث – كما قال– يشتملان على ما لا يحصى من الإضافات. ويختم البهاء السبكي المناقشة تلك مع القزويني حول تتابع الإضافات، ويضع مجموعة شروط وقواعد لفصاحة الكلام تتمثل في:

1- أن تكون ثلاثة فأكثر.
2- ألا يكون واحد منها جزءا أو كالجزء.
3- ألا يكون المضاف إليه الأخير جزءا.
4- ألا يكون منها إضافة في علم[3].

وبهذا الرأي الذي عبر عنه البهاء السبكي، فيما تعلق بالتكرار وتتابع الإضافات، يكون قد فصل في مسألة دار حولها جدال كثير بين علماء البلاغة. وفي هذا الشأن يقول عبد الفتاح لاشين، محقق كتاب "البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية" الذي نقلناه منه هذه المناقشة، معقبا على رأي السبكي: "نرى أنه يجب إعادة النظر فيما قاله العلماء في التكرار وتتابع الإضافات، ومراعاة ملاحظات السبكي، حيث إن التعبير القرآني والأسلوب الرباني ينبغي أن يكون هو السائد ولا تعقيب بعده. وقد كان السبكي موفقا حينما كان يستمد كل شواهده من القرآن الكريم وليس بعد شاهد القرآن من معقب. وقد تبع العلماء البهاء السبكي فيما ذهب إليه، ونقلوا عنه ما استشهد به، مما يدل على صواب رأيه"[4].

---

1) الآية 80 من سورة النحل
2) الآية 112 من سورة التوبة
3) البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية ص 67
4) المرجع السابق ص 68

رأي ابن سنان الخفاجي:

جدير بنا في هذا المقام، ونحن نعرض لآراء بعض البلاغيين المتعلقة بفصاحة الكلام، وذكر ما نشب بينهم من خلاف حول فصاحة التكرار وتتابع الإضافات، أن لا نترك هذا المبحث قبل أن نطل إطلالة عاجلة في كتاب "سر الفصاحة" لصاحبه ابن سنان الخفاجي من علماء القرن الخامس لنعرف وجهة نظره في المسالة الآنفة الذكر.

يرى ابن سنان الخفاجي في التكرار ما يراه كثير من البلاغيين فيحكم بقبحه على الأغلب ويستثني من ذلك ما كان المعنى المقصود في الكلام لا يتم إلا به وفي هذا الشان يقول: "وما أعرف شيئا يقدح في الفصاحة ويغض من طلاوتها أظهر من التكرار لمن يؤثر تجنبه وصيانة نسجه عنه، إذا كان لا يحتاج إلى كبير تأمل ولا دقيق نظر"[1].

ويضرب الخفاجي المثل ببعض الشعراء المجيدين والكتاب الذين أولعوا باستعمال كلمات وتكرارها بعينها فيما ينظمون أو يكتبون وقلما ينجو الواحد منهم من الوقوع في التكرار وعن ذلك يقول: "وقلما يخلو واحد من الشعراء المجيدين والكتاب من استعمال ألفاظ يديرها في شعره، حتى لا يخل في بعض قصائده بها، فربما كانت تلك الألفاظ مختارة، يسهل الأمر في إعادتها وتكريرها، إذا لم تقع إلا موقعها ... وقد كان أبو الحسن مهيار بن مرزوية ممن غري بلفظة طين وطينة، فما وجدت له قصيدة تخلو من ذلك إلا اليسير، حتى وضع هذه اللفظة تارة في غير موضعها، ومستعارة لما لا يليق بها، وأقرها مقرها في بعض لأماكن، ووافق بينها وبين ما ألفت معها، وذلك موجود في شعره لمن يتتبعه، فهذا وإن لم يكن محمودا عندي فهو أصلح من التكرار في القصيدة الواحدة أو البيت الواحد"[2].

ولكن ابن سنان الخفاجي يستثني من عموم التكرار ما كان المعنى مبنيا عليه كقول الشاعر:

ولولا دُمُوعي كتمتُ الهوَى وَلَوْلا الهَوَى لم تكُنْ لِي دُموعُ

---

1) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي مكتبة ومطبعة علي صبيح وأولاده 1969 ص 96

2) نفسه ص 96

ويرى أن التكرار في البيت المذكور ليس من التكرار المكروه لأن المعنى مبني عليه ومقصور على إعادة اللفظ بعينه. إذاً فشرط التكرار المقبول عنده أن لا يتم المعنى في الكلام إلا به فإذا لم يكن حكمنا عليه بالقبح وسوء الصناعة[1].

وفي موضع آخر من كتاب "سر الفصاحة" يتحدث الخفاجي عما يراه في تكرار حروف الرباطات، كما ينقل رأي قدامة بن جعفر في ذلك حيث يقول: "والحروف التي تربط بعض الكلام ببعض وتدل على معنى في غيرها -كما يقول النحويون- يقبح تكررها في الكلام وإن اختلفت ألفاظها، وذلك لأنها جنس واحد ومشتركة في المعنى، وإن تميزت فائدة بعضها من بعض، ومما يسهل الأمر فيها قليلا وقوع الفصل بينهما بكلمة من غيرها، فأما أن ترد على نحو ما قال أبو الطيب المتنبي:

وتُسْعِدني في غمرة بعدَ غَمرةٍ سَيُومٌ لها منها عليها شَوَاهِدُ

فذلك العيب الذي لا يتوجه عذر فيه"[2].

وفي نقله لرأي قدامة بن جعفر يقول: "وقد أنكر أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب ما ذكرناه من قبح تكرر حروف الرباطات، وقال في كتابه في الخراج وصناعة الكتابة: "فأما له منه، أو منه عليه، أو به له، أو ما جرى هذا المجرى ففيه قبح، وسبيل ذلك إذا وقع أن يحتال في فصل ما بين الحرفين بكلمة مثل أن يأتي ما يحتاج إلى أن يقال فيه: أقمت شهيدا به عليه، فيقال – أقمت عليه شهيدا به..."""[3].

ولعلنا بعرض رأي ابن سنان الخفاجي هذا، ورأي قدامة بن جعفر سابقه في مسألة التكرار والإضافات، نكون قد أفضنا القول فيها بما فيه الكفاية، وأحطناها بما أمكن من آراء البلاغيين على اختلاف توجهاتهم، ممن صالوا وجالوا معارضين برأيهم أو مؤيدين لغيرهم في الرأي والمسألة بقدر ما دار حولها من صراع شديد، بقدر ما كانت بؤرة

---

1) المرجع السابق ص 96

2) نفسه ص 65

3) نفسه ص 65

للنقاش الثري والحوار الجاد، خصوصا ذلك الذي كان بين السبكي والقزويني ومؤيديه. وفي رأينا أن ما قاله الخفاجي في المسالة لم يكن إلا تابعا به لما قاله سابقوه. ويبقى رأي البهاء السبكي رأيا له وزنه وقيمته على اعتبار أنه اعتمد في كثير مما قال على آرائه الشخصية وعلى اعتبار أيضا أنه استند فيما احتج به كثيرا إلى أفصح الكلام وأبلغه على الإطلاق القرآن ثم الحديث.

المبحث الثاني

حـــد البـــلاغـــة

القول في الفرق بين الفصاحة والبلاغة:

قبل الخوض في ماهية البلاغة واستقراء ما دار حولها من الخلاف، من الضرورة بمكان أن نعرف ما قاله العلماء في الفرق بينها وبين الفصاحة، وذلك لإبعاد كل لبس في هذا الجانب الذي شكل فيما مضى من تاريخ البلاغة مادة للنقاش والجدال، استمر وعمّر لعقود من الزمن، وما انتهى -برأينا- إلا بظهور كتاب "سر الفصاحة" لابن سنان الخفاجي في القرن الخامس الهجري فقال كلمة الفصل، وأرسى قواعد الفرق بين مفهومي الفصاحة والبلاغة (ولعله أول من أوضح هذا الفرق الذي ظل شائعا بعده، ورده بعض البلاغيين في كتبهم كأبي هلال العسكري وابن الأثير)[1] كما يقول عبد العزيز عتيق في كتابه "تاريخ البلاغة العربية".

يقول ابن سنان الخفاجي مبينا الفرق بين الفصاحة والبلاغة: "والفرق بين الفصاحة والبلاغة، أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني. لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة وإن قيل فصيحة، وكل كلام بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغا، كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه"[2].

ونجد المعنى نفسه عند ابن الأثير فيرى أن الكلام يسمى بليغا لبلوغه الأوصاف اللفظية والمعنوية، والبلاغة بشمولها للفظ والمعنى على السواء، وهو القائل: "كل كلام بليغ

---

1) تاريخ البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق دار النهضة العربية بيروت د ط ص 237

2) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ص 49 / 50

فصيح، وليس كل فصيح بليغا" ويقول عن البلاغة والفصاحة أيضا: "وهي لا تكون إلا في اللفظ والمعنى بشرط التركيب، فإن اللفظة المفردة لا تنعت بالبلاغة، وتنعت بالفصاحة، إذ يوجد فيها الوصف المختص بالفصاحة وهو الحسنُ، وأما وصف البلاغة فلا يوجد فيها لخلوها من المعنى المفيد الذي ينتظم كلاما"[1].

مفهوم البلاغة:

لغة: بلغ المكان: وصل إليه وكذا إذا شارف عليه. وبلغ الغلام:أدرك. والإبلاغ والتبليغ: الإيصال. والبلاغ: الكفاية والبلاغة: الفصاحة. وبلغ الرجل :صار بليغا[2].

اصطلاحا: ظلت البلاغة لعهود طويلة من الزمن عرضة للكثير من التفسيرات والتعريفات، قبل أن نعرفها بمفهومها المصطلح عليه منذ ظهر كتاب "مفتاح العلوم" لعبد الرحمان السكاكي، ثم تجلى المفهوم أكثر بظهور شروحه خاصة كتابي التلخيص والإيضاح للخطيب القزويني. ولا مناص هنا من إيراد مجموعة من تلك التفسيرات والتعريفات القديمة للبلاغة، نتبعها بعد ذلك بالتعريف الاصطلاحي المعتمد عند جمهور البلاغيين.

سُئِل بعض البلغاء: ما البلاغة ؟ فقال: قليل يُفهم وكثير لا يُسأم وقال آخر: البلاغة إجاعة اللفظ وإشباع المعنى. وقيل لأحدهم ما البلاغة ؟ فقال: إصابة المعنى وحسنُ الإيجاز[3].

وقيل: "البلاغة ما اجتيازه فساده، وقيل: هي الإيجاز من غير عجز والإطناب من غير خطل، وسأل المأمون الحسن بن سهل عن ذلك فقال: ما فهمته العامة ورضيته الخاصة، وسئل حكيم عن البليغ فقال: ما إذا أخذ شبرا كفاه وإن أخذ طومارا أملاه"[4].

---

1) المثل السائر لإبن الاثير تحقيق محي الدين عبد الحميد الجزء الاول ص 84 / 85

2) مختار الصحاح للإمام أبي بكر الرازي ترتيب محمود خاطر دار الفكر العربي مراجعة لجنة من مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية دط ص 36

3) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول تحقيق عبد الحميد هنداوي ط1 2001 ص 212

4) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصبهاني المجلد الأول منشورات دار مكتبة الحياة بيروت د ط ص 58

تلك جملة من التعريفات القديمة للبلاغة عند الأقدمين، وهي كما تبدو تعريفات بسيطة، ارتبط فيها معنى البلاغة ارتباطا وثيقا بالإيجاز واللفظ القليل وتجنب الحشو. وما ذلك في حقيقة الأمر إلا وجه من وجوه البلاغة الكثيرة، وجزء يسير منها، نعرفه اليوم اصطلاحا في علم من علوم البلاغة وهو علم المعاني.

والبلاغة في الاصطلاح تأتي وصفا للكلام والمتكلم فقط دون المفرد على خلاف الفصاحة كما سبق أن ذكرنا في المبحث السابق.

البلاغة في الكلام:

وتعني: "مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب الذي يختلف من مقام إلى مقام. فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التعقيد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام عدمه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكيّ يباين خطاب الغبيّ، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام. فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب"[1].

البلاغة في المتكلم:

أما بلاغة المتكلم فيراد بها: "ملكة يُقتدَر بها على تأليف كلام بليغ، فكل بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغا"[2].

ومن خلال هذا التعريف الاصطلاحي للبلاغة في الكلام وفي المتكلم، يتضح بشكل جلي الفرق بين الفصاحة والبلاغة، فالبلاغة كل والفصاحة جزء منها. لكننا نرى في كتب بعض البلاغيين المحدثين من لا يزال غير مفرق بين المفهومين على مقتضى ذلك، بل يعكس الأمر تماما فيجعل الفصاحة شاملة للبلاغة، وبهذا يعود بالمسألة إلى حلبة الجدال الزائد عن الحاجة. يقول عبد العزيز عتيق متحدثا عن الفصاحة والبلاغة في الفصل الأول

---

1) الإيضاح للخطيب القزويني ص 12/11

2) نفسه ص 12

من كتاب "في البلاغة العربية علم المعاني البيان البديع" تحت عنوان "بين البلاغة والفصاحة"، بعد أن تحدث عن مفهوم كل منهما عند البلاغيين القدامى يقول: "لقد عرفنا مما سبق حد كل من الفصاحة والبلاغة وخلاصته أن الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم، فيقالُ: لفظة فصيحة، وكلام فصيح، ورجل فصيح. أما البلاغة فيوصف بها الكلام والمتكلم فقط، فيقال: كلام بليغ، ورجل بليغ، وبين الاثنين عموم وخصوص مطلق، فالفصاحة اعم والبلاغة أخص، فكل فصيح بليغ، وليس كل بليغ فصيحا"[1]. ورأينا أن مثل هذا القول عن الفصاحة والبلاغة يقلب الحقيقة التي نعرفها ونؤمن بها والتي توارثها البلاغيون منذ زمن طويل، وهي أن البلاغة أعم من الفصاحة والفصاحة أخص وليس العكس.

علوم البلاغة:

تُقسم البلاغة اصطلاحا إلى ثلاثة علوم هي: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع.

أما الأول: فهو العلم الذي يُحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.

وأما الثاني: فهو العلم الذي يُحترز به عن التعقيد المعنوي.

وأما الثالث: فهو العلم الذي يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته[2].

وقد اختلف علماء البلاغة قديما في التسمية الاصطلاحية لعلوم البلاغة المذكورة، فمنهم من سمّاها وأطلق عليها البيان، وبعضهم الآخر عرف العلم الأول بعلم المعاني بينما عرف الثاني والثالث بعلم البيان كما سمى الثلاثة جميعا بعلم البديع[3].

---

1) في البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق دار النهضة العربية بيروت د ط ص 17

2) الإيضاح للخطيب القزويني ص10

3) نفسه ص 10

بين السبكي والسكاكي:

للبهاء السبكي مناقشة علمية مع السكاكي حول علاقة علم البيان بعلم المعاني وأيهما أعم وأيهما أخص فيقول في أحد تنبيهاته: "قال جماعة كثيرة منهم السكاكي هذا العلم -يعني البيان- أخص من علم المعاني وأن هذا بمنزلة المركب وذلك بمنزلة المفرد وفيه نظر"[1].

ومن كلام السبكي هذا يتبين أنه يعارض السكاكي وجماعته في رأيهم السابق وهو الحكم على علم البيان بأنه أخص من علم المعاني، ولذلك نراه يرد عليهم، فيقدم حججا منها: أن علم المعاني الذي يعدونه أعم هو موجود في ضمن الأخص وهو علم البيان، فيلزم عن ذلك أن يذكر علم المعاني في علم البيان وهو غير ممكن. فإن احتجَّ الجماعة بأن معرفة البيان تتوقف على معرفة المعاني، فذلك يعني أن بين العلمين تلازم، الأمر الذي يَضْحَدُ القول والزعم أن واحدا جزءٌ من الآخر، وفي هذا المعنى يقول البهاء السبكي: "منها أن الأعم موجود في ضمن الأخص، فيلزم أن يذكر علم المعاني في علم البيان، وليس الأمر كذلك، فإن قالوا: "إن معرفته متوقفة على معرفة علم المعاني، فبينهما تلازم لا أن أحدهما جزء من الآخر"[2].

ويواصل السبكي الرد على السكاكي في مسالة توقف علم البيان على معرفة علم المعاني، فلا يسلم بذلك، لجواز- كما يقول- أن يعلم الإنسان حقيقة التشبيه والاستعارة والكناية وغير ذلك من علم البيان، دون أن يعلم تطبيق الكلام على مقتضى الحال، والنتيجة أن علم البيان ليس جزءا من علم المعاني ولا لازما له.

وفي هذا المعنى يقول: "ثم لا نسلم أن علم البيان يتوقف على معرفة علم المعاني، لجواز أن يعلم الإنسان حقيقة التشبيه والاستعارة والكناية وير ذلك من علم البيان، ولا يعلم تطبيق الكلام على مقتضى الحال فليس علم البيان جزءا من المعاني ولا لازما له"[3].

---

1) البهاء السبكي و آراؤه البلاغية و النقدية لعبد الفتاح لاشين ص 229

2) نفسه ص 229

3) المرجع السابق ص 229 / 230

وخلاصة كلام السبكي هو أن لا تلازم بين علم البيان وعلم المعاني، ولا يتوقف العلم بأحدهما على العلم بالآخر مثلما رأى ذلك السكاكي وجماعته التابعون له في الرأي. وعن هذه المناقشة التي عرضناها بين البهاء السبكي وبين السكاكي حول مسألة الأعم والأخص في علم البيان وعلم المعاني وتلازمهما يعلق عبد الفتاح لاشين محقق كتاب: البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية قائلا: "شيء عظيم من السكاكي -وهو من عشاق التقسيم- أن ينتبه إلى أنه لا فصل بين المعاني والبيان، حيث جعل البيان شعبة من المعاني لا تنفصل إلا بزيادة اعتبار، جرى منه مجرى المركب من المفرد، لكنه لم يوضح تلك الزيادة وعلى كل حال فهذا من السكاكي إقرار واعتراف بأنه لا حاجة إلى فصل المعاني عن البيان، لأنهما مرتبطان أشد الارتباط ومتداخلان أعظم التداخل، لكن الواقع الذي كان عليه السكاكي يخالف ما قال، حيث أنه أغرق البلاغة في التقسيم والتحديد، بل إن التقسيم الفعلي والحقيقي للبلاغة بدأ به هو، و لم تَعُدْ إلى سابق عهدها فنًّا واحدا. وهذا مما حدا بالسبكي أن ينقل عن غيره فيقول: "إن علم البيان بابٌ من أبواب المعاني، وفصل من فصوله، وإنما أفرد كما يفرد علم الفرائض عن الفقه. فالسبكي مقتنع بمبدأ النظرة الواسعة للبلاغة، ويرى أن هذا التقسيم والتحديد مما يعوق تطورها ورقيها ومع وضوح نظرته، وصحة وجهة نظره نجده لا يجرؤ على مخالفة السكاكي بل يتبعه ويسير على نهجه. والذي اقتنع بهذا أيضا ولكنه آثر السلامة باتباع السكاكي هو الخطيب القزويني، فقد أعلن هذا واعترف بأن كثيرا من الناس يسمى الأول علم المعاني، والثاني والثالث علم البيان والثلاثة علم البديع، وهذه النظرة عودة بالبلاغة إلى مناهج الأولين واعتبارهم للبلاغة فنا واحدا، لكنهم أبوا إلا متابعة السكاكي في تقسيمه وتحديده"[1]. ويبدو من خلال ما ذكرناه في هذه المسالة الخلافية أن السبكي مصيب في رأيه إذ لا تلازم بالضرورة بين علم البيان وعلم المعاني. وإذا كان لابد من الدخول في هذه المتاهة فيمكن القول إن علم المعاني هو الذي يكون جزءا من علم البيان لا العكس.

1) البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية ص 231

البلاغة ومصطلح النظم:

انفرد صاحب كتاب "دلائل الإعجاز" عبد القاهر الجرجاني برؤيته الخاصة إلى مفهوم البلاغة التي تعرف عنده اصطلاحا باسم "النظم" هي وما رادفها في المعنى كالفصاحة والبراعة والبيان، نظرية شرحها بالتفصيل في كتابه المذكور. ونجد إشارة إلى هذا في كتاب "التلخيص" للخطيب القزويني على حاشية الصفحة رقم 33 من مقدمة في شرح معنى الفصاحة والبلاغة ونص ذلك: "وتطبيق الكلام على مقتضى الحال: هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول: النظم توخي معاني النحو فيما بين الكلِم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام: فالشاعر البازل، أو الكاتب المجيد، هو الذي يضع كلامه الموضع الذي تقتضيه تلك المعاني وهناك معترك البلاغة الذي تظهر فيه الخواطر براعتها، والبلغاء منتها..."[1].

وفي شرحه لمفهوم البلاغة أو النظم عنده يورد عبد القاهر الجرجاني عددا من النماذج التطبيقية إثباتا لوجهة نظره وصحتها كقوله: "وهل تشك إذا فكرت في قوله ﷻ: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[2] فتجلى لك منها الإعجاز وبهرك الذي ترى وتسمع أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة القاهرة إلا لأمر يرجع إلى ارتباط الكلم بعضها ببعض، وأن الفضل تناتج عما بينها وحصل من مجموعها..."[3].

فالبلاغة كما يراها لا تتحقق باللفظة الواحدة المنفردة حتى لو توفرت على شروط الفصاحة، إلا بوقوعها في المكان المناسب من مجموع الكلام، جنبا إلى جنب مع غيرها من الألفاظ حيث يقع التركيب وتظهر البراعة ويتجلى الإبداع. والكلمة عند الجرجاني قد تكون بليغة في موضع، ولا تكون كذلك في موضع آخر. وقد تصلح لمكان في الكلام، ولا تصلح في غيره وعن هذا يقول: "ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك

1) التلخيص في علوم البلاغة للقزويني ضبط وشرح عبد الرحمن البرقوقي دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الثانية ص 33

2) الآية 44 من سورة هود

3) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني شرح و تعليق محمد التنجي دار الكتاب العربي الطبعة الثانية 1997 ص 53

في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر كلفظ "الأخدع" في بيت الحماسة:

تلفت نحو الحي حتى وجدتني وجعت من الإصغاء ليتا و أخدعا[1]

وبيت البحتري:

و إني و إن بلغتني شرف الغنى وأعتقت من رق المطامع أخدعي[2]

فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن. ثم إنك تتأملها في بيت أبي تمام:

يا دهر قوم من أخدعيك فقد أضجعت هذا الأنام من خرقك[3]

فتجد لها من الثقل على النفس ومن التنغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة والإيناس والبهجة"[4].

وخلاصة القول إن البلاغة هي النظم عند الجرجاني والنظم هو البلاغة، وهما يرجعان لا إلى اللفظ وحده ولا إلى المعنى وحده، وإنما يحصلان بهما معا. "ونظرية النظم هذه التي تحدث عنها الجرجاني جاءت ردا ونقضا لنظريتين قديمتين في إثبات الإعجاز في الكلام. نظرية القائلين بأن بلاغة الكلام في اللفظ، ونظرية القائلين بأن بلاغته في المعنى. لينتهي في رده على النظريتين إلى نظريته الخاصة القائلة بأن بلاغة الكلام ليست في اللفظ ولا في المعنى، وإنما هي في اللفظ والمعنى معا، أو هي في نظم الكلام اصطلاحا"[5].

---

1) المرجع السابق ص 53

2) نفسه ص 54

3) نفسه ص 54

4) نفسه ص 54

5) تاريخ البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق ص 252

الفصل الثاني

مسائل الخلاف

في علم البيان

المبحث الأول

التشبيه

مفهومه:

الشبه والشبه والشبيه: المثل، وأشبه الشيء: ماثله والتشبيه: التمثيل[1]. وفي اصطلاح البلاغيين للتشبيه تعريفات كثيرة، وهي وإن اختلفت لفظا فإنها متفقة معنى[2].

فابن رشيق القيرواني مثلا يعرفه بقوله: "التشبيه صفة الشيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة أو جهات كثيرة، لا من جميع جهاته، لأنه لو ناسبه مناسبة كلية كان إياه ألا ترى أن قولهم "خَدٌّ كالوَرْدِ" إنما أرادوا حمرة أوراق الورد وطراوتها. لا ما سوى ذلك من صفرة وسطه وخضرة كمائمه"[3]. وأبو هلال العسكري عرفه بقوله: "التشبيه: الوصف بأن أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر بأداة التشبيه، ناب منابه أو لم ينب، وقد جاء في الشعر وسائر الكلام بغير أداة التشبيه، وذلك قولك: "زيد شديد كالأسد" فهذا القول هو الصواب في العرف وداخل في محمود المبالغة، وإن لم يكن زيد في شدته كالأسد على الحقيقة"[4]. وعرفه الخطيب القزويني بقوله: "التشبيه: الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى"[5] وللتشبيه تعريفات أخرى كثيرة لا تخرج في مضمونها عما سبق ذكره.

---

1) لسان العرب لابن منظور المجلد 13 الطبعة الثالثة 1994 ص 503

2) علم البيان لعبد العزيز عتيق دار النهضة العربية للطباعة و النشر دط ص 61

3) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول ص 252

4) كتاب الصناعتين لابي هلال العسكري تحقيق و ضبط مفيد قميحة الطبعة الثانية 1989 ص 261

5) التلخيص في علوم البلاغة ص 238

أركانه:

وهي أربعة: المشبه والمشبه به وأداة التشبيه ووجه الشبه، ويطلق على المشبه والمشبه به اسم "طرفي التشبيه"[1].

أنواعه:

باعتبار الأداة: يكون تشبيها مرسلا أو تشبيها مؤكدا: أما المرسل: فهو ما ذكرت فيه أداة التشبيه كقول الشاعر:

العمرُ مثل الضيف أو ... كالطَّيْفِ ليْسَ لَهُ إقَامَهْ

وأما المؤكد: فما حذفت منه الأداة، والتأكيد هنا حاصل من ادعاء أن المشبه هو عين المشبه به كقوله ﷻ: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾[2][3].

باعتبار الوجه: يقسم التشبيه باعتبار ذلك إلى أنواع:

1- تشبيه تمثيل. **4- تشبيه مجمل.**

2- تشبيه غير تمثيل. **5- تشبيه قريب.**

3- تشبيه مفصل. **6- تشبيه بعيد.**[4]

1- التمثيل:

وهو ما كان وجه الشبه فيه صورة منتزعة من متعدد كقول الشاعر:

وتراهُ في ظلمِ الوَغَى فَتَخَالُهُ ... قمرًا يكرُّ على الرجالِ بكَوْكَبِ[5]

---

1)علم البيان لعبد العزيز عتيق ص 64

2) الآية 88 من سورة النمل

3) علم البيان لعبد العزيز عتيق ص 79

4) نفسه ص 85

5) البلاغة الواضحة مع دليلها لعلي الجارم ومصطفى أمين ديوان المطبوعات الجامعية بوهران ص 36

فوجه الشبه هو الصورة المركبة من ظهور شيء مضيء يلوح بشيء متلألئ في وسط الظلام.

2- **غير التمثيل**: وهو ما لم يكن فيه وجه الشبه صورة منتزعة من متعدد، أي مفردا ليس مركبا كقول البحتري مادحا:

هو بحر السماح والجود فازدد ... منه قربا تزدد من الفقر بعدا[1]

3- **المفصل**: وهو ما ذكر فيه وجه الشبه كقول الشاعر:

كم وجوه مثل النهار ضياء ... لنفوس كالليل في الإظلام[2]

4- **المجمل**: وهو ما حذف منه وجه الشبه كقول الشاعر:

وكأن إيماض السيوف بوارق ... وعجاج خيلهم سحاب مظلم[3]

ففي البيت تشبيهان، ووجه الشبه في كليهما محذوف.

5- **القريب**: وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر، لظهور وجهه في بادئ الرأي.

6- **البعيد**: وهو على عكس القريب، لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر، لخفاء وجهه في بادئ الرأي.

وثمة أنواع أخرى للتشبيه من أهمها: **التشبيه المقلوب**، **والتشبيه الضمني**، **والتشبيه البليغ**.

1- **التشبيه المقلوب**: وهو جعل المشبه مشبها به بادعاء أن وجه الشبه فيه أقوى وأظهر كقول الشاعر:

وبدا الصباح كأن غرته ... وجه الخليفة حين يمتدح[4]

---

1) المرجع السابق ص 33
2) نفسه ص 29
3) نفسه ص 31
4) نفسه ص 59

2- التشبيه الضمني: وهو تشبيه لا يصرح فيه بأركان التشبيه بصورة من الصور المعروفة، وإنما تلمح من مضمون الكلام. والغرض من هذا النوع إفادة أن الحكم المسند إلى المشبه ممكن. ومن هذا النوع قول أبي فراس الحمداني:

سَيَذكُرُني قَومِي إذَا جَدَّ جِدُّهُم وفي الليلة الظلماءِ يُفتقَدُ البَدْرُ[1]

3- التشبيه البليغ: وهو تشبيه تحذف منه الأداة ووجه الشبه، وهو أعلى مراتب التشبيه في البلاغة وقوة المبالغة لما فيه من ادعاء أن المشتبه هو عين المشبه به، ولما فيه من الإيجاز الناشئ عن حذف الأداة والوجه معا[2] ومثاله قول الشاعر:

إذَا نِلْتَ مِنْكَ الوُدَّ فالمالُ هَيِّنٌ وَكُلُّ الَّذِي فَوْقَ التُّرَابِ تُرَابُ[3]

خلافات حول التشبيه : بين التشبيه والتمثيل:

يرى كثير من البلاغيين أن التمثيل مرادف من مرادفات التشبيه، وأن لا فرق بين المصطلحين، ومن هؤلاء البلاغين ابن الأثير الذي يقول: "وجدت علماء البيان قد فرقوا بين التشبيه والتمثيل، وجعلوا لهذا بابا مفردا ، وهما شيء واحد لا فرق بينهما في أصل الوضع، يقال شبهت هذا الشيء بهذا الشيء، كما يقال مثلته به. وما أعلم كيف خفي ذلك على أولئك العلماء مع ظهوره ووضوحه"[4].

غير أن مؤسس علم البيان عبد القاهر الجرجاني لم يكن على رأي ابن الأثير في ذلك، إذ يرى أن التمثيل نوع من أنواع التشبيه، حيث يرى أن التمثيل ضرب من ضروب التشبيه، والتشبيه عام، والتمثيل أخص منه، فكل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلا[5].

---

1) ديوان أبي فراس الحمداني دار بيروت للطباعة والنشر 1979 ص 161

2) علم البيان لعبد العزيز عتيق ص 85 و ما بعدها

3) ديوان أبي الطيب المتنبي دار صادر بيروت الطبعة الخامسة عشر 1994 ص 481

4)المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر لابن الأثير الجزء الأول تحقيق محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا ص 373

5) أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ص 78

وفي رأينا أن لا مانع من أن يكون التمثيل هو التشبيه في الشق للغوي للمعنى، ولكنه في الاصطلاح كما يرى الشيخ عبد القاهر الجرجاني هو ضرب من ضروب التشبيه ورأيه أرجح وأصوب وفي التنوع دقة ووضوح.

تشبيهات حولها خلاف:

التشبيه التمثيلي: عدَّه الرشيد الوطواط التمثيل، وهو عنده التشبيه على رأي ابن الأثير، ومثل لهذا الفن بقوله ﷻ: ﴿ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾[1]. وتحدث في تفسير الآية فقال: "ومجاز الآية مجاز التمثيل، لأن ما بنوه على التقوى أثبت أساسا من البناء الذي بنوه على الكفر والنفاق فهو على شفا جرف، وهو ما يجرف من سيول الأودية فلا يثبت البناء عليه"[2]. بينما قدامة بن جعفر، يرى على عكس ما يراه الرشيد الوطواط إذ عد التمثيل مخالفا للتشبيه على رأي عبد القاهر الجرجاني السابق الذكر، وقد أدرجه في كتابه "نقد الشعر" ضمن نعوت ائتلاف اللفظ والمعنى فقال: "هو أن يريد الشاعر إشارة إلى معنى، فيضع كلاما يدل على معنى آخر، وذلك المعنى الآخر والكلام منبئان عما أراد أن يشير إليه"[3]. ومثل لهذا الفن بقول بعض بني كلاب:

دَعِ الشَّرَّ واحلُلْ بالنجاةِ تغزُّلًا إذا هُوَ لَمْ يَصْبِغْكَ في الشَّرِّ صَابِغُ
ولكنْ إذا ما الشَّرُّ ثارَ دَفِينُهُ عليكَ فَاصْبَغْ مِنْهُ ما أنْتَ ابِغُ[4]

وقد سماه القزويني المجاز المركب وعرفه فقال: "وأما المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة"[5]. عرف ابن سنان الخفاجي التشبيه التمثيلي كما عرفه قدامة بن جعفر، وكذلك قلدهما ابن أبي الأصبع المصري، إلا أن أبا

---

1) الآية 109 من سورة التوبة
2) المعجم المفصل ص 329
3) نقد الشعر لقدامة ابن جعفر تحقيق كمال مصطفى الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط 3 ص 158
4) نفسه ص 160
5) التلخيص في علوم البلاغة للقزويني ص 322

هلال العسكري سمى التشبيه التمثيلي "بالمماثلة"[1]. وكذلك الباقلاني عرف التشبيه التمثيلي فقال: "ومما يعدونه من البديع المماثلة وهو ضرب من الاستعارة سماه قدامة التمثيل"[2]. وقد عد ابن رشيق القيرواني التشبيه التمثيلي ضربا من ضروب الاستعارة أيضا فقال: "والتمثيل والاستعارة من التشبيه، إلا أنهما بغير أداته وعلى غير أسلوبه"[3].

أما عبد القاهر الجرجاني الذي يميز بين مصطلحي التشبيه والتمثيل فانه عرف التشبيه التمثيلي فقال: "كل تشبيه يكون الوجه فيه حسيا مفردا أو مركبا أو كان من الغرائز والطباع العقلية الحقيقية، هو تشبيه غير تمثيلي، وكل تشبيه كان وجه الشبه فيه عقليا أو مركبا غير حقيقي ومحتاجا في تحصيله إلى تأول، هو تشبيه تمثيلي"[4]، كقول لبن المعتز:

اصْبِرْ عَلَى مَضَضِ الحَسُو ... دِ فإنَّ صَبْرَكَ قَاتِلُهْ

فالنَّارُ تَأْكُلُ بَعْضَهَا ... إنْ لَمْ تَجِدْ ما تَأْكُلُهْ[5]

وهذه الأبيات تحتاج إلى تأول، ولا يمكن أن تفهم الصلة بين الأطراف إلا بضرب من التأمل"[6].

والتمثيل عند السكاكي هو ما كان وجه الشبه فيه عقليا، غير حقيقي، وكان مركبا، وهو يعرفه بالقول: "اعلم أن التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي، وكان منتزعا من عدة أمور، خص باسم التمثيل"[7]، كالذي في قوله:

اصبر على مضد الحسود فإن ركّ قاتله ... فالنار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله[8]

---

1) أسرار البلاغة ص 91

2) إعجاز القرآن للباقلاني تحقيق السيد أحمد صقر دار المعارف بمصر دط ص 119

3) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول ص 245

4) المعجم المفصل ص 329

5) ديوان ابن المعتز الجزء الثاني شرح مجيد طراد دار الكتاب العربي الطبعة الأولى ص 403.

6) المعجم المفصل ص 329

7) التلخيص في علوم البلاغة ص 274

8) نفسه ص 274

وهو كما عرفه القزويني فقال: "التمثيل ما وجهه وصف منتزع من متعدد أمرين أوأمور"[1].

التشبيه المنعكس: هو التشبيه المقلوب الذي سبق التعرض إليه، ويسمى عند ابن الأثير بالطرد والعكس وكذلك عند يحي بن حمزة العلوي، وقد عرفه ابن الأثير قائلا: "من التشبيه ضرب يسمى الطرد والعكس، وهو أن يجعل المشبه به مشبها والمشبه مشبها به"[2].

أما عبد القاهر الجرجاني فيتحدث عن هذا النوع من التشبيه ويرى أنه يفتح بابا إلى دقائق وحقائق وذلك بجعل الفرع أصلا والأصل فرعا، وهو كثير في التشبيهات الصريحة، وذلك أنهم يشبهون الشيء، فيها بالشيء في حال، ثم يعطفون على الثاني فيشبهونه بالأول، فترى الشيء مشبها مرة ومشبها به أخرى ومن أظهر ذلك قولهم في النجوم: "كأنَّهَا مَصَابيحُ" ثم قولهم في المصابيح: "كأنَّها نجوم" ومنه قول أبي نواس في تشبيه العيون بالنرجس ثم النرجس بالعيون:

لَدَى نَرجِسٍ غَضِّ الْقِطافِ كأنّهُ إذَا مَا مَنَحْنَاهُ العُيونَ عُيُونُ)[3]

ولكن عبد القاهر الجرجاني يشترط في هذا النوع من التشبيه شرطا وهو أن لا يكون في طرفي التشبيه عند القلب تفاوت شديد في الوصف[4].

وقد وضح ذلك بقوله: "بيان هذا أن ههُنا أشياء هي أصول في شدة السواد كخافية الغراب ونحو ذلك، فان أشبهت شيئا بها كان طلب العكس في ذلك عكسا لما يوجبه العقل ونقضا للعادة لأن الواجب أن يثبت المشكوك فيه بالقياس على المعروف، لا أن يتكلف في المعروف بقياسه على المجهول وما ليس بموجود على الحقيقة فأنت إذا قلت في شيء: هو كخافية، فقد أردت أن تثبت له سوادا زائدا على ما يعهد في جنسه وأن

1) الايضاح للقزويني ص 253
2) المثل السائر الجزء الأول ص 403
3) أسرار البلاغة للجرجاني ص 163
4) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 350

تصحح زيادة مجهولة له. وذلك أن المداد ليس من الأشياء التي لا مزيد عليها في السواد، ليف ورُبَّ مداد فاقد اللون والليل بالسواد أحق وأحرى أن يكون مثلا، ألا ترى إلى ابن الرومي حيث قال:

حِبْرُ أَبِي حَفْصٍ لُعَابُ اللَّيْلِ يَسِيلُ لِلإِخْوَانِ جَرْيَ السَّيْلِ.

فبالغ في وصف الحر بالسواد حين شبهه بالليل"[1].

وبعد هذا الشرح والتوضيح للتشبيه المقلوب، ينتهي الجرجاني من ذلك إلى القول: "أنه حتى لم يقصد ضربا من المبالغة في إثبات الصفة للشيء والقصد إلى إيهام في الناقص أنه كالزائد، واقتصر على الجمع بين شيئين في مطلق الصورة والشكل واللون أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده أو قريب منه في الأصل، فان العكس يستقيم في التشبيه، ومتى أريد شيء من ذلك لم يستقم"[2].

التشبيه القاصد: تحدث المبرّد عن هذا التشبيه في كتابه "الكامل" وسماه "المقارب"[3] ومثله بقول النابغة:

و عبدُ أبي قابُوسَ في غير كُنْهِهِ أَتَانِي وَ دُونِي رَاكِسٌ فَالضَّوَاجِعُ

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ[4]

التشبيه الوهمي: عرفه القزويني في كتابه "التلخيص" فقال: "وبالعقلي ما عدا ذلك، فدخل فيه الوهمي، أي ما هو غير مدرك بها ولو أدرك لكان مدركا بها"[5]، كما في قول امرئ القيس:

أَيَقْتُلُنِي وَ المَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي وَ مَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ[6]

---

1) أسرار البلاغة للجرجاني ص 167

2) نفسه ص 177

3) الكامل في اللغة والأدب للمبرد تحقيق وشرح وضبط حنا الفاخوري الجزء الثاني دار الجيل بيروت الطبعة الأولى 1997 ص 131

4) نفسه ص 131

5) التلخيص في علوم البلاغة ص 274

6) ديوان إمرئ القيس دار صادر بيروت د ط ص 142

والتشبيه الوهمي أو الخيالي هو المركب من أمور كل واحد موجود يدرك بالحس، لكن هيئته التركيبية لم توجد. والتشبيه متى كان كذلك كان مصبوغا بالحس مكسيا روع الإعجاب. وذكر الحلبي في كتابه "حسن التوسل": "أنه يقرب من النوع المسمى التشبيه الخيالي"[1]، ومنه قوله ﷻ: ﴿ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِيٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ۝٦٤ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾[2]. وقد أدرج صاحب "المطول"، و"الأطول"، والقزويني في كتابيه "الإيضاح"، "والتلخيص". هذا النوع في تشبيه العقلي بالعقلي، لأنه لا يدرك بشيء من الحواس الخمس الظاهرة، مع أنه لو أدرك لم يكن مدركا إلا بها"[3].

وخاتمة القول عن التشبيه وأنواعه، وخلافات البلاغيين حوله، أن تلك التقسيمات المتعددة فيه والأنواع الكثيرة، لا ترجع إلى اجتهاد البلاغيين أنفسهم بقدر ما ترجع إلى الشعراء والكتاب الذين أبدعوا النماذج والنصوص قبل أن تعرف أنواع التشبيه ولا حتى أسماؤه، وصرفوا التشبيه فيها تصريفا يحسن أحيانا ويقبح أحيانا أخرى على تفاوت في ذلك.

أما دور البلاغيين فلم يتعد حد كشفها وإظهار ما فيها من جمال وإبداع، مستعملين أذواقهم وأحاسيسهم الفطرية، وهي لا شك مختلفة، أدت إلى اختلاف في نظراتهم إلى التشبيه كلون من ألوان البيان وركن من أركانه بتسميات ومصطلحات مختلفة.

---

1) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 355

2) الآية 65/64 من سورة الصافات

3) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 356

المبحث الثاني

الحقيقة و المجاز

تعريف الحقيقة والمجاز:

الحقيقة لغة:

حق الأمر يحق ويحق حقا وحقوقا: أي صار حقا وثبت وحق الأمر: كان منه على يقين[1].

الحقيقة اصطلاحا:

عرف الجرجاني الحقيقة في كتابه أسرار البلاغة فقال: "كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع، وإن شئت قلت في مواضعه وقوعا لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة بهذه العبارة"[2].

كما عرفها السكاكي بالقول: "هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص فلفظ الأسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه"[3].

أما القزويني فعرفها قائلا: "الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب" [4].

---

1) لسان العرب لابن منظور المجلد العاشر الطبعة الأولى 1990 دار صادر ص 49

2) أسرار البلاغة للجرجاني ص 266

3) مفتاح العلوم للسكاكي ص 169

4) التلخيص في عوم البلاغة ص 292

وأجمع تعريف للحقيقة في رأي يحي بن حمزة العلوي صاحب الطرازهو تعريف أبو الحسن البصري حيث قال في تعريفها: "ما أفاد معنى مصطلحا عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب"[1].

المجاز لغة:

جزت الطريق وجاز الموضع مجازا: سار فيه وسلكه. وأجازه: خلفه وقطعه والمجاز: الموضع[2].

المجاز اصطلاحا:

عرفه عبد القاهر الجرجاني في كتابه أسرار البلاغة فقال: "كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهو مجاز"[3].

كما عرفه ابن الأثير فقال: "وأما المجاز فهو ما أريد به غير الموضوع له في أصل اللغة، وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضع إلى هذا الموضع إذا تخطاه إليه"[4].

أما الخطيب القزويني فقال عنه: "المجاز مفرد ومركب، أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته، فلا بد من العلاقة ليخرج الغلط والكناية"[5].

وابن رشيق القيرواني بدوره عرف المجاز فقال: "العرب كثيرا ما تستعمل المجاز وتعده من مفاخر كلامها، فإنه دليل الفصاحة ورأس البلاغة وبه بانت لغتها عن سائر اللغات"[6].

---

1) المعجم المفصل لإنعام فوال ص 544

2) لسان العرب لابن منظور المجلد الخامس الطبعة الثالثة 1994 دار صادر بيروت ص 326

3) أسرار البلاغة للجرجاني ص 267

4) المثل السائر لابن الأثير تحقيق محي الدين عبد الحميد الجزء الاول ص 74

5) التلخيص في علوم البلاغة للقزويني ص 293 /294

6) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول ص 231

وعرفه ابن حجة الحموي بالقول: "المجاز هو عبارة عن تجوّز الحقيقة فإن المراد منه أن يأتي المتكلم بكلمة يستعملها في غير ما وضعت له في الحقيقة في أصل اللغة هذا رأي السكاكي وصحاب المعاني والبيان"[1].

وقال البديعيون: "المجاز عبارة عن تجور الحقيقة بحيث يأتي المتكلم إلى اسم موضوع لمعنى فيخصه إما أن يجعله مفردا بعد أن كان مركبا، أو غير ذلك من وجوه الاختصاص"[2].

أقسام المجاز (أنواعه):

المجاز العقلي:

هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له لعلاقة مع قرينة مانعه من إرادة الإسناد الحقيقي[3].

وعرف السكاكي هذا النوع من المجاز: "بأنه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بواسطة وضع، كقولك: أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المريض، وكسا الخليفة الكعبة، وهزم الأمير الجند، وبنى الوزير القصر"[4].

أما عبد القاهر الجرجاني فيسمي هذا الضرب من المجاز "المجاز الحكمي" ويفهم من كلامه أنه يقصد به المجاز الذي لا يكون في ذات الكلمة ونفس اللفظ، ففي قولك "نهارك صائم وليلك قائم". ليس المجاز في نفس صائم وقائم ولكن في إجرائها خبرين على النهار والليل، وكذلك في قوله ﷻ: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَرَتُهُمْ ﴾[5]. ليس المجاز في لفظة "ربحت" نفسها ولكن في إسنادها إلى "التجارة". فكل لفظة هنا أريد بها معناها الذي وضعت له

---

1) خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي الجزء الثاني شرح عصام شعيتو دط ص 440

2) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 638

3) البلاغة الواضحة مع دليلها لغلي الجارم ومصطفى أمين ديوان المطبوعات الجامعية وهران ص 117

4) مفتاح العلوم للسكاكي ص 185

5) الآية 16 من سورة البقرة

على وجهه وحقيقته، فلم يرد بصائم غير الصوم، ولا بقائم غير القيام، ولا بربحت غير الربح[1].

وللمجاز العقلي علاقات أشهرها: السببية، الزمانية، المكانية، المصدرية، المفعولية، الفاعلية.

* **فالسببية**: كقول الشاعر:

إنّي لَمِنْ مَعْشَرٍ أَفْنَى أَوَائِلَهُمْ قِيلُ الكُمَاةِ أَلا أَينَ المحامونا؟[2]

والشاهد في البيت إسناد الإفناء إلى قول الكماة.

* **والزمانية**: نحو قول المتنبي :

ويوما يغيظ الحاسدين وحالة أقيم الشقا فيها مقام التنعم[3]

إسناد غيظ الحاسدين إلى ضمير اليوم غير حقيقي، غير أن اليوم هو الزمان الذي يحصل فيه الغيظ ففي البيت مجاز عقلي علاقته الزمانية [4].

* **والمكانية**: كقوله ﷻ: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَـٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ ﴾[5] فالأنهار أمكنة للمياه، وليست جارية بل الجاري الماء فيها.

* **والمصدرية**: كقول أبي فراس:

سيذكرني قومي إذا جدّ جدّهم وفي الليلة الظلماء يُفتقدُ البدرُ[6]

فلم يسند الفعل "جد" إلى فاعله الحقيقي "الجاد" وإنما أسند إلى مصدره "جدهم"[7].

---

1) دلائل الإعجاز للجرجاني ص 226 / 227

2) البلاغة الواضحة مع دليلها لغلي الجارم ومصطفى أمين ديوان المطبوعات الجامعية وهران ص 119

3) نفسه ص 117

4) تفسه ص 118

5) الآية 7 من سورة الأنعام

6) ديوان أبي فراس الحمداني دار بيروت للطباعة و النشر 1979 ص 161

7) الإحاطة في علوم البلاغة لعبد اللطيف شريفي و زوبير دراقي ص 143

* **والمفعولية:** نحو قوله ﷻ: ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[1] فالمعنى لا معصوم إلا من رحمه الله فاسم الفاعل أسند إلى المفعول فالمجاز عقلي علاقته المفعولية [2].

المجاز اللغوي:

هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي قد تكون المشابهة وقد تكون غيرها والقرينة قد تكون لفظية وقد تكون حالية[3]. والمجاز اللغوي يقع في المفرد كما يقع في التركيب وهو نوعان: مجاز بالاستعارة، ومجاز مرسل[4].

المجاز بالاستعارة:

تكون العلاقة فيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي المشابهة(5).المجاز المرسل: تكون العلاقة فيه غير المشابهة وسمِّيَ بالمرسل لعدم تقيده بعلاقة واحدة بل علاقات كثيرة أشهرها: السببية، والمسببية، والجزئية، والكلية، واعتبار ما كان، واعتبار ما يكون، والمحلية والحالية والآلية[6].

* **فالسببية:** نحو قولهم: "رعينا الغيث". والغيث: المطر وهو لا يُرعى، وإنما يُرعى النبات الذي يكون سببه المطر.

* **والمسببية:** كقولهم: "أمْطرتِ السَّماء نباتًا"، فالنبات مُسَبَّبٌ عن الغيث فالعلاقة هنا عكس للعلاقة السابق ذكرها.

---

1) الآية 43 من سورة هود

2) البلاغة الواضحة مع دليلها لغلي الجارم ومصطفى أمين ديوان المطبوعات الجامعية وهران ص 118

3) نفسه ص 71

4) في البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق ص 337

5) نفسه ص 352 وما بعدها

6) نفسه ص 352 وما بعدها

* **والجزئية:** مثل قوله ﷻ في شأن موسى عليه السلام وأمه: ﴿ فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾[1]. والشاهد في الآية ذكر الجزء وهو العين والمراد الكل وهو النفس والجسم.

* **والكلية:** عكس السابقة فيذكر الكل ويراد الجزء كقوله ﷻ: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى دَعَوْتُ قَوْمِى لَيْلًا وَنَهَارًا ۝٥ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِىٓ إِلَّا فِرَارًا ۝٦ وَإِنِّى كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا۟ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ ﴾[2] فالمراد بالأصابع الأنامل أو الأطراف لا الأصابع كلها لأن ذلك يستحيل.

* **واعتبار ما كان:** مثل قوله ﷻ: ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾[3]، فكونهم يتامى باعتبار ما كانوا عليه في الماضي، أما الآن حين إعطائهم أموالهم، فقد بلغوا سن الرشد و لم يعودوا يتامى لأن اليتيم من فقد اباه هو طفل صغير.

* **واعتبار ما يكون:** كقوله ﷻ: ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾[4].

* **والمحلية:** مثل قوله ﷻ: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ۝١٧ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ۝١٨ كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ۩ ﴾[5]. والشاهد في الآية الكريمة قوله ﷻ: ﴿ نَادِيَهُۥ ﴾ الذي هو مكان الاجتماع، ولكن المراد به الأهل والعشيرة والأنصار فالعلاقة إذا هي المحلية.

---

1) الآية 40 من صورة طه

2) الآيات 7/6 من سورة نوح

3) الآية 2 من سورة النساء

4) الآية 26 من سورة يوسف

5) الآيات 15- 16- 17- 18 - 19 من سورة العلق

* **والحالية:** كقوله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴾[1] فكلمة "نعيم" أُطلقت وهي حَالٌ وليست محَلًا فالعلاقة حالية.

* **والآلية:** مثل قوله ﷻ: ﴿ وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْأَخِرِينَ ﴾[2]، فاللسان هو آلة القول والكلام الصادق، فأُطلِق مجازًا على القول باعتباره أداة له وآلةً فالعلاقة آلية[3].

حول الحقيقة والمجاز:

اللغة بين الحقيقة والمجاز:

ثار بين العلماء القدامى منذ العهود الأولى، لنشأة الدراسات اللغوية والنقدية جدل كبير حول دلالة اللفظ العربي عموما، واللفظ القرآني خصوصا ما هو منه حقيقة وما هو منه مجاز. فتعددت الآراء وتضاربت، فنجم عن ذلك بروز مذهبين ومدرستين على طرفي نقيض من المسألة: إحداهما ترى أن الكلام كله حقيقة لا مجاز فيه والأخرى ترى انه كله مجاز لا حقيقة فيه.

ورغم أن المسألة ذات طابع لغوي أكثر منه بلاغي، إلا أن البلاغيين كانت لهم يد وسهم فيها لا يمكن إنكاره، إضافة إلى علماء الأصول.

ولعل ابن الأثير يعد من أبرز البلاغيين، الذين خاضوا في هذه المسألة الخلافية الشائكة، وأدلى برأي وسط بين مختلف الآراء التي حادت عن الاعتدال.

يقول ابن الأثير معرفا الحقيقة والمجاز: "فآما الحقيقة هي اللفظ الدال على موضوعه الأصلي ... وأما المجاز فهو ما أُريدَ به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضع إلى هذا الموضع، إذا تخطاه إليه فالمجاز إذاً اسم للمكان الذي يجاز فيه كالمعاج والمزار وأشباههما، وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى مكان، فجعل ذلك لنقل الألفاظ من محل إلى محل كقولنا: زيد أسد، فإن زيدا إنسان، والأسد هو هذا الحيوان

---

1) الآية 13 من سورة الإنفطار

2) الآية 84 من سورة الشعراء

3) في البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق ص 652 وما بعدها

المعروف، وقد جزنا من الإنسانية إلى الأسدية، أي عبرنا من هذه إلى هذه لوصلة بينهما، وتلك الوصلة هي صفة الشجاعة، وقد يكون العبور لغير وصلة، وذلك هو الاتساع، كقولهم في كتاب كليلة ودمنة: قال الأسد وقال الثعلب، فإن القول لا وصلة بينه وبين هذين بحال من الأحوال، وإنما أجري عليهما اتساعا محضا لا غير"[1]. وبعد هذا التعريف المستفيض للحقيقة والمجاز، يشير الكاتب إلى رأيين متضادين حولهما واصفا إياهما بالرأيين الفاسدين، رأي ومذهب اتجه إلى أن الكلام كله في العربية حقيقة لا مجاز فيه، وآخر اتجه إلى النقيض من ذلك هو أن الكلام كله مجاز لا حقيقة فيه وعن هذا يقول ابن الأثير: "وقد ذهب قوم إلى أن الكلام كله حقيقة لا مجاز فيه وذهب آخرون إلى أنه كله مجاز لا حقيقة فيه وكلا المذهبين فاسد عندي"[2].

وفي معرض الرد على الرأيين، يبين ابن الأثير أن لا فرق بين القولين: اللغة كلها حقيقة، أو كلها مجاز فكلاهما سواء في الخروج عن الصواب، لأن اللغة حقيقة ومجاز. وفي ذلك يقول: "محل النزاع هو أن اللغة كلها حقيقة أو أنها كلها مجاز، ولا فرق عندي بين قولك إنها كلها حقيقة أو إنها كلها مجاز، فإن كلا الطرفين عندي سواء، لأن منكرهما غير مسلم لهما، وأنا بصدد أن أبين أن في اللغة حقيقة ومجازا"[3].

وفي أثناء رده على الطائفة التي ترى أن اللغة كلها مجاز، يبين أن الحقيقة اللغوية هي حقيقة الألفاظ في دلالتها على المعاني، وليس كما يعتقد أنها ذات الشيء ونفسه وعينه، فإن حقيقة اللفظ هي دلالته على المعنى الموضوع له إلى لفظ غير. ويستدل على صحة ما يقوله بأن ما من شيء في الكون إلا ويحتاج إلى اسم يستدل به عليه ليعرف ويتفاهم به الناس، وهو ضرورة لا بد منها، والاسم هذا الموضوع للمسمى هو حقيقة له، فإذا نقل إلى غير مسماه صار مجازا. ومثال ذلك لفظ "شمس" نريد به الكوكب العظيم الكثير الضوء، وهذا الاسم له حقيقة، وكذا لفظ "بحر" هو موضوع في الأصل للماء

---

1) المثل السائر لابن الثير الجزء الأول ص 74

2) نفسه ص 75

3) المثل السائر لابن الاثير ص 75

العظيم المجتمع المالح الطعم حقيقة. فإذا ما نقلنا هذين الاسمين إلى معنيين غير: الوجه المليح والرجل الجواد كان اللفظان مجازا لهما[1].

والخوض في هذه المسألة الخلافية الشائكة المتعلقة بالحقيقة والمجاز لم يكن حكرا على ابن الأثير وحده فهنالك بلاغيون ونقاد آخرون قبله كانوا قد أدلوا بدلائهم في هذا المعترك. فإذا نحن عدنا القهقرى إلى القرن الثالث الهجري قابلنا واحد من أولئك النقاد والبلاغيين المعروفين الذين تصدوا للرد على منكري المجاز إنه ابن قتيبة الذي يقول في الرد عليهم مفحما لهم ومتحديا: "لو كان المجاز كذبا، وكل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلا، كان أكثر كلامنا فاسدا، لأنا نقول: نبت البقل، وطالت الشجرة وأينعت الثمرة وأقام الجبل ورخص السعر. وتقول: كان هذا الفعل منك في وقت كذا وكذا والفعل لم يكن وإنما كون. وتقول كان الله، وكان بمعنى حدث، والله جل وعز قبل كل شيء بلا غاية، لم يحدث: فيكون بعد أن لم يكن"[2].

ثم يورد ابن قتيبة عددا من الأمثلة القرآنية الدالة على وقوع المجاز فيها فيقول: "والله ﷻ يقول: ﴿ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ ﴾[3] وإنما يعزم عليه. ويقول ﷻ: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ ﴾[4] وإنما يربح فيها. ويقول ﷻ: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾[5] وإنما كذب به"[6].

ويواصل ابن قتيبة متسائلا وطالبا الرد من المنكرين لوجود المجاز عن تساؤله فيقول: "ولو قلنا للمنكر لقوله ﷻ: ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾[7]. كيف كنت أنت

---

1) المرجع السابق ص 75

2) تأويل مشكل القرآن شرح ونشر السيد أحمد صقر المكتبة العلمية د ط ص 132

3) الآية 21 من سورة محمد

4) الآية 16 من سورة البقرة

5) الآية 18 من سورة يوسف

6) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص 132

7) الآية 77 من سورة الكهف

قائلا في جدار رأيته على شفا إنهيار: رأيت جدارا ماذا ؟ لم يجد بدا من يقول: جدارا يهم أن ينقض أو يكاد أن ينقض أو يقارب أن ينقض. وأيا ما قال فقد جعله فاعلان ولا أحسبه يصل إلى هذا المعنى في شيء من لغات العجم إلا بمثل هذه الألفاظ"[1]. ومما استشهد به ابن قتيبة من أشعار للمجاز قول الشاعر:

يريد الرمح صدر أبي براء ويرغب عن دماء بني عقيل [2]

وقول الآخر:

إن دهرا يلف شملي بجمل لزمان يهم بالإحسان [3]

وبهذا الرأي الذي عرضناه لابن قتيبة في الحقيقة والمجاز، ومن قبله رأي ابن الأثير، نرى انه لم يعد من شك في أن القائلين بأن اللفظ في لغة العرب كله حقيقة لا مجاز فيه على باطل، وأن القائلين بأن لفظها كله مجاز لا حقيقة فيه على باطل أيضا، والصواب برأينا هو ما كان عليه جمهور العلماء المتوسطين في الرأي بين المذهبين ومنهم ابن الأثير وابن قتيبة، ولكن ما هو رأي علماء الأصول في هذه المسألة البالغة الأهمية؟

قول الأصوليين في الحقيقة والمجاز:

في المجاز:

اختلف أهل العلم من الأصوليين في وقوع المجاز في اللغة العربية على مذاهب: المنع مطلقا، المنع في القرآن والحديث دون ماعداهما، وقيل أنه واقع مطلقا في القرآن الكريم والحديث وغيرهما، والرأي الأخير هو الذي عليه جماهير العلماء سلفا وخلفا[4].

---

1) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص 133

2) نفسه ص 133

3) نفسه ص133

4) مباحث البيان عند الأصوليين و البلاغيين لمحمود سعد ص 62

الرأي الأول:

ذهب الأستاذ أبو إسحاق الاسفرايني إلى منع وقوع المجاز مطلقا وقال: "لو كان المجاز واقعا في لغة العرب لزم الاختلال بالتفاهم، إذ تخفي القرينة"[1].

وقد رد الشوكاني، صاحب "إرشاد الفحول" على هذا الرأي بالقول: "وهذا التعليل عليل، فإن تجويز خفاء القرينة أخفى من ألسها".

واستدل صاحب المحصول لهذا القائل بأن اللفظ لو أفاد المعنى على سبيل المجاز، فأما أن يفيد مع القرينة أو بدونها، والأول باطل، لأنه مع القرينة المخصوصة لا يحتمل غير ذلك، فيكون هو مع تلك القرينة حقيقة لا مجازا، والثاني باطل لأن اللفظ لو أفاد معناه المجازي بدون قرينة لكان حقيقة فيه، إذ لا معنى للحقيقة إلا كونها مستقلة بالإفادة بدون قرينة[2].

الرأي الثاني:

ذهب أبو داود الأصفهاني إلى منع وقوع المجاز في القرآن الكريم والحديث الشريف. واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

- أن المجاز كذب بدليل أنه يصدق نافيه، وإذا كان صادقا كان إثباته كذبا ضرورة، وإذا كان كذبا يمتنع ذلك في كلام الله تعالى.
- كما أن المجاز هو استعارة الكلمة لغير ما وضعت وهذا لا يكون إلا من ذي حاجة، لأنه تعالى منزه عن الحاجة.
- وبأنه لو كان واقعا في القرآن الكريم لصح وضعه تعالى بكونه متجوز لصدور التكلم بالمجاز، والأمر بخلافه.

---

1) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان د ط ص 35

2) نفسه ص 35 / 36

- وكل ما استدل به هؤلاء فاسد، لأن المجاز موجود في القرآن الكريم، وهو أكثر من أن يحصى، ولا وجه لإنكاره.[1]

وقد افترق أصحاب هذا الرأي في كلمات من القرآن الكريم طريقها المجاز:

- فمنهم من تأول بعضها على الحقيقة وتقول في مثل قوله ﷻ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[2]. ومثل قوله ﷻ: ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ﴾[3] بحمله على الحقيقة لكونه تعالى قادر على إنطاق الأرض لأنبيائه، وقادر أيضا على خلق الإرادة في الجدار.
- ومنهم من شك أن تكون المجازات التي في القرآن الكريم منه. وقال: لعلها تكون من الجنس الذي غير فيه وبدل على الرأي الذي ذهبت إليه الإمامية من الرافضة بالزعم والادعاء أن الصحابة غيرت نظم القرآن وزادت فيه ما ليس منه ونقصت منه ما كان فيه من إمامة عليٍّ وأولاده. وزعموا أيضا أن ما فيه من مجازات هو من زيادات المبدلين[4].

والرد على هؤلاء الذين أنكروا وجود المجاز في القرآن وزعموا أن لو كان فيه لكان كذبا، فإنه يلزمهم أن يكون قوله ﷻ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾[5] كذبا لأن قوله ﷻ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ ﴾ للجماعة دون الواحد في أصل الوضع. وإن قالوا: صح ذلك على وجه التنظيم فهو المجاز الذي أنكروه.

---

1) مباحث البيان عند الأصوليين والبلاغيين لمحمود سعد ص 63
2) الآية 82 من سورة يوسف
3) الآية 77 من سورة الكهف
4) مباحث البيان لمحمود سعد ص 64
5) الآية 9 من سورة الحجر

وكذلك فإن منكر المجاز في القرآن الكريم لا يخلو من أن يقول: أن المعدوم شيء، كما قالت القدرية، أو يقول: ليس شيء مثلما قال غيرهم. وعلى الرأي الأول: المعدوم شيء، يلزمه أن يكون قوله ﷻ: ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴾[1] مجازا.

الرأي الثاني:

المعدوم ليس بشيء، يلزم أن يكون قوله ﷻ: ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴾[2] مجازا.

وأما قول الرافضة المدعية أن المجازات كلها مما غيرتها الصحابة، فلا كلام مفهم في هذه المسألة، لأن هؤلاء في حيرة في أحكام الشرع وفي تيه إلى أن يظهر إمامهم الذي ينتظرونه ومن لا يثق بشيء من القرآن فلا يناظر في صفات كلمات القرآن، ولا في أحكامه[3].

الرأي الثالث:

هو الذي يرى أن المجاز واقع في القرآن الكريم والحديث الشريف وغيرهما، وإنكار هذا الوقوع هو مباهتة لا تستحق المجاوبة.

وقوع المجاز في القرآن أكثر من أن يعد ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾[4]، فالإرادة هي الميل مع الشعور وذلك ممتنع في الجدار لأنه جماد، وقد أضافها إليه، وأراد بذلك الإشراف على الوقوع وهو مجاز.

والمنكرون للمجاز يقولون: "لا نسلم بامتناع قيام الإرادة في الجدار لقدرة الله على خلق العالم والقدرة فيه".

---

1) الآية 9 من سورة مريم

2) الآية 1 من سورة الحج

3) مباحث البيان لمحمود سعد ص 64

4) الآية 77 من سورة الكهف

والإجابة عن ذلك: بأنه من خرق العادات التي تكون إلا في زمن النبوة لقصد التحدي لا في عموم الأوقات وهذا لم يكن لقصد التحدي[1].

وخاتمة الرد على المنكرين للمجاز مطلقا، أن التنزيل مثلما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها، و لم يخرج الألفاظ عن دلالتها وأن شيئا من ذلك إن زيد إليه ما لم يكن قبل الشرع يدل عليه، أو ضمن ما لم يتضمنه اتبع بيان من عند النبي ﷺ، وذلك كبيان للصلاة والحج والزكاة والصوم، كذلك لم يقض بتبديل عادات أهلها و لم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم و لم يمنعهم ما يتعارفونه من التشبيه والتمثيل والحذف والاتساع.

وكذلك من حق الطائفة الأخرى أن تعلم أن الله عز وجل لم يرض لنظم كتابه ... ما هو عند القوم الذين خوطبوا به خلاف البيان، وفي حد الإغلاق والبعد عن التبيان، وأنه تعالى لم يكن ليعجز بكتابه من طريق الإلباس والتعمية كما يتعاكاه الملغز من الشعراء والمحاجي من الناس، كيف وقد وصفه بأنه "عربيٌ مبين[2].

الأصوليون والحقيقة:

للحقيقة عند الأصوليين عدة أحكام يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: لفظ الحقيقة لا يسقط عن المسمى بحال.

ثانيا: الخلاف في إطلاق اللفظ الواحد على مدلوليه: الحقيقي والمجازي.

ثالثا: اللفظ المشترك يحمل على جميع معانيه عند الشافعي وذهب القدرية والحنفية إلى منع ذلك، وبيان ذلك:

1- أن حكم الحقيقة لا يسقط عن المسمى بحال من الأحوال. بمعنى أنه يصح إطلاقه على موضوعه أبدا، ولا يصح نفيه عنه مهما كان، وحين إطلاقه يكون مسمّاه أولى به من غيره. باستثناء أن تكون الحقيقة مهجورة. فالمعنى الحقيقي لا يسقط ولا ينتفي عما صدق عليه، بخلاف المعنى المجازي فإنه يصدق عليه، ويصح أن ينفى عنه فمثلا يقال: للأب أب، ولا يصح أن يقال أنه ليس بأب، بخلاف الجد فإنه يصح أن يقال: أنه أب ويصح أن يقال انه

---

1) المرجع السابق ص 65

2) نفسه ص 71

ليس بأب، وكذا الهيكل المعلوم يصح أن يقال أنه أسد، ولا ينفى عنه بأن يقال: إنه ليس بأسد بخلاف الرجل الشجاع فإنه يصح أن يقال إنه أسد وأن يقال إنه ليس بأسد.[1]

2- اختلف الأصوليون في جواز إطلاق اللفظ الواحد على مدلوليه الحقيقي والمجازي: فمذهب الشافعي رضي الله عنه وعامة أصحابه، وعامة أهل الحديث وأبو علي الجبائي وعبد الجبار بن أحمد من المتكلمين إلى جوازه، ويرون أن لا مانع من إرادة المعنيين جميعا، فإن الواحد قد يجد نفسه مريدة للمعنيين المتفقين جميعا. ومن ادعى استحالة ذلك فقد جحد الضرورة وعاند المعقول.

فالواحد إذا قال لغيره: "لا تنكح ما نكح أبوك"، أو قال: "توضأ من لمس المرأة"، أراد بذلك العقد والوطء، وأراد اللمس باليد والوطء صح من غير استحالة، فكذا يجوز أن يحمل قوله ﷻ: ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[2]، على الوطء والعقد، وقوله ﷻ: ﴿ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾[3] على الوطء واللمس باليد من غير استحالة.

قالوا: "وهذا بخلاف ما إذا أريد بالأمر الوجوب والندب، أو الإباحة أو التهديد، أو أريد بالمشركين الكل والبعض حيث لا يجوز مع صلاحيته لكل واحد، لأن العمل بهما مستحيل، لأن كون الفعل واجبا يأثم بتركه يضاد كونه ندبا أو مباحا لا يأثم بتركه، فيستحيل الجمع بينهما، وكذا إرادة الكل يضادّ إرادة البعض، فأما إرادة وجوب الطهر من اللمس باليد فلا يُضادّ إرادة وجوب الطهر من الجماع، فلا يستحيل الجمع فوجب القول بجواز إرادتهما"[4].

---

1) المرجع السابق ص 85/84

2) الآية 22 من سورة النساء

3) الآية 43 من سورة النساء

4) مباحث البيان لمحمود سعد ص 87/86

وذهب أبو حنيفة وعامة أهل الأدب والمحققون من أصحاب الشافعي وعامة المتكلمين إلى امتناع إطلاق اللفظ الواحد على مدلوله الحقيقي ومدلوله المجازي واستدلوا على ذلك بدليلين:

الأول: أن القول بجواز إرادة المدلولين يؤدي إلى المحال فيكون فاسدا، والاستحالة من وجوه عدة منها:

1- أن الحقيقة هي ما يكون مستقرا في موضوعه مستعملا فيه، والمجاز ما يكون متجاوزا عن موضوعه مستعملا في غيره، والشيء الواحد في حالة واحدة لا يتصور أن يكون مستقرا في موضعه ومتجاوزا عنه. ضرورة أن الشيء الواحد لا يحل مكانين.

2- ولو صح الإطلاق عليهما يكون المستعمل مريدا لما وضعت له الكلمة أو لاستعمالها فيه غير مريد له أيضا للعدول بها عما وضعت له فيكون موضوعها مرادا وغير مراد، وهو جمع بين النقيضين. والاستحالة في الوجه الأول باعتبار اللفظ وفي الوجه الثاني باعتبار المعنى.

3- أن استعمال الكلمة فيما هي مجاز فيه يوجب إضمار كاف التشبيه واستعمالها فيما هي حقيقة فيه لا يوجب ذلك وبين الإضمار وعدمه تناف.

4- أن المجاز لا يعقل من الخطاب إلا بقرينة وتقييد، والحقيقة تفهم بالإطلاق من غير قرينة وتقييد، ويستحيل أن يكون الخطاب الواحد جامعا بين الأمرين فيكون مطلقا ومقيدا في حالة واحدة[1].

ولكن الفريق الأول اعترض على هذه الوجوه:

1- فقالوا عن الوجه الأول: لا نسلم بكون الحقيقة مستقرة في موضعه حقيقة، وأن المجاز متجاوز عن موضعه كذلك، بل اللفظ صوت وحرف يتلاشى كما وجد فيستحيل وصفه بالاستقرار والتجاوز، ولكنه استعمل، أي تلفظه وأريد به موضوعه وغير موضوعه ولا استحالة في ذلك.

---

1) المرجع السابق ص 87

2- وقالوا عن الوجه الثاني: لا نسلم لزوم كونه غير مريد لما وضعت الكلمة له أولا بل اللازم كونه مريدا لما وضعت أولا وثانيا و هو المجموع، ولا يلزم من إرادتهما معا أن لا يكون الأول مرادا.

3- وعلى الوجه الثالث: أن الإنسان إذا قال: رأيت الأُسُود وأراد به أسداً ورجالا شجعانا، لا يمتنع أن يضمر كاف التشبيه في البعض دون البعض.

4- وعلى الوجه الرابع قالوا: أن ما ذكرتم لا يلزمنا، لأنا إنما يجوز أن يحمل اللفظ على الحقيقة والمجاز إذا تساويا في الاستعمال، لكن عري عن عرف الاستعمال لم يجز أن يحمل على المجاز إلا أن يقوم الدليل عليه، ثم قيام الدلالة عل المجاز لا ينفي عن اللفظ إرادة الحقيقة لصحة تعلق القصد والإرادة بهما جميعا[1].

وخلاصة ما سبق من آراء الفريقين: أن الشافعي رضي الله عنه يرى أنه إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز جاز أن يكون كلاهما مرادا. واحتج بان كل واحد من المعنيين جائز أن يكون مرادا باللفظ حالة الانفراد، فجاز إن يكون مرادا به حالة الاجتماع.

وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجوز إرادة الحقيقة والمجاز في حالة واحدة، بل إذا صارت الحقيقة مرادة خرج المجاز عن كونه مراد، وإذا صار المجاز مرادا خرجت الحقيقة عن كونها مرادة، واحتج بأن حد الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع له، والمجاز على الضد منه، ويستحيل إرادة الشيء وضده بلفظ واحد في حالة واحدة[2].

وظهرت ثمرة هذا الخلاف في عدة مسائل منها:

1- أن لمس المرأة يوجب انتقاض الطهارة عند الشافعي في الله عنه، ولا يوجب عند أبي حنيفة رضي الله عنه، لأن اللمس مجاز عن الجماع في قوله ﷻ: ﴿ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ الجماع مراد باتفاق حتى صار حدثا فلا تبقى الحقيقة مرادة.

---

1) المرجع السابق ص 87

2) نفسه ص 88

2- أن شرب النبيذ المسكر موجب للحد عند الشافعي رضي الله عنه لأن النص ورد بإيجاب الحد بشرب الخمر، والخمر اسم للنيئ من ماء العنب حقيقة، وإنما سمي سائر الأشربة خمرا مجازا، لاتصال بين النيئ من ماء العنب وسائر الأشربة في المعنى. فاتفقنا إذا على أن الحقيقة مرادة بالنص وعندها لا يكون المجاز مرادا معها.

الثاني: إن إرادة المعنيين تجوز عقلا، ولكن لا تجوز لغة لأن أهل اللغة وصفوا قولهم «حمار» للبهيمة المخصوصة وحدها وتجوزوا به في البليد وحده و لم يستعملوه فيهما معا أصلا. ألا ترى أن الإنسان إذا قال: "رأيتُ حمارًا" لا يفهم منه البهيمة والبليد جميعا. وإذا قال «رأيت حمارين» لا يفهم منه أن رأى أربعة أشخاص بهيمتين وبليدين بوجه وإذا كان ذلك، كان استعماله فيهما خارجا عن لغتهم فلا تجوز[1].

حول المجاز العقلي (المجاز الحكمي):

اختلف العلماء بشتى توجهاتهم لغويين ونقادا وبلاغيين في هذا الصنف من المجاز على مذاهب:

1. فسيبويه ومن تابعه يقولون هذا المجاز هو على تقدير محذوف في قولنا: نام ليلي أي نمت في ليلي.
2. وآخرون يرون أن المجاز في الفعل وحده وهو (نام) ... فهو فيه مجاز لغوي لا غير، ويرد عبد القاهر الجرجاني هذا الرأي ردا مطولا في كتابه أسرار البلاغة ولكن الأبهري اتخذ ذلك مذهبا في شرحه على العضد، ورد على ذلك الخفاجي في طراز المجالس[2].
3. وغيرهم يقولون: المجاز في الفاعل وحده وأنه على تشبيهه بالفاعل الحقيقي، وعبد القاهر الجرجاني يرد على ذلك، ولكن الزمخشري يلوح كلامه باعتقاده

---

1) المرجع السابق ص 89

2) الإيضاح للقزويني شرح وتعليق وتنقيح عبد المنعم خفاجي المجلد الأول دار الجيل بيروت ط 3 ص 120

هذا الرأي، والسكاكي ذهب إليه وحده وجعله مذهبا له في التخلص من المجاز العقلي[1].

4. وعبد القاهر الجرجاني يرى أن المجاز في الإسناد[2]، وأن تشبيه الفاعل غير الحقيقي بالفاعل الحقيقي إنما هو عبارة على العلاقة في هذا التجوز العقلي وأن تقدير المضاف في أسلوب المجاز العقلي صار كالشريعة المنسوخة فهو غير منظور إليه الآن ...[3].

ولاشك أن رأي عبد القاهر الجرجاني هو أمثل هذه الآراء في فهم بلاغة هذا الأسلوب[4].

المجاز العقلي بين علم المعاني وعلم البيان:

ذكر الخطيب القزويني المجاز العقلي في علم المعاني وذكره السكاكي في علم البيان. فحجة القزويني أن المجاز العقلي داخل في تعريف علم المعاني لا البيان فكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في تعريف المعاني كالتأكيد و التجريد عن المؤكدات، فهو من أحوال اللفظ -بواسطة أنه من أحوال الإسناد- التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، قال السعد صاحب المطول: "وفيه نظر لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية، وإلا لو كانا من الأحوال المعهودة لذكر المصنف الحال التي تقتضي الحقيقة والمجاز كمل ذكر في غيره من المباحث الآتية فلا يكون داخلا في علم المعاني وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضا من أحوال المسند أو المسند إليه"[5]. وفي هذا النص اعتراض

1) المرجع السابق ص 120
2) دلائل الإعجاز للجرجاني ص 227/226
3) الإيضاح للقزويني ص 120
4) نفسه ص 120
5) نفسه ص 120

قوي من السعد تخلص منه بعض العلماء بحجة واهية وهي أن الخطيب القزويني إنما ذكر المجاز والحقيقة العقليين هنا على طريق الاستطراد لا غير أي لا لمناسبة[1].

أما حجة السكاكي في ذكرهما في علم البيان فقوية، فإن علم البيان لما كان موضوعا لبيان ما يعرف به كيفية إيراد المعنى الواحد بطريق مختلفة في وضوح الدلالة واختلاف الطرق يكون بالحقيقية والمجازية في الجملة، فلذلك أوردهما في علم البيان، ولكن الخطيب القزويني مثلما سبق راعى أنهما من أحوال الكلام المفيد، باعتبار عروضهما لاسناده الذي به صار مفيدا، والكلام المفيد تراعى فيه المعاني الزائدة على أصل المراد ليطابق بها الكلام مقتضى الحال، بخلاف الحقيقة والمجاز اللغويين فليسا من أحوال الكلام المفيد، بل من أحوال أجزائه، والمفيد من حيث أنه مفيد بالإسناد هو المعروض للمعاني الزائدة على أصل المعنى المراد ليطابق بها مقتضى الحال كما تقدم. قال ابن يعقوب: لكن يرد على هذا أنهما إنما يكونان من علم المعاني إن ذكرا فيه من حيث المطابقة لمقتضى الحال، و لم يذكرا فيه من تلك الجهة والحيثية بل من حيث تفسيرهما وذكر أقسامهما، وقد يجاب عن هذا بأن تصور حقيقتهما يدرك معه بسهولة ما يذكر في علم المعاني من كيفية الاستعمال للمطابقة لمقتضى الحال لأنه إذا علم أن المجاز يفيد تأكيد الملابسة علم إنه لا يعدل إليه عند اقتضاء المقام لذلك التأكيد مثلا فكأنه ذكر و لم يصرح به لوضوحه[2].

والقول في هذه الآراء حول نسبة المجاز العقلي إلى البيان أو إلى المعاني، أن الحق في هذا مع السكاكي الذي عدهما من علم البيان، وما قيل سوى ذلك من عدهما في المعاني هو تكلف محض. ولابن السبكي رأي غريب في توجيه حجة السكاكي في عدهما من البيان قال: جعلهما السكاكي في علم البيان لأنه كان ينكر هذه الحقيقة وهذا المجاز فلذلك ذكرهما ثم[3].

---

1) المرجع السابق ص 123

2) نفسه ص 124/123

3) نفسه ص 124

المبحث الثالث

الاستعارة

تعريفها:

لغة:

الاستعارة من الفعل استعار: أي طلب العارية، واستعاره الشيء واستعاره منه: أي طلب منه أن يعيره إياه[1].

اصطلاحا:

عرف ابن المعتز الاستعارة بالقول: "هي استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها"[2].

وقدامة بن جعفر يرى أن الاستعارة في كلام العرب تعبير عن المعنى الواحد بعبارات كثيرة ربما كانت مفردة له وربما كانت مشتركة بينه وبين غيره، وربما استعير بعض ذلك في موضع بعض على التوسع والمجاز[3].

وقال عنها عبد القاهر الجرجاني: "الاستعارة في الجملة أن يكون لفظ الأصل في الوضع اللغوي معروفا تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل وينقله إليه نقلا غير لازم فيكون هناك كالعارية"[4].

أما السكاكي فهي عنده: "أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك للمشبه ما يخص المشبه

---

1) لسان العرب لابن منظور المجلد الرابع الطبعة الأولى 1990 دار صادر ص 618

2) البديع لابن المعتز تقديم وشرح وتحقيق عبد المنعم خفاجي دار الجيل بيروت الطبعة 1 سنة 1990 ص 75

3) نقد النثر لقدامة بن جعفر دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1982 ص 64

4) أسرار البلاغة للجرجاني ص 31

به"[1]. وخلاصة تعريف الاستعارة اصطلاحا هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المستعمل فيه مع قرينة صارفة عن إرادة المعنى الأصلي.

أركانها: لها ثلاثة أركان هي المستعار منه وهو المشبه به، والمستعار له وهو المشبه والمستعار وهو اللفظ المنقول. ويسمى الركنان الأولان بالطرفين[2].

أنواعها: تقسم الاستعارة باعتبارات شتى إلى:

– **تصريحية:** وهي التي ذكر فيها وصرح بلفظ المشبه به[3] كقول الشاعر:

فأمطرت لؤلؤا من نرجس و سقت وردا و عضت على العناب بالبرد [4]

– **مكنية:** وهي التي ذكر فيها لفظ المشبه فقط وحذف المشبه به وأشير إليه بذكر لازمه[5] كقول أبي ذؤيب الهذلي:

و إذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع [6]

– **أصلية:** يكون فيها المستعار اسما جامدا لذات كالبدر للجميل أو اسما جامدا لمعنى كالقتل للضرب الشديد[7].

– **تبعية:** يكون فيها اللفظ المستعار اسما مشتقا أو اسما مبهما[8] كقوله ﷻ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾[9].

---

1) مفتاح العلوم للسكاكي ص 174

2) الإحاطة في علوم البلاغة ص 146 ص 147

3) جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص 260

4) نفسه ص 260

5) نفسه ص 260

6) البديع لابن المعتز ص 75

7) جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص 264

8) نفسه ص 265

9) الآية 06 من سورة البقرة

– **عنادية**: لا يمكن فيها اجتماع الطرفين في شيء واحد لتنافيهما[1] كقوله ﷻ: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ ﴾[2] استعارة الموت للضلال.

– **وفاقية**: يمكن فيها اجتماع الطرفين في شيء واحد لعدم تنافيهما كاجتماع الإحياء والهداية في الآية السابقة[3].

– **عامية**: يراد بها القريبة المبتذلة التي كثر جريانها على الألسن[4].

– **خاصية**: يقصد بها الغريبة التي يكون الجامع فيها غامضا لا يدركه إلا أصحاب المدارك من الخواص[5] كقول كثير عزة:

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا غلقت لضحكته رقاب المال [6]

– **مرشحة**: هي التي قرنت بملائم المستعار منه كقوله ﷻ: ﴿ أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴾[7][8].

– **مجردة** : هي التي قرنت بملائم المستعار له نحو: رأيت بحرا على فرس يعطي. فيعطي تجريد لأنه يناسب المستعار له الذي هو الرجل الكريم[9].

– **مطلقة**: هي التي لم تقترن بملائم أصلا نحو قوله ﷻ: ﴿ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾[10] أو ذكر فيها ملائمهما معا[11] كقول المتنبي:

---

1) جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص 268

2) الآية 122 من سورة الأنعام

3) جواهر البلاغة ص 268

4) نفسه ص 270

5) نفسه ص 271

6) ديوان الشاعر تقديم وشرح مجيد طراد دار الكتاب العربي ط3 / 1995 ص 187

7) الآية 16 من سورة البقرة

8) جواهر البلاغة ص 272

9) نفسه ص 272

10) الآية 25 من سورة الرعد

11) جواهر البلاغة ص 272

يا بدر يا بحر يا غمامة يا ليث الشرى يا حمام يا رجل [1]

حول الاستعارة:

اختلف البلغاء في تعريف كل من الاستعارة المكنية والاستعارة التخييلية. فمفهوم الاستعارة بالكناية عند السلف ما كان لفظ المشبه به المستعار للمشبه المرموز إليه بشيء من لوازمه الدالة عليه. فالمقصود من البيت المشهور: "وإذا المنية أنشبت أظفارها ..."، هو استعارة السبع للمنية، دون التصريح بذكر "السبع"، والإبقاء على لازمه للانتقال منه إلى المقصود. فالمستعار هو "السبع" غير المصرح به، والمستعار منه هو "الحيوان المفترس" والمستعار له هو "المنية". ومن مقتضيات البلاغة وأسرارها السكوت عن ذكر المستعار ثم يرمز إليه بأحد لوازمه وإثبات ذلك اللازم استعارة تخييلية.أما في مذهب القزويني ومن تبعه الاستعارة المكنية هي التشبيه المضمر في النفس المرموز إليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه وهذا الإثبات هو الاستعارة التخييلية[2].

ومنحى السكاكي أن الاستعارة المكنية هي لفظ المشبه مرادا به المشبه به، والمذكور فيها من الطرفين هو المشبه فالمراد بالمنية في قول الشاعر الهندلي: "وإذا المنية أنشبت أظفارها"، هو السبع بادعاء صفة السبعية للمنية وإنكار أن تكون شيئا غير السبع بقرينة الأظفار التي هي من خواص السبع. فذكر المشبه وهو المنية وأريد به المشبه به وهو السبع. والتخييلية عند السكاكي ما لا يتحقق معناه لا حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية محضة كالأظفار. ولما شبهت المنية بالسبع بجامع الاغتيال أخذ الوهم يصورها بصورته ويخترع لها لوازمه فاخترع لها صورة كصورة الأظفار ثم أطلق عليها لفظ الأظفار فصارت استعارة تصريحية تخييلية، فهي تصريحية لأنه صرح فيها بلفظ المشبه به وهو اللازم الذي أطلق على صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة.

---

1) ديوان الشاعر دار صادر ط1994/15 ص 137

2) الإحاطة في علوم البلاغة لعبد اللطيف شريفي وزبير دراقي ص 151

وكونها تخييلية لأن المستعار له غير محقق لاحسا ولا عقلا. والقرينة على نقل الأظفار من معناها الحقيقي إلى المعنى المتخيل هي إضافة الأظفار إلى المنية. غير أن منحى السكاكي هذا في الاستعارة المكنية مردود عليه، لأن لفظ المشبه في الاستعارة بالكناية مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير وليس مستعارا[1].

أ- بين التشبيه والاستعارة:

حقق البهاء السبكي في مسالة طال فيها الجدل، وامتد الخلاف وهي: إذا كان طرفا التشبيه مذكورين والمشبه به خبر مبتدأ أو في حكمه مثل: خبر كان، إن، وثاني مفعولي علمت والحال، فهل يكون ذلك تشبيها أم استعارة ؟ اختلفوا فيه.

ويشرح البهاء السبكي وجهة نظره في تلك المسألة الخلافية، فيرى أن المسألة ينظر لها من وجهين:

فتارة يقصد بها التشبيه، وتكون أداة التشبيه مقدرة. وتارة يقصد بها الاستعارة ولا تكون الأداة مقدرة ويكون لفظ "الأسد" في مثل قولنا: "زيد أسد"، مستعملا في غير حقيقته، ويكون ذكر "زيد" والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفه إلى أن ذلك استعارة – فإن قامت هناك قرينة على حذف أداة التشبيه حكمنا بأنه تشبيه، وإن لم تقم قرينة فنحن بين إضمار واستعارة والاستعارة في هذه الحال أولى. لأن الاستعارة أشرف أنواع المجاز وهي مقدمة على الإضمار[2].

بهذا الرأي في المسالة المذكورة، يكون السبكي قد رفع صوته ضد جمهور كبير من علماء البلاغة أمثال: الزمخشري، والقزويني، والسكاكي، وغيرهم، الذين عدوا مثل قولنا: "زيدٌ أسدٌ"، من قبيل التشبيه، ولا يجوز أن يكون استعارة بحال من الأحوال.

وقد أتى السبكي بكل حجج المخالفين ورد عليهم، بل هو قد أوقعهم في التناقص في كلامهم، واحتج من جهته لدعواه بما نقل عن غيرهم أمثال: الرماني، والفخر الرازي، والزنجاني، وحازم القرطاجني، وابن مالك. كما نازع البهاء السبكي الخطيب القزويني في

---

1) المرجع السابق ص 151، 152

2) البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية لعبد الفتاح لاشين ص 311/310

مثل لنا: "رأيت أسدا"، فهو عند القزويني استعارة، بينما جوز فيه السبكي التشبيه على تقدير الحذف[1].

وتعقيبا على ما دار من خلاف حول هذه المسألة بين السبكي ومخالفيه يقول عبد الفتاح لاشين محقق كتاب "البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية": "والحقيقة أن كثرة التشقيق الذي صنعه السيبكي يبلبل الأفكار، ويشتت الذهن ويعوق التحصيل، وأقرب المذاهب ما اتفق عليه الجمهور من أن مثل: "زيد أسد" تشبيه، و"رأيت أسدا" استعارة"[2].

ب- هل الاستعارة من المجاز اللغوي أم من المجاز العقلي؟

عند أكثر البلاغيين تعد الاستعارة مجازا لغويا، إلا أن عبد القاهر الجرجاني تردد فيها فجعلها مجازا عقليا تارة ومجازا لغويا تارة أخرى. ففي كتابه دلائل الإعجاز يميل إلى أنها مجاز عقلي أو هي من أبوابه، ثم يعود ويذكر في نفس الكتاب أنها مجاز لغوي[3]، وكذلك لوحظ هذا الاضطراب عند الرازي الذي رأى أنها مجازا لغوي بينما السكاكي أنكر ذلك وسلكه في الاستعارة المكنية[4].

ج- تقسيمات للاستعارة بمصطلحات مختلفة :

1-الاستعارة بالكناية: هي الاستعارة المكنية أو الاستعارة المكني عنها التي سبق تعريفها. وهي عند القزويني كالتحقيقية[5].

2- الاستعارة التحقيقية: سماها العلوي "الاستعارة الحقيقية" وقال في تعريفها: "فأما الحقيقة فهي أن تذكر اللفظ المستعار مطلقا كقولك: رأيت أسدا والضابط لها أن يكون

---

1) المرجع السابق ص 325

2) نفسه ص 325

3) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص 319/318

4) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 91

5) نفسه ص 95، 96

المستعار له أمرا محققا سواء جرد عن حكم المستعار له أو لم يجرد ، بأن يذكر الاستعارة ثم يأتي بعد ذلك بما يؤكد أمر المستعار له ويوضح حاله"[1]، ومثال ذلك قول الشاعر:

وصاعقة في كفه ينكفي بها على أرؤس الأعداء خمس سحائب[2]

3- الاستعارة التخييلية: وقد سماها العلوي "الاستعارة الخيالية الوهمية"[3]، أما ابن الأثير الحلبي فسماها "استعارة التخييل"[4].

وقد يجتمع التحقيق والتخييل في الاستعارة كما في قوله ﷻ : ﴿ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾[5].

والاستعارة التخييلية مرتبطة بالمكنية بل هي قرينتها، خلافا لرأي السكاكي الذي ذهب إلى أن قرينة المكنية تارة تكون تخييلية كبيت الهذلي: "وإذا المنية انشبت أظفارها" وتارة تكون تحقيقية كقوله ﷻ: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ ﴾[6][7].

وأوفي دليل على الاستعارة التخييلية منفردة عن المكنية قول أبي تمام:

لا تسقني ماء الملام فإنني صب قد استعذبت ماء بكائي[8]

فقد توهم أن للملامة شيئا شبيها بالماء فاستعار اسمه استعارة تخييلية منفردة عن المكنية.

4- الاستعارة التمثيلية: أو المجاز المركب، ذكر السكاكي الاستعارة التحقيقية وعد التمثيل منها[9]. وعد ابن رشيق الاستعارة التمثيلية من باب التمثيل وقال: "ومن ضروب

---

1) كتاب الطراز ليحي بن حمزة العلوي المجلد الأول دار الكتب العلمية مراجعة جماعة من العلماء 1980 ص 230.
2) نفسه ص 231
3) نفسه ص 232
4) المعجم المفصل ص 99
5) الآية 112 من سورة النحل
6) الآية 44 من سورة هود
7) المعجم المفصل ص 99، 100
8) شرح ديوان أبي تمام الخطيب التبريزي الجزء الأول ط3 قدم له و وضع هوامشه راجي الأسمر ص 24
9) مفتاح العلوم للسكاكي ص 177 ، 178

الاستعارة التمثيل، وهي المماثلة عند بعضهم، وذلك أن تمثل شيئا بشيء فيه إشارة كقول امرئ القيس الذي ابتدع هذا الفن وابتكره و لم يأت أملح منه[1]:

وما ذرفت عيناك إلا لتضربي بسهميك في أعشار قلب مقتل[2]

ويعرف القز ويني الاستعارة التمثيلية، وهي عنده المجاز المركب بقوله: (وما المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شُبه بمعناه الأصلي وتشبيه التمثيل للمبالغة، كما يقال للمتردد في أمر: أني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وهذا يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة و قد يسمى التمثيل مطلقا" [3].

5- الاستعارة التمليحية : هي الاستعارة التهكمية[4] وتُعرف بأنها: أما استعمل في ضده أو نقيضه نحو قوله ﷻ: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[5]، أي أنذرهم فاستعيرت البشارة التي هي الإخبار بما يُظهر سرور المخبر به للإنذار الذي هو ضدها بإدخاله من جنسها على سبيل التمليح والاستهزاء[6].

6-الاستعارة الخاصية: هي الاستعارة الغريبة عند أحمد الهاشمي في كتابه "جواهر البلاغة" وعرفها بالقول: "التي يكون الجامع فيها غامضا لا يدركه إلا أصحاب المدارك من الخواص"[7]، ومنه قول كثير عزة يمدح عبد العزيز بن مروان:

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا غلقت لضحكته رقاب المال[8]

---

1) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول ص 243

2) شرح المعلقات السبع للزوزني ص 16

3) التلخيص في علوم البلاغة للقزويني ص 322، 323، 324

4) مفتاح العلوم ص 177

5) الآية 21 من سورة آل عمران

6) المعجم المفصل ص 103

7) جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص 271

8) ديوان الشاعر تقديم وشرح مجيد طراد دار الكتاب العربي ط2 / 1999 ص 187

7- الاستعارة العقلية : هي تسمية الدمنهوري إذ قال: "فمراده بالعقلية التخييلية بدليل المقابلة"، وبهذا القول تصبح الاستعارة العقلية هي التخييلية[1].

8- الاستعارة المجردة: هي الاستعارة التجريدية وقد تقدم تعريفها[2].

9- الاستعارة المرشحة: هي الاستعارة الترشيحية بإجماع علماء البلاغة وقد سبق تعريفها[3].

د- اختلافهم حول أحسن الاستعارة:

يُورد ابن رشيق القيرواني في كتابه "العمدة" باباً يخصصه للاستعارة، تحدث فيه عن قيمتها ووزنها البياني يوصفها لونا من ألوان المجاز اللغوي، وهي عنده من أفضل المجاز وأحسن أنواعه: "ليس في حليّ الشعر كما قال أعجبُ منها"[4]. وفي أثناء حديثه هذا عن قيمة الاستعارة، يشير في جانب من ذلك إلى اختلاف الشعراء في تخيُّر لفظها، وانتقاء طرفيها، فمن الشعراء من يستعير للشيء ما ليس منه، بعيدا عنه كما هو الحال عند الشاعر لبيد بن ربيعة حيث يقول:

و غداةِ ريحٍ قد وزعْتُ وقرَّةٍ إذْ أصْبَحَتْ بيدِ الشَّمالِ زِمامُها [5]

فاستعار لَبِيدَ للريح الشمالِ يدًا، وللغداة زمَامًا وجعل زِمَامَ الغدَاةِ بيد الشمالِ، وليست اليدُ من الشمَالِ ولا الزّمامُ منَ الغداةِ.

ومن الشعراء من يخرِجُ الاستعارة مخرجَ التشبيه كما في قول الشاعر ذي الرمة:

أقامَتْ بها حَتَّى ذَوَى العُودُ والْتَوى وساقَ الثُّرَيَّا فِي مُلاءتِهِ الفَجْرُ [6]

فاستعار للفجر ملاءة واخرج لفظه مخرج التشبيه[7].

---

1) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 106

2) نفسه ص 112

3) نفسه ص 114

4) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول ص 235

5) نفسه ص 235

6) نفسه ص 235

7) نفسه ص 235

واختلاف الشعراء في تناول الاستعارة وتوظيفها، ولّد عند البلاغيين اختلافا في الحكم على تلك الاستعارات إما بالاستحسان والقبول أو الاستهجان والتقبيح.

فإذا كان أبو عمر وبن العلاء يرى أن ليس لأحد من الشعراء مثل استعارة ذي الرمة في البيت السابق الذكر ويمدحه بالقول: "ألا تراه كيف صير له ملاءة ولا ملاءة له وإنما استعار له هذه اللفظة"[1].

فإن بعض البلاغيين المتعقبين خالفه في الحكم على تلك الاستعارة ورأى أنها ناقصة وهي محمولة على التشبيه، وفضل عليها الاستعارة الواردة في قول لبيد بن ربيعة الذي سبق ذكره[2].

غير أن ابن رشيق القيرواني يخالف المتعقبين من البلاغيين في حكمهم على استعارة ذي الرمة، ويراه حكماً خطأً، فإنما حسن الاستعارة عنده بقرب طرفيها لا بعدهما وعلى ذلك مضى جلة العلماء كما يرى ابن رشيق. واستعارة ما يقرب من الشيء ويليق به أولى من استعارة ما يبعد عنه ولا يليق به. ولو كان الأمر على خلاف هذا الرأي -الذي يعتقده ابن رشيق- لما استهجنوا واستقبحوا من الاستعارة قول أبي نواس:

بُدِّلْتُ صَوْتَ المَالِ مِمَّا ... مِنْكَ يشكو ويصيح[3]

"فأي شيء أبعد استعارة من صوت المال؟ فكيف حتى بح من الشكوى والصياح، مع ما أن له صوتا حين يوزن أو يوضع". يقول ابن رشيق معقبا على قول أبي نواس[4]: "ومن قبيح الاستعارة أيضا قول بشار بن برد:

وجَذَّتْ رِقَابَ الوَصْلِ أَسْيَافُ هَجرها ... وقَدَّتْ لرِجْلِ البَيْنِ نَعْلين مِنْ خَدِّي[5]

---

1) المرجع السابق ص 235

2) نفسه ص 235

3) ديوان أبي نواس دار صادر د ط ص 169

4) العمدة لابن رشيق القيرواني ص 235

5) نفسه ص 235

"فما أهجن (رجل البين) وأقبح استعارتها ولو كانت الفصاحة بأسرها فيها"[1].

ومن البلاغيين من يشارك ابن رشيق في الرأي وذلك بأن تكون الاستعارة قريبة الطرفين ومن هؤلاء القاضي الجرجاني الذي يقول عن الاستعارة: "وملاكها بقرب التشبيه، ومناسبة المستعار للمستعار له، وامتزاج اللفظ بالمعنى، حتى لا يوجد بينهما منافرة، ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر"[2].

ولكن بلاغيين آخرين منهم أبو محمد الحسن بن علي بن وكيع يرى خلاف ما يراه ابن رشيق والقاضي الجرجاني حيث يقول: "خير الاستعارة ما بعُد، وعُلم في أول وهلة أنه مستعار، فلم يدخله لُبس"[3]، فهو يعيب على أبي الطيب المتنبي قوله:

وقد مدّتِ الخيلُ العِناقُ عُيونَها ... إلى وقْتِ تبديل الرّكابِ منَ النّعْلِ[4]

لأن للخيل عيونا في الحقيقة ويرجح على قول المتنبي السابق قول أبي تمام:

سَاسَ الأُمُورَ سِيَاسَةَ ابنِ تجَارِبٍ ... رمَقَتْهُ عَيْنُ المُلْكِ وهو جَنِينُ[5]

لأن الملك لا عين له في الحقيقة.

وقريب من رأي ابن وكيع رأي عثمان بن جني الذي يرى أن الاستعارة لا تكون إلا للمبالغة، وإلا فهي حقيقة[6]، واستشهد لها بقول أبي الطيب المتنبي:

فتًى يملأُ الأفعالَ رأياً وَ حِكْمَةً ... وبَادِرَةً أحيَانَ يرضَى و يَغْضَبُ[7]

وابن رشيق يستحسن رأي ابن جني في هذه المسألة ويرى كلامه حسنا في موضعه ويعلل بالقول: "لأن الشيء إذا أُعطِي وصف نفسه لم يُسَمَّ استعارة فإذا أُعطِي وصف

---

1) المرجع السابق ص 236

2) الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني تحقيق وشرح محمد أبو الفضل وعلي محمد البجاوي ط 4 مطبعة عيسى البابي ص 41

3) العمدة لابن رشيق القيرواني ص 236

4) نفسه ص 236

5) نفسه ص 236

6) نفسه ص 236

7) نفسه ص 236

غيره، سمي استعارة"[1].

ويضع ابن رشيق حلا وسطا بين الرأي الذي يستحسن من الاستعارة ما كان بعيد الطرفين والرأي الذي يستحسن منه ما كان قريبا فيقول: "لا يجب للشاعر أن يبعد الاستعارة جدا حتى ينافر، ولا أن يقربها كثيرا حتى يحقق ولكن خير الأمور أوسطها"[2].

ويختم ابن رشيق حديثه عن الاستعارة بإيراد نماذج من الاستعارة في شعر الشعراء إما مبديا إعجابه بها وإما قادحا فيها. ومما استقبح من الاستعارات وقدح فيه قول امرئ القيس:

وَهِرٌّ تَصِيدُ قُلُوبَ الرِّجَالِ وأَفْلَتَ مِنْها ابن عَمْرو حُجُرْ[3]

ويعقب ابن رشيق على هذه الاستعارة قادحا (فكأن لفظة "هر"، واستعارة الصيد معها مضحكة هجينة، ولو أن أياه حجرا من فارات بيته ما أسف على إفلاته منها هذا الأسف"[4].

كما استقبح من الاستعارات قول مسلم بن الوليد:

ولَيْلَةٍ خُلِسَتْ للعَيْنِ مِنْ سِنَةٍ تَكْتُ فيها الصِّبَا عنْ بيضةِ الخَجَلِ[5]

كما استبشع استعارة أبي تمام في قوله: "واللهُ مِفْتَاح بَاب المَعقِلِ الأَشِبِ"[6].

وعقب عليه بالقول: "فجعل الله -تعالى اسمه- مفتاحا وأي طائل في هذه الاستعارة مع ما فيها من البشاعة والشناعة ؟ وإن كنا نعلم أنما أراد أمر الله وقضاءه"[7].

واستقبح من الاستعارة أيضا قول أبي تمام:

---

1) المرجع السابق ص 236

2) نفسه ص 236

3) نفسه ص 237

4) نفسه ص 238

5) شرح ديوان صريع الغواني مسلم بن الوليد تحقيق وتعليق سامي الدهان دار المعارف بمصر ط 2 ص 4

6) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول ص 238

7) نفسه ص 239/238

ضَاحِي المُحَيَّا للهَجِيرِ ولِلْقَنَا تَحْتَ العَجَاجِ تَخَالُه مِحْرَاثًا [1]

ويعقب ابن رشيق على ذلك بالقول: "فلعنه الله على المحراث هاهنا، ما أقبحه وأركه"[2].

بينما استحسن من الاستعارات قول أبي تمام ناعتا إياه بالمليح البديع:

أَوَ مَا رَأَتْ بُرْدَيَّ مِنْ نَسْجِ الصَّبَا وَرَأَتْ خِضَابَ اللهِ وَهُوَ خِضَابِي [3]

وكذلك أيد ابن الأعرابي في استحسانه قول أرطاة بن سهية:

فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمّ بَيضَاءَ إِنّنِي هَرِيقُ شَبَابِي واسْتَشَنَّ أَدِيمِي [4]

ومثل ذلك في الجودة ما اختاره ثعلب وفضله جماعة ممن قبله وهو قول طفيل الغنوي:

فَوَضَعْتُ رَحْلِي فَوقَ نَاجِيَةٍ يَقْتَاتُ شَحْمَ سَنَامِهَا الرَّحْلُ [5]

كما أدخل في باب الاستعارة المستحسنة قول ذي الرمة:

فَلَمَّا رَأَيتُ اللَّيلَ والشَّمْسُ حَيَّةٌ حَيَاةَ الَّذِي يَقْضِي حُشَاشَةَ نَازِعِ [6]

ورصع ابن رشيق هذه النماذج من الاستعارات البديعة في أقوال الشعراء بنماذج أخرى أبدع منها من كلام الله عز وجل كقوله ﷻ: ﴿ لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ ﴾[7]. وقوله

1) المرجع السابق ص 239
2) نفسه ص 239
3) نفسه ص 239
4) نفسه ص 239
5) نفسه ص 240
6) نفسه ص 240
7) الآية 11 من سورة الحاقة

أيضا: ﴿ سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ۝ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾[1] فالشهيق والغيظ استعارتان، وقوله ﷻ كذلك: ﴿ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ ﴾[2].

ومن أحاديث الرسول ﷺ: **الدنيا حلوة خضرة**[3]، وقوله ﷺ: **ربِّ تقبَّل توبَتي، واغْسِلْ حَوْبَتي**[4].

والخلاصة أن الاستعارة بستان مزهر متعدد الألوان والأشكال يقتطف منه الشعراء والأدباء على اختلاف بيئاتهم وعصورهم بأذواق مختلفة وأحاسيس متباينة كل حسب المعنى الذي يريده والقصد الذي يرمي إليه، فلا مانع إذا أن تختلف استعاراتهم التي وضعوها للمعنى الذي أرادوه ولا مانع حينئذ أن يقع الخلاف أيضا بين البلاغيين من منطلق موضوعي يستند إلى ثقافة البليغ وبيئته وعصره.

ولئن اختلف البلاغيون في معيار الجمال ومعيار القبح في الاستعارة فإنهم يتفقون جميعا على أن الاستعارة من أروع ألوان المجاز اللغوي بما تتيحه للكاتب والشاعر من سعة وحركة في الخيال، ورحابة في المعنى.

---

1) الآيتان 8/7 من سورة الملك

2) الآية 44 من سورة هود

3) منهاج الصالحين لعز الدين بليق دار الفتح ط 1 1978 ص 116

4) سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي المجلد الثاني دار إحياء التراث العربي د ط ص 1259

المبحث الرابع

الكناية

تعريفها:

لغة:

الكناية أن تتكلم بشيء وتريد غيره. وكنى عن الأمر بغيره: إذا تكلم بغيره مما يستدل عليه[1].

اصطلاحا:

هي لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع قرينة لا تمنع من إرادة المعنى الأصلي[2].

أقسامها:

تنقسم الكناية باعتبار المطلوب بها إلى ثلاثة أقسام: كناية عن صفة وكناية عن موصوف وكناية عن نسبة.

أولا: كناية عن صفة وهي نوعان:

- **كناية قريبة:** وهي التي يكون الإنتقال فيها إلى المطلوب بغير واسطة مثل[3] قول الخنساء:

طويل النجاد رفيع العماد ساد عشيرته أمردا [4]

- **كناية بعيدة:** وهي التي يكون الإنتقال فيها إلى المطلوب بواسطة أو وسائط كقولهم: فلان كثير الرماد كناية عن المضياف والوسائط هي الإنتقال من كثرة الرماد إلى

---

1) لسان العرب لابن منظور المجلد 15 الطبعة 3 ص 233

2) جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ضبط و تدقيق و توثيق يوسف الصميلي المكتبة العصرية ط1 ص 287

3) نفسه ص 288

4) شرح ديوان الخنساء شرح وتحقيق عباس إبراهيم دار الفكر العربي بيروت ط1 /1994 ص 28

كثرة لإحراق ومنها إلى كثرة الطبخ والخبز، ومنها إلى كثرة الضيوف ومنها إلى المطلوب وهو المضياف الكريم[1].

ثانيا: كناية عن موصوف: إما معنى واحدا مثل: موطن الأسرار كناية عن القلب كما في قول الشاعر:

فلما شربناها و دب دبيبها إلى موطن الأسرار قلت لها قفي [2]

وإما مجموع معان كقولك: "جاءني حي مستوي القامة عريض الأظفار"، كناية عن الإنسان لاختصاص مجموع هذه الأوصاف به[3].

حول مفهوم الكناية:

إذا نحن تتبعنا مفهوم الكناية عند البلاغيين القدامى بدءا من عصر الجاحظ، فإننا نجدها قد حظيت من جانبهم بكثير من العناية، وكانت عرضة للعديد من التفسيرات والتأويلات المختلفة.

وأول من نذكره من البلاغيين الذين تعرضوا لمفهوم الكناية صاحب البيان والتبيين الجاحظ (فقد وردت الكناية عنده بمعناها العام وهو التعبير عن المعنى تلميحا لا تصريحا وإفصاحا كلما اقتضى الحال ذلك .يفهم ذلك من قوله: "رب كناية تربى على إفصاح"[4]. كما تفهم من إيراده لتعريف البلاغة عند بعض الهنود وذلك إذ يقول: "وقال بعض أهل الهند جماع البلاغة البصر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة. ومن البصر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة أن تدع الإفصاح بها إلى الكناية إذا كان الإفصاح أوعر طريقة ..."[5][6].

---

1) جواهر البلاغة ص 288

2) نفسه ص 289

3) نفسه ص 289

4) البيان والتبيين للجاحظ الجزء الأول تحقيق المحامي فوزي عطوي دار صعب للنشر بيروت ط 1 ص 216

5) نفسه الجزء الأول ص 61

6) في البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق ص 398 / 399

ويتضح من ذلك أن الكناية عند الجاحظ تقابل الإفصاح والتصريح عند مقتضى الحال ولما يتحدث عن بلاغة الخطابة والخطب فإن الجاحظ يسلك الكناية مع بعض الأساليب البلاغية التي يتطلبها المقام أحيانا من إطناب و إيجاز يأتي كالوحي والإشارة وفي ذلك يقول: "ولكل ضرب من الحديث ضرب من اللفظ، ولكل نوع من المعاني نوع من الأسماء: فالسخيف للسخيف، والخفيف للخفيف، والجزل للجزل، والإفصاح في موضع الإفصاح، والكناية في موضع الكناية والإسترسال في موضع الإسترسال"[1].

فالكناية عنده كما يظهر من كلامه معدودة من الأساليب البلاغية التي قد يتطلبها المعنى للتعبير عنه ولا يجوز إلا فيها، وأن العدول عنها إلى صريح اللفظ في المواطن التي تتطلبها أمر مخل بالبلاغة [2].

وفيما أورده الجاحظ من كلام عن الكناية يظهر أنه استعملها استعمالا عاما يشمل جميع اضرب المجاز والتشبيه والاستعارة والتعريض دون أن يفرق بينها وبين هذه الأساليب[3]. وممن عرضوا للكناية بعد الجاحظ عبد الله ابن المعتز (296 هـ) الذي عدها مع التعريض من محاسن البديع[4]. ومثل لهما من منظوم الكلام ومنثوره ومن الأمثلة التي ذكرها قوله: "كان عروة بن الزبير إذا أسرع إليه إنسان بسوء لم يجبه"، ويقول: "إني لأتركك رفعا لنفسي عنك. ثم جرى بينه وبين علي بن عبد الله بن عباس كلام، فأسرع إليه عروة بسوء، فقال علي بن عبد الله: إني لأتركك لما تترك الناس له فاشتد ذلك على عروة"[5].

أما قدامة بن جعفر (377 هـ) فقد عرض للكناية في باب المعاني الدال عليها الشعر من كتابه نقد الشعر، وعدها نوعا من أنواع إئتلاف اللفظ والمعنى، وأطلق عليها

---

1) المرجع السابق ص399

2) نفسه ص 399

3) في البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق ص399

4) البديع لإبن المعتز ص 160

5) نفسه ص 160

اسم الإرداف وعرفه بقوله: "الإرداف أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه و تابع له فإذا دل على التابع أبان عن المتبوع"[1]، بمثل قول الشاعر:

بعيدة مهوى القرط إما لنوفل أبوها وإما عبد شمس و هاشم[2]

وأبو هلال العسكري يقرن الكناية بالتعريض فكأنما يعتبرهما أمرا واحدا ويعرفهما بقوله: "الكناية والتعريض أن يكن عن الشيء ويعرض به ولا يصرح، على حسب ما عملوا بالتورية عن الشيء"[3]. وبعد ذلك يورد أمثلة لهما وكذلك للتعريض الجيد والكناية المعيبة ومن الأمثلة التي أوردها قوله: "ومن مليح ما جاء في هذا الباب قول أبي العيناء وقيل له: ما تقول في ابني وهب ؟ قال: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَـٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَـٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾[4] سليمان أفضل قيل: وكيف ؟ قال: ﴿ أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[5]"[6].

ومن البلاغيين الذين تحدثوا عن الكناية ابن رشيق القيرواني (456 هـــ) الذي عقد في كتابه العمدة فصلا خاصا بالإشارة أشاد في بدايته بفضلها وأثرها في الكلام، وبين أنواعها وجعل منها الكناية. فذكر الإيماء والتفخيم والتلويح والتمثيل والرمز والتعريض والكناية[7].

---

1) نقد الشعر لقدامة بن جعفر تحقيق كمال مصطفى الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط 3 ص 156

2) المثل السائر لإبن الاثير الجزء الثاني ص 189

3) ا لصناعتين لأبي هلال العسكري ص 407

4) الآية 12 من سورة فاطر

5) الآية 22 من سورة الملك

6) لصناعتين لأبي هلال العسكري ص 407

7) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول ص 266 و ما بعدها

وفي حديثه عن الكناية يبدو ابن رشيق القيرواني متأثرا برأي المبرد الذي قسمها على ثلاثة أوجه: كناية التعظيم والتفخيم، وكناية الرغبة عن اللفظ الخسيس، وكناية التغطية والتعمية. وأورد لها بعض الأمثلة الشعرية والقرآن الكريم[1].

وعرض للكناية بلاغيون آخرون غير هؤلاء نظروا إلى الكناية من زوايا وجوانب مختلفة كعبد القاهر الجرجاني وأبي يعقوب السكاكي وابن الأثير والقزويني وغيرهم. وهذه الآراء التي عرضناها حول مفهوم الكناية أو التي لم نعرضها لغيرهم، فإنها وإن اتفقت جميعا على الأهمية البالغة لأسلوبها واعتبارها لونا بيانيا قائما بذاته له صلة بالأسلوب العربي الفصيح، إلا أنهم اختلفوا إلى حد ما في تدقيق وتعريف حدها الاصطلاحي، وتمييزها من غيرها من الأساليب البيانية كأسلوب التعريض وأسلوب المجاز.

الكناية بين الحقيقة والمجاز:

أكثر علماء البيان يعدون الكناية من أنواع المجاز ومن هؤلاء ابن الأثير[2]، لأن اللفظ فيها مستعمل في غير ما وضع له، فقد أطلق وأريد به معنى آخر غير معناه الأصلي[3].

لكن عبد القاهر الجرجاني ومن تبع مذهبه كالسكاكي يرون أن الكناية حقيقة إذ إن الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له سواء أكان ما وضع له مقصودا لذاته أم مقصودا لينتقل منه إلى غير الموضوع له[4].

أما الخطيب القزويني فقد جعلها واسطة بين الحقيقة والمجاز، فهي ليست حقيقة لأن اللفظ لم يورد منه المعنى الحقيقي، بل أريد لازمه، وليست مجازا لأن المجاز لابد له من

---

1) المرجع السابق ص 276

2) المثل السائر لابن الأثير الجزء الثاني ص 182 و ما بعدها

3) الكناية والتعريض لأبي منصور الثعالبي دراسة وشرح وتحقيق عائشة حسين فريد دار قباء للطباعة والنشر 1998 ص 40

4) نفسه ص 40

قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وقرينة الكناية غير مانعة[1]، وليس كل كناية يجوز فيها إرادة المعنى الحقيقي لخصوص المادة أو لأنه غير متحقق في الواقع كقوله ﷻ: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[2] فالاستواء كناية عن الاستيلاء والسيطرة، فالمعنى الحقيقي هنا يمتنع إذ يستحيل أن ينسب إلى الله تعالى الاستواء بمعناها الحقيقي وهو الجلوس[3]. ومثله قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾[4].

فغل اليد كناية عن البخل، وبسطها كناية عن الجود، واليد بمعناها الحقيقي وهو الجارحة مستحيل على الله تعالى. وهذه الكنايات وأمثالها القصد منها الانتقال من المعنى الحقيقي وطلب دلالته عليه والانتقال منه إلى لازمه المراد هنا. ولا يمنع من عد مثل هذه لأساليب من الكناية لأنه لولا خصوص المادة لجازت إرادة معانيها الحقيقية [5].

والكناية في لسان علماء البيان هي ما عول عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني وحاصل ذلك هو أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له بل يأتي بتاليه، فيومئ به إليه ويجعله دليلا عليه[6]، وخلاصة ما قاله هو اللفظ الدال على ما أريد به الحقيقة والمجاز جميعا، ومثاله قولهم: فلان كثير رماد القدر، فإن هذا الكلام عند إطلاقه قد دل على حقيقته ومجازه معا، فإنه دال على كثرة الرماد، وهو حقيقته وقد دل على كثرة الضيفان وهو مجازه، وهذا يخالف الاستعارة فإذا قيل: جاءني الأسد، والمراد

1) التلخيص في علوم البلاغة ص 337 /338

2) الآية 5 من سورة طه

3) الكناية و التعريض لأبي منصور الثعالبي تحقيق عائشة حسين فريد ص 40

4) الآية 64 من سورة المائدة

5) الكناية والتعريض لأبي منصور الثعالبي ص 41

6) دلائل الاعجاز للجرجاني ص

الإنسان فإنه دال على المجاز لا غير والحقيقة متروكة، وهذا هو الفرق بين الكناية والاستعارة[1].

بين الكناية والتعريض:

وقع خلاف بين البلاغيين في تحديد مفهوم كل من الكناية والتعريض فمنهم من خلط بينهما وجعلهما شيئا واحدا كأبي هلال العسكري وابن سنان الخفاجي، ومنهم من فرق بينهما كابن الأثير الذي يقول في هذا الشأن: "وقد تكلم علماء البيان فيه فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض، ولم يفرقوا بينهما ولا حدوا كلا منهما بحد يفصله عن صاحبه، بل أوردوا لهما أمثلة من النظم والنثر، وأدخلوا أحدهما في الآخر، فذكروا للكناية أمثلة من التعريض، وللتعريض أمثلة من الكناية، فممن فعل ذلك الغانمي واين سنان الخفاجي والعسكري"[2].

وفي تعريفه للكناية مع التعريض يقول أبو هلال العسكري: (وهو أن يكنى عن الشيء ويعرض به ولا يصرح على حسب ما عملوا باللحن والتورية عن الشيء)[3].

ثم يورد أبو هلال العسكري للكناية أمثلة لها كقوله ﷻ: ﴿ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾[4] كما يورد أمثلة أخرى للكناية والتعريض من نظم ونثر مستعظما بعضها ومستقبحا أخرى[5].

أما ابن الأثير فهو ممن يفرق بين الكناية والتعريض كما سبق أن ذكرنا ولا يخلط بينهما ولعله "أوضح من بحث أسلوبي الكناية والتعريض وفرق بينهما" مثلما يقول عبد العزيز عتيق[6].

---

1) الكناية والتعريض لأبي منصور الثعالبي تحقيق عائشة حسين فريد ص 41

2) المثل السائر لابن الأثير الجزء الثاني ص 180

3) الصناعتين لأبي هلال العسكري ص 407

4) الآية 43 من سورة النساء

5) الصناعتين للعسكري ص 407

6) في البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق ص 413

وفي معرض رده على من يخلطون الكناية بالتعريض في المفهوم والحد ولا يفصلون بينها وبين غيرها من أنواع المجاز الأخرى يقول ابن الأثير: "أما الكناية فقد حدت بحد فقيل هي اللفظ الدال على الشيء على غير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الكناية والمكني عنه،كاللمس والجماع فإن الجماع اسم موضوع حقيقي واللمس كناية عنه، وبينهما الوصف الجامع، إذ الجماع لمس وزيادة، فكان دالا عليه بالوضع المجازي"[1].

ثم يقول معارضا لهذا الحد والتعريف: "هذا الحد فاسد لأنه يجوز أن يكون حدا للتشبيه فإن التشبيه هو اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقي لجامع بين المشبه والمشبه به وصفة من الأوصاف، ألا ترى أنا إذا قلنا: زيد أسد كان ذلك لفظا دالا على غير الوضع الحقيقي، بوصف جامع بين زيد والأسد وذلك الوصف هو الشجاعة ومن ههنا وقع الغلط لمن أشرت إليه في الذي ذكره في حد الكناية"[2].

ويعارض ابن الأثير من جهة أخرى علماء أصول الفقه في تعريفهم للكناية فيقول: "وأما علماء أصول الفقه فإنهم قالوا في حد الكناية: إنها اللفظ المحتمل، يريدون بذلك أنها اللفظ الذي يحتمل الدلالة على المعنى وعلى خلافه وهذا فاسد"[3].

وبعد هذا الرد لآراء غيره في تحديد مفهوم الكناية يتطرق ابن الأثير إلى تعريف مفهومها كما يراه مميزا لها عن بقية أنواع المجاز فيقول: (فحد الكناية الجامع لها هو: أنها كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز، بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز)[4]. ويستشهد لذلك بقوله ﷻ: ﴿ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [5] فيرى أن الآية محمولة على الجانبين الحقيقة و المجاز.

---

1) المثل السائر لابن الأثير الجزء الثاني ص 181

2) نفسه ص 181

3) نفسه ص 182

4) الآية 43 من سورة النساء

5) المثل السائر لابن الأثير الجزء الثاني ص 186

وفي تحديده لمفهوم التعريض وتعريفه له يقول ابن الأثير: "أما التعريض فهو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي فإنك إذا قلت لمن تتوقع صلته وعروفه بغير طلب "والله إني لمحتاج وليس في يدي شيء، وأنا عريان والبرد قد أذاني"، فإن هذا وأشباهه تعريض بالطلب وليس هذا اللفظ موضوعا في مقابلة الطلب لا حقيقة ولا مجازا، إنما دل عليه من طريق المفهوم، بخلاف دلالة اللمس على الجماع"[1].

ويشرح ابن الأثير بعد ذلك الفرق بين الكناية والتعريض بقوله: "والتعريض أخفى من الكناية، لأن دلالة الكناية لفظية وضعية من جهة المجاز، ودلالة التعريض من جهة المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي، وإنما سمي التعريض تعريضا لأن المعنى فيه يفهم من عرضه أي من جانبه، وعرض كل شيء جانبه"[2].

ويستطرد ابن الأثير مبينا ما بين الكناية والتعريض من أوجه الفرق حيث يقولواعلم أن الكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معا، فتأتي على هذا تارة وعلى هذا أخرى، وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب، ولا يأتي في اللفظ المفرد البتة"[3].

وبعد هذا الشرح المستفيض لكل من الكناية و التعريض و أوجه الفرق بين الفنين يعود فيشير إلى الذين خلطوا بينهما كابن سنان الخفاجي فضربوا للكناية مثالا بقول امرئ القيس:

فصرنا إلى الحسنى و رق كلامها و رضت فذلت صعبة أي إذلال [4]

فيرى أن البيت المذكور هو مثال للتعريض لا للكناية لأن غرض الشاعر فيه يفهم من عرض البيت فلم يصرح به[5].

---

1) المرجع السابق ص 186

2) نفسه ص 186

3) نفسه ص 186

4) ديوان إمرئ القيس دار صادر بيروت ص 141

5) المثل السائر لإبن الأثير ص186

والخلاصة من جميع ما سبق عن الكناية والتعريض أن البلاغيين قد وقعوا في خلاف في تحديد مفهوم كل منهما فمنهم من جعلهما شيئا واحدا ومنهم من فرق بين الإثنين غير أننا نؤيد المذهب الثاني من وجوه:

أولها: أن الكناية واقعة في المجاز ومعدودة منه بخلاف التعريض فلا يعد منها وهو مفهوم من جهة السياق ولا تعلق له باللفظ لا من جهة حقيقته ولا من جهة مجازه.

وثانيها: أن التعريض أخفى من الكناية، لأن دلالة الكناية مدلول عليها من جهة اللفظ. بخلاف التعريض فإنما دلالته من جهة القرينة والإشارة ولا شك في أن كل ما دل اللفظ عليه فهو أوضح. ومن أجل ذلك فرق علماء الشريعة بين صريح القذف وكنايته وتعريضه فأوجبوا في الصريح من القذف الحد مطلقا في قول القاذف: "يا زاني" وأوجبوا في كنايته الحد إذا نوى به في مثل قول القاذف: "يا فاعلا بأمه"، ومفعولا به، ولم يوجبوا في التعريض الحد في مثل قوله: "يا ولد الحلال"، والسبب أن الصريح والكناية يدلان على القذف من جهة اللفظ إما بالحقيقة وبالمجاز، والتعريض أخص من الكناية، فكل تعريض كناية، وليس كل كناية تعريضا فهي أعم منه[1].

1) الكناية و التعريض لأبي منصور الثعالبي تحقيق عائشة حسين فريد ص 65/64

الفصل الثالث

مسائل الخلاف في علم البديع

المبحث الأول

المحسنات البديعية المعنوية:

تعريفها:

يقصد بالمحسنات البديعية المعنوية تلك التي يكون التحسين فيها راجعا إلى المعنى أولا وإن حسُن اللفظ تبعا[1] ويهمنا منها ما طاله الخلاف من تلك المحسنات وأهمها:

1- التورية: وريت الخبر: أي جعلته ورائي وسترته. والتورية الستر[2]. وفي الاصطلاح تعرف التورية بأن تكون الكلمة بمعنيين، فتريد أحدهما فتوري عنه الآخر. وفي "تحرير التحبير" لابن أبي الأصبع التورية هي: "أن تكون الكلمة تحتل معنيين فيستعمل المتكلم احتمالها ويهمل الآخر، ومراده ما أهمله لا ما استعمله"[3]، ومثال التورية قول المتنبي:

كأنَّ رِقابَ النَّاسِ قالَتْ لسيفه ... رفيقُكَ قيسيٌّ وأنتَ يَمانِي

بِرغمِ شَبيبٍ فارقَ السَّيْفُ كَفَّهُ ... كانَا على العلاتِ يَصْطَحِبَانِ[4]

وعرفت التورية عند بعض علماء البلاغة بأسماء مختلفة "كالإيهام"، و"التوجيه"، "التخييل" و"المغالطة" إلا أن ابن حجة الحموي صرح بأن التورية أولى بالتسمية من غيرها لقربها من مطابقة المسمى[5]. غير أن ابن رشيق القيرواني تحدث عن التورية في باب الإشارة وهي عنده مثل الكناية فقال: "وأما التورية في أشعار العرب فإنما هي كناية

---

1) الإحاطة في علوم البلاغة ص 170

2) لسان العرب لابن منظور المجلد 15 ط 3 1994 دار صادر بيروت ص 389 / 390

3) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 445

4) خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي شرح عصام شعيتو الجزء الثاني ص 41

5) نفسه ص 39

بشجرة أو شاة أو بيضة أو ناقة أو مهرة أو ما شاكل ذلك"[1]. أما السجلماسي فأدرج التورية في أنواع التعمية في كتابه "المترع البديع"[2].

2- *الاستخدام:* على وزن استفعال واستخدمه: استوهبه خادما، واستخدمته: أي سألته أن يخدمني[3].

وفي الاصطلاح: هو ذكر لفظ مشترك بين معنيين يراد به أحدهما ثم يعاد عليه ضمير أو إشارة بمعناه الآخر أو يعاد عليه ضميران يراد بثانيهما غير ما يراد بأولهما كقوله ﷻ في الأول : ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾[4] فالمراد أولا بالشهر الهلال، ثم أعيد الضمير أخيرا بمعنى أيام رمضان.

وقول البحتري في الثاني:

فسَقَى الغَضَا و السَّاكنيه و إنْ همو شَبُّوه بين جَوَانِحِي و ضُلُوعِي[3]

وأول من عرف الاستخدام أسامة بن منقذ قائلا: "الاستخدام هو أن يكون للكلمة معنيان، فتحتاج إليهما، فتذكرها وحدها تخدم للمعنيين"[5].

وعرفه المصري فقال: "هو أن يأتي المتكلم بلفظة لها معنيان ثم يأتي بلفظتين تتوسط تلك اللفظة بينهما، ويستخدم كل لفظة منهما لمعنى من معنيي تلك اللفظة المتقدمة"[6].

وجرى الحلبي والنويري على تعريف المصري للاستخدام، و بعد ذلك اختلف تعريف الاستخدام اصطلاحا، وانقسم البلاغيون بين مؤيد لابن مالك، ومنتصر للخطيب القزويني[7]. فابن مالك يعرفه بالقول: "الاستخدام إطلاق لفظ مشترك بين معنيين، ثم يأتي بلفظين يفهم من أحدهما أحد المعنيين ومن الآخر المعنى الآخر، ثم إن اللفظين قد يكونان

---

1) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول ص 311

2) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 446

3) لسان العرب لابن منظور المجلد 12 دار صادر ص 167

4) الآية 185 من سورة البقرة

5) البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ حققه وقد له عبد آ.علي مهنا دار الكتب العلمية بيروت ط 1 1987 ص

6) نفسه ص

7) نفسه ص 80

متأخرين عن اللفظ المشترك، وقد يكونان متقدمين، وقد يكون اللفظ المشترك متوسطا بينهما"[1].

ومثال هذه الطريقة قوله ﷻ: ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۝٣٨ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ وأما القزويني فيعرفه بالقول: "هو إيراد لفظ له معنيان: أحدهما ثم يراد بضميره الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما، ثم يراد بالآخر الآخر"[2].

وقد سار على هذا المنوال معظم البلاغيين وأصحاب البديعيات ومنهم ابن حجة الحموي الذي ذكر طريقتي ابن مالك والقزويني المتقدمتين وقال: "وعلى كل تقدير فالطريقتان راجعتان إلى مقصود واحد وهو استعمال المعنيين بضمير واحد"[3].

وذكر السيوطي ما قاله الحموي، وأشار إلى أن الطريقة الثانية مذهب السكاكي وأتباعه. ثم ذكر جرمانوس فرحات مذهبين: أحدهما للقزويني، والآخر لبدر الدين بن مالك[4].

3- الطباق: هو الجمع بين الضدين أو بين الشيء وضده في كلام أو بيت شعر، كالجمع بين اسمين متضادين نحو قوله ﷻ: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾[5] أو الجمع بين فعلين متضادين نحو قول الحماسي:

تأخرتُ استبقي الحياةَ فلم أجِدْ لنفسي حياةً مثل أن أتقدَّما[6]

أو الجمع بين حرفين متضادين نحو قوله ﷻ: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾[7] أو الجمع بين نوعين مختلفين: اسم وفعل مثلا نحو قول الشاعر:

---

1) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 80

2) التلخيص في علوم البلاغة ص 360

3)خزانة الأدب و غاية الأرب للحموي الجزء الأول ص 119

4)المعجم المفصل في علوم البلاغة لانعام فوال ص 79

5) الآية 18 من سورة الكهف

6) البلاغة الواضحة مع دليلها تأليف على الجارم و مصطفى أمين ديوان المطبوعات الجامعية ص 283

7) الآية 286 من سورة البقرة

قد كان يدعى لابِسَ الصَّبْرِ حازِمًا فأَصْبَحَ يدَّعي حازِمًا حين يجزَعُ[1]

وللطباق تسميات أخرى عند علماء البلاغة منها التضاد والتكافؤ[2] وسماه ابن رشيق القيرواني في كتابه العمدة "المطابقة" [3] أما أسامة بن منقذ فسماه "التطبيق"[4].

وفي تعريفه له قال: "أعلم أن التطبيق هو أن تكون الكلمة ضد الأخرى"[5] ولكن جرمانوس فرحات اشترط فيه مراعاة المشاكلة بين الضدين حتى لا يكون أحدهما اسما والآخر فعلا وحرفا، بل يكونان إما من اسمين أو من فعلين ليس إلا، مع أن اختلاف الضدين في النوع جائز عند غيره من العلماء[6].

4- المقابلة: هي أن يؤتى في الكلام بمعنيين أو أكثر، ثم يذكر بعد ذلك ما يقابل هذه المعاني على الترتيب. ومن أمثلتها قول النابغة الجعدي:

فتى كان فيه ما يسرُّ صديقه على أنَّ فيه ما يسوء الأعاديا [7]

والفرق بين الطباق والمقابلة من وجهين: أحدهما أن الطباق لا يكون إلا بالجمع بين ضدين، أما المقابلة فتكون غالبا بالجمع بين أربعة أضداد وقد تصل المقابلة إلى الجمع بين عشرة أضداد. والثاني أن الطباق لا يكون إلا بالأضداد في حين تكون المقابلة بالأضداد وغير الأضداد [8].

---

1) البديع لابن المعتز ص 133

2) العمدة لإبن الرشيق القروني الجزء الثاني ص 12

3) نفسه ص 12

4) البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ، ص 63. ا

5) نفسه ص 63

6) المعجم المفصل ص 598

7) ديوان ا لنابغة دار صادر ص 127

8) الميسر في البلاغة العربية لابن عبد الله شعيب ص 273 / 274

قد كان يدعى لابِسَ الصَّبْرِ حَازِمًا فأَصْبَحَ يدَّعي حَازِمًا حين يجزَعُ[1]

وللطباق تسميات أخرى عند علماء البلاغة منها التضاد والتكافؤ[2] وسماه ابن رشيق القيرواني في كتابه العمدة « المطابقة »[3] أما أسامة بن منقذ فسماه « التطبيق»[4].

وفي تعريفه له قال: «أعلم أن التطبيق هو أن تكون الكلمة ضد الأخرى»[5] ولكن جرمانوس فرحات اشترط فيه مراعاة المشاكلة بين الضدين حتى لا يكون أحدهما اسما والآخر فعلا وحرفا، بل يكونان إما من اسمين أو من فعلين ليس إلا، مع أن اختلاف الضدين في النوع جائز عند غيره من العلماء[6].

4- المقابلة: هي أن يؤتى في الكلام بمعنيين أو أكثر، ثم يذكر بعد ذلك ما يقابل هذه المعاني على الترتيب. ومن أمثلتها قول النابغة الجعدي:

فتى كان فيه ما يسرُّ صديقه على أنَّ فيه ما يسوء الأعاديا[7]

والفرق بين الطباق والمقابلة من وجهين: أحدهما أن الطباق لا يكون إلا بالجمع بين ضدين، أما المقابلة فتكون غالبا بالجمع بين أربعة أضداد وقد تصل المقابلة إلى الجمع بين عشرة أضداد. والثاني أن الطباق لا يكون إلا بالأضداد في حين تكون المقابلة بالأضداد وغير الأضداد[8].

---

1) البديع لابن المعتز ص 133

2) العمدة لإبن الرشيق القروني الجزء الثاني ص 12

3) نفسه ص 12

4) البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ، ص 63. ا

5) نفسه ص 63

6) المعجم المفصل ص 598

7) ديوان ا لنابغة دار صادر ص 127

8) الميسر في البلاغة العربية لابن عبد الله شعيب ص 273 / 274

إلا أن ابن حجة الحموي قال في كتابه "خزانة الأدب": "المقابلة أدخلها جماعة في المطابقة، وغير صحيح فإن المقابلة أعم من المطابقة، وهي التنظير بين شيئين فأكثر وبين ما يخالف وما يوافق، فبقولنا وما يوافق صارت المقابلة أعم من المطابقة"[1].

وابن الأثير هو الآخر قسم المقابلة في كتابه «المثل السائر» إلى أربعة أقسام: المقابلة في المعنى دون اللفظ، ومقابلة الشيء بما ليس بضده، ومقابلة الشيء بمثله، والمقابلة في اللفظ والمعنى [2].

5- *مراعاة النظير:* وهو الجمع بين أمرين أو أمور متناسبة لا على جهة التضاد[3]، كقوله ﷻ: ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[4] وكقوله تعالى في الجمع بين أمور: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾[5]، ويسمى عند بعضهم بالتناسب والائتلاف، والتوافق[6] والمؤاخاة ويلحق به ما يعرف عند بعضهم "تشابه الأطراف"[7] الذي يعني ختم الكلام بما يناسب أوله في المعنى أو ما بني على المناسبة في المعنى بين طرفي الكلام[8] كقوله ﷻ: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[9].

---

1) خزانة الأدب للحموي الجزء الأول ص 129

2) المثل السائر لابن الأثير لجزء الثاني ص 265 وما بعدها

3) جواهر البلاغة ص 304

4) الآية 11 من سورة الشورى

5) الآية 16 من سورة البقرة

6) جواهر البلاغة ص 304

7) التلخيص في علوم البلاغة ص 354

8) نفسه ص 354

9) الآية 103 من سورة الأنعام

وسماه أسامة بن منقذ "الاتفاق والاطراد"[1]؛ وعرفه قائلا: "اعلم أن الاتفاق والاطراد هو أن يتفق للشاعر شيء لا يتفق عاجلا كثيرا"[2].

6- *الإرصاد:* في اللغة رصده يرصده: يرقبه. والترصد: الترقب. والإرصاد: الإعداد يقال: أرصدت له شيئا أرصده: أي أعددت له[3]؛ وفي الاصطلاح أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل على العجز إذا عرف الروي[4].

ويسميه بعضهم "التسهيم"[5]، ومن أمثلته قوله ﷻ: ﴿ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[6].

وكقول الشاعر عمرو بن معد يكرب:

إذَا لم تستطِعْ شيئًا فدعْهُ و جَاوِزْهُ إلَى ما تستَطِيعُ[7]

أما قدامه بن جعفر فسماه "التوشيح"[8]، وكذلك عند المصري وابن مالك وابن الأثير الحلبي وابن وكيع سماه "المطمع"[9] ولكن ابن الأثير رأى أن تسمية هذا النوع بالإرصاد أولى من تسميته بغير ذلك لأنه يناسب معناه ويليق به[10].

7 - *الإدماج :* في اللغة : أدمج الحبل أي: أحكم فتله ودمج الشيء دموجا إذا دخل في الشيء واستترفي[11].

---

1) البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ، ص 134.
2) نفسه ص 134
3) لسان العرب المجلد 3 ط 3 ، 1994 ص 177
4) التلخيص في علوم البلاغة ص 356
5) نفسه ص 356
6) الآية 70 من سورة التوبة
7) سر الفصاحة لإبن سينان الخفاجي ص 152
8) نقد الشعر لقدامة بن جعفر ص 168
9) المنصف للسارق والمسروق منه لإبن وكيع ج 1 تحقيق محمد يوسف نجم ط 1 / 1984 ص 60
10) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 62
11) لسان العرب المجاد الثاني دار صادر ط 6 / 1997 ص 275

وفي الاصطلاح عرفه أبو هلال العسكري بالقول: (وأن يتضمن الكلام معنيين: معنى مصرح به، ومعنى كالمشار إليه)[1] وسماه المضاعفة»[2] ومثل له بقوله تعالى: ﴿ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ ﴾[3].

وقد عد ابن رشيق الإدماج نوعا من الاستطراد[4]. وعقد له أسامة بن منقذ بابا مستقلا سماه "التعليق والإدماج" [5] وعرفه فقال: "إن صيغة ذلك هو أن تعلق مدحا بمدح، وهجوا بهجو، ومَعْنىً بمَعْنى" [6].

بينما ابن أبي الأصبع فرق بين التعليق والإدماج فقال: "والفرق بين التعليق والإدماج أن التعليق يصرح فيه بالمعنيين المقصودين على شدة اتحادهما، والإدماج يصرح فيه بمعنى غير مقصود قد أدمج فيه المعنى المقصود"[7]. وعرف الإدماج بقوله : "هو أن يدمج المتكلم غرضا له في ضمن معنى قد نحاه من جملة المعاني، ليوهم السامع أنه لم يقصده وإنما عرض في كلامه لتتمة معناه الذي قصد إليه كقوله ﷻ: ﴿ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ ﴾[8]"[9].

وقسمه ابن مالك قسمين :

الأول: يتضمن التصريح بمعنى من فن كغاية عن معنى من فن أخر. ومنه قول ابن نباتة السعدي:

---

1) الصناعتين لأبي هلال العسكري ص 477

2) نفسه ص 477

3) الآيتان 42، 43 من سورة يونس

4) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الثاني ص 53

5) البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ، ص 94.

6) نفسه ص 94.

7) المعجم المفصل ص 53

8) 70 من سورة القصص

9) المعجم المفصل ص 53

و لاَ بُـدَّ لِي منْ جَهْلَةٍ فِي وِصَالِهِ فَـهل من حليم أُودِعَ الحِلْمَ عِنْـدَهُ[1]

فأدمج الفخر في الغزل.

الثاني: أن يقصد المتكلم إلى نوع من البديع فيجيء في ضمنه بنوع أخر كقول بعض الأندلسيين:

أَأَرضَى أَن تُصَاحِبَنِي بَغِيضًا مُجَامَلَـةً و تَحْمِلَنِي ثَـقِيـلا

وَحَـقِكَ لا رَضِيـتُ بِـذَا لأَنـِّي جَعَلتُ وَحَقِّكَ القَسَمَ الجَلِيلا[2]

والمقصود البيت الثاني لأنه أدمج فيه الغزل في العتاب من الفنون والمبالغة في القسم من البديع.

وقد نهج المتأخرون من البلاغيين على هذا التحديد والتقسيم وقالوا: إن الإدماج أعم من الاستتباع لأنه تضمين كلام سيق لمعنى معنى آخر[3] كقول المتنبي :

أُقَلِّبُ فيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي أَعُدُّ بِهَا على الدَّهرِ الذُّنُوبَا[4]

8- التقسيم: قسمه: جزأه والتقسيم هو التفريق[5] وسماه بعضهم بالتقسيم المفرد وفي الاصطلاح هو أن يذكر متعدد ثم يضاف إلى كل من أفراده ماله على جهة التعيين[6].

وذكر الجاحظ التقسيم فقال: "ومن الأساليب العريقة في اللغة العربية فقد سمع عمر بن الخطاب قول زهير وكان لشعره مقدما:

و إنَّ الحقَّ مقْطَعُه ثلاثٌ يَمِينٌ أَوْ نِفَارٌ أَو جَلاءُ

فقال كالمعجب: من علمه بالحقوق وتفصيله بينما إقامته أقسامها"[7].

---

1) خزانة الأدب الجزء الثاني ص 484

2) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 54

3) نفسه ص 54

4) جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص 305

5) لسان العرب المجلد 12 الطبعة 6، 1997 دار صادر ص 479، 480

6) جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص 311

7) البيان والتبيين للجاحظ ج 1 ص 133

وعرفه أبو هلال العسكري فقال: "التقسيم الصحيح أن تقسم الكلام قسمة مستوية تحتوي على جميع أنواعه ولا يخرج منها جنس من أجناسه فمن ذلك قوله ﷻ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[1]"[2].

أما ابن رشيق القيرواني فيرى أن التقسيم استيفاء الأمر فقال عنه: "فبعضهم يرى أنه استقصاء الشاعر جميع أقسام ما ابتدأ به"[3].

والتعريف هذا نفسه عند الصنعاني في كتابه "الرسالة العسجدية، حيث قال: "هو أن يستقصي الشاعر تفصيل ما ابتدأ به ويستوفيه فلا يغادر قسما يقتضيه المعنى إلا أورده"[4].

ومفهوم التقسيم عند القزويني في "التلخيص" وشراحه غير بعيد عن تعريفات السابقين[5]. غير أن القرطاجني تحدث في كتابه "منهاج البلغاء" عن أقسام التقسيم وقال: "إن من ذلك تعدد أشياء ينقسم إليها شيء لا يمكن انقسامه إلى أكثر منها. ومنها: تعديد أشياء تتقاسمها أشياء أو أجزاء من شيء وتكون الأجزاء المعدودة إما جملة أجزاء الشيء أو أشهر أجزائه وأليقها بغرض الكلام، ويكون كل جزء منها لا يصلح أن ينسب إلى غير ما نسب إليه بالنظر إلى صحة المعنى"[6].

وتباين رأي ابن قيم الجوزيه ورأي القرطاجني، إذ عد ابن قيم الجوزية القسمة التي سبق ذكرها للقرطاجني صحيحة عقلا ولكن يستحيل وجود بعضها وإنما المقصود من

---

1) الآية 12 من سورة الرعد

2) الصناعتين لابي هلال العسكري ص 375

3) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الثاني ص 30

4) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 413

5) التلخيص في علوم البلاغة للقزوين ص 364

6) منهاج البلغاء وسراج الادباء للقرطاجني تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة دار الغرب الاسلامي ط 2 1981 ص 56/55

التقسيم في رأيه "استيفاء المتكلم أقسام الشيء، بحيث لا يغادر شيئا، وهو آلة الحصر ومظنة الإحاطة بالشيء"[1].

ومثل للتقسيم بقوله ﷻ: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[2].

وسمى قدامه بن جعفر هذا الفن بـــ "صحة التقسيم" وعرفه فقال: "هي أن يبتدئ الشاعر فيضع أقساما فيستوفيها ولا يغادر قسما منها"[3]. وأضاف قائلا عن فساد التقسيم: "وفساد التقسيم يكون إما بأن يكرر الشاعر الأقسام، أو يأتي بقسمين أحدهما داخل الأخر"[4].

9- المبالغة: بلغ الشيء يبلغ بلوغا وبلاغا: وصل وانتهى. والبلاغ: الكفاية. والإبلاغ: الإيصال[5]، ذكر أبو هلال العسكري المبالغة وعرفها فقال: "المبالغة أن تبلغ بالمعنى أقصى غاياته وأبعد نهاياته، ولا تقتصر في العبارة عنه أدنى منازله، وأقرب مراتبه"[6]. ومثل للمبالغة بقوله ﷻ: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ ﴾[7].

وعرف ابن رشيق المبالغة فقال: "فمن أحسن المبالغة وأغربها عند الحذاق التقصي وهو بلوغ الشاعر أقصى ما يمكن من وصف الشيء"[8]، كقول عمرو بن الأيهم التغلبي:

---

1) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 414

2) الآية 32 من سورة فاطر

3) نقد الشعر لقدامة بن جعفر ص 131

4) نفسه ص 199

5) لسان العرب لابن منظور المجلد الثامن د ط ص 419

6) الصناعتين للعسكري ص 403

7) الآية 2 من سورة الحج

8) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الثاني ص 68

ونُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا ونُتْبِعُهُ الكَرَامَةَ حَيْثُ كَانَا[1]

غير أن للقزويني تعريفا متميزا للمبالغة في كتابه "التلخيص" حيث يقول عنها: "والمبالغة أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا لئن يظن أنه غير متناه فيه"[2]. ومثل لها بقول عمرو بن الأيهم التغلبي السابق الذكر وغيره[3]. وابن المعتز سمى هذا الفن "الإفراط"[4]، وسماه بعضهم "التبليغ" [5].

10- المغايرة: غايره مغايرة: عارضه بالبيع وبادله، والغيار: البدال[6]. وقد ذكر ابن رشيق القيرواني هذا النوع باسم التغاير وعرفه فقال: "وهو أن يتضاد المذهبان في المعنى حتى يتفاوتا ثم يصحا جميعا وذلك من افتنان الشعراء وتصرفهم وغوص أفكارهم"[7]. وسماه ابن حجة الحموي "التغاير"[8]، وغيره "التلطف"[9]، وعرفه الحموي فقال: "التغاير هو أن يتلطف الشاعر بتوصله إلى مدح ما كان قد ذمه هو أو غيره"[10]. ومن أمثلة المغايرة قول الحريري في مدح الدينار: "أكرم به أصفر راقت صفرته"، بعد ذمه في قوله: "تبا له من خادع ممارق" [11].

11- المدح في معرض الذم: سماه أسامة بن منقذ في كتابه "البديع في نقد الشعر"، "باب نقل الجزل إلى الرذل"[12] ومثل له بقول امرئ القيس:

---

1) المرجع السابق ص 68
2) التلخيص في علوم البلاغة ص 370
3) نفسه ص 372
4) البديع لإبن المعتز ص 162
5) خزانة الأدب لابن حجة الحموي الجزء الثاني ص 8
6) لسان العرب المجلد الخامس ط 3 1994 ص 42
7) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الثاني ص 122
8) خزانة الأدب لابن حجة الحموي الجزء الأول ص 227
9) نفسه ص 227
10) نفسه ص 227
11) الإحاطة في علوم البلاغة ص 182
12) البديع في نقد الشعر لأسامة بت منقذ ص 271

أَلَمْ تَرَيَانِي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا وَجَدْتُ بِهَا طِيبًا وَإِنْ لَمْ تَطَيَّبَ[1]

وذكره القزويني في كتابه "التلخيص" باسم "تأكيد المدح بما يشبه الذم"[2].

وعرفه فقال: "ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو ضربان أفضلهما أن يستثني من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها"[3]، ومثل لهذا النوع بقول النابغة:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ[4]

وأعظم الشواهد على هذا النوع قوله ﷻ: ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝٢٥ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا ﴾[5].

12-التوجيه: وجهت الريح الحصى توجيها: إذا ساقته. ويقال: قاد فلان فلانا فوجه أي انقاد واتبع[6]. عرفه السكاكي فقال: "هو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين"[7]، ومثل للأعور: "ليت عينيه سواء"[8].

وسمى الزمخشري التوجيه "ذا الوجهين"[9]، وسماه الرشيد الوطواط في كتابه "حدائق السحر"، "المحتمل للضدين"[10]. وعرفه قائلا: "ويسمونه أيضا بذي الوجهين، ويكون بأن يقول الشاعر بيتا من الشعر يحتمل معنيين، أحدهما للمدح والأخر للهجاء"[11]. وعرف القزويني التوجيه بمثل تعريف السكاكي وكذا شراح تلخيصه[12] غير

---

1) المرجع السابق ص 271

2) التلخيص في علوم البلاغة للقزويني ص 380

3) نفسه ص 380

4) ديوان النابغة دار صادر ص 11

5) الآية 26/25 من سورة الواقعة

6) لسان العرب المجلد 13 ط 3، 1994 ص 558

7) مفتاح العلوم للسكاكي ص 202

8) نفسه ص 202

9) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 444

10) نفسه ص 444

11) نفسه ص 444

12) التلخيص في علوم البلاغة للقزويني ص 384 / 385

أن البهاء السبكي قيد التوجيه فقال في تعريفه: "كذا أطلقه المصنف، ويجب تقييده بالاحتمالين المتساويين، فإنه إن كان أحدهما ظاهرا والثاني خفيا والمراد هو الخفي كان تورية"[1].

غير أن ابن أبي الأصبع المصري سمى التورية "توجيها"[2]، وليس الأمر كذلك، لأن التورية فيها معنيان: قريب وبعيد، والأخر المقصود، أما التوجيه فلا يرجع فيه أحد الوجهين[3]، وهذا ما وافق ابن الأثير الحلبي في قوله: "حد التورية أن تكون الكلمة تحتمل معنيين، فيستعمل المتكلم أحد احتماليهما ويهمل الأخر، ومراده ما أهمله وما استعمله، وحد التوجيه، أنه اللفظ المحتمل وجهين يحمل المتكلم مراده على أيهما شاء"[4].

إلا أن ابن أبي الأصبع المصري سمى التوجيه "الإيهام"[5] وعرفه فقال: "هو أن يقول المتكلم كلا ما يحتمل معنيين متضادين لا يتميز أحدهما على الأخر، ولا يأتي في كلامه ما يحصل به التمييز فيما بعد ذلك، بل يقصد به إبهام الأمر فيهما قصدا"[6] وذكر السكاكي مثل ذلك[7]، والقزويني وشراح التلخيص[8]. كما أن الحموي نقل تعريف المصري وعرفه فقال: "فتسمية النوع هنا بالإبهام أليق من تسميته بالتوجيه ومطابقة التسمية فيه لا تخفى على أهل الذوق الصحيح"[9].

وذكر يحي بن حمزة العلوى في كتابه "الطراز" ما ذكره السكاكي غير أنه تصرف بعض الشيء بأن أدخل فيه المدح بما يشبه الذم ومدح الشيء بحيث يقتضي المدح بشيء

---

1) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 444
2) خزانة الأدب لابن حجة الحموي الجزء الثاني ص 45
3) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 444
4) نفسه ص 444
5) نفسه ص 444
6) نفسه ص 444
7) مفتاح العلزم لسكاكي ص 202
8) التلخيص في علوم البلاغة ص 385
9) خزانة الأدب لابن حجة الحموي الجزء الأول ص 303

آخر، ومثل له بالمثل المشهور: "ليت عينيه سواء"[1]، وقال: "يحتمل أن تكون العوراء مثل الصحيحة في الرؤية ويحتمل عكس ذلك"[2].

وذكر الزركشي مثل تعريف السكاكي والقزويني غير أنه سماه "الإبهام"[3]، و"التخييل"، و"المغالطة"، و"التوجيه"، في معرض حديثه عن التورية[4]. وعلى هذا خلط بين المعنيين المذكورين اللذين باين بينهما علماء البلاغة سابقا[5]. ومثل للتوجيه بقول ابن النقيب وهو يهجو عدوا:

أَرِحْ نَاظِرِي مِنْ عَابِسِ الوَجْهِ يَابِسٍ لَهُ خُلُقٌ صَعْبٌ وَ وَجْهٌ مُقَطَّبُ[6]

13- القول بالموجب: القول بالموجب بكسر الجيم لأن المراد به الصفة الموجبة للحكم فهو اسم فاعل. عرفه القزويني فقال: "هو ضربان، أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن الشيء أثبت له حكم، فتثبتها لغيره من غير تعرض لثبوته أو نفيه عنه"[7]. وقال شراحه: "ويسمى أيضا "الأسلوب الحكيم"[8] كقوله ﷻ: ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[9].

والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه كقول الشاعر:

---

1) كتاب الطراز ليحيي بن حمزة العلوى، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، ضبط وتدقيق جماعة من العلماء، ص 136 / 137 / 138.

2) نفسه ص 138.

3) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 445

4) نفسه ص 445

5) نفسه ص 445

6) نفسه ص 445

7) التلخيص في علوم البلاغة ص 386

8) خزانة الأدب وغاية الأرب للحموي الجزء الأول ص 258

9) الآية 8 من سورة المنافقون

قَالَ ثَقَّلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مِرَارًا قَلَتَ ثَقَّلْتَ كَاهِلِي بِالأَيَادِي (1)

وتكلم عنه ابن حجة الحموي في كتابه "خزانة الأدب" فقال في تعريفه: "القول بالموجب ويقال له أسلوب الحكيم، وللناس فيه عبارات مختلفة. فمنهم من قال: هو أن يخصص الصفة بعد أن كان ظاهرها العموم، أو يقال بالصفة الموجبة للحكم، ولكن يثبتها لغير من أثبتها المتكلم"(2).

14- التفريع: تفرعت أغصان الشجرة: أي كثرت. وفرعت في الجبل تفريعا: أي انحدرت. وفرعت فيه: أي صعدت(3). عرف ابن رشيق القيرواني هذا الفن وبين منزلته من الاستطراد فقال: وهو من الاستطراد كالتدريج من التقسيم، وذلك أن يقصد الشاعر وصفا أخر يزيد الموصوف توكيدا(4). ومن لطيف التفريع قول المتنبي يصف ليلا:

أُقَلِّبَ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي أَعُدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا (5)

وعرفه القرطاجني في كتابه "منهاج البلغاء"، فقال: هو أن يصف الشاعر شيئا بوصف ما ثم يلتفت إلى شيء أخر يوصف بصفة مماثلة أو مشابهة أو مخالفة لما وصف به الأول، فيستدرج من أحدهما إلى الأخر ويستطرد إليه على جهة تشبيه أو مفاضلة أو التفات وغير ذلك، مما يناسب به بين بعض المعاني وبعض. فيكون ذكر الثاني كالفرع عن ذكر الأول(6).

وقد فرع ابن الأصبع المصري التفريع إلى نوعين:

أحدهما: بدء الشاعر بلفظة، هي إما اسم وإما صفة، ثم يكررها في البيت مضافة إلى أسماء وصفات يتفرع من جملتها أنواع من المعاني في المدح وغيره، كقول المتنبي:

---

1) خزانة الأدب وغاية الأرب للحموي الجزء الأول ص 259

2) نفسه ص 258الجزء الاول

3) لسان العرب لابن منظور المجلد 8 د ط دار صادر ص 248، 249

4) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الثاني ص 42

5) جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص 305

6) منهاج البلغاء وسراج الأدباء للقرطجني ص 59

أحدهما: بدء الشاعر بلفظة، هي إما اسم وإما صفة، ثم يكررها في البيت مضافة إلى أسماء وصفات يتفرع من جملتها أنواع من المعاني في المدح وغيره، كقول المتنبي:

أَنَا ابْنُ اللَّقَاءِ أَنَا ابْنُ السَّمَاءِ أَنَا ابنُ الضِّرَابِ أَنَا ابْنُ الطِّعَانِ
طَوِيلُ النِّجَادِ طَوِيلُ العِمَادِ طَوِيلُ القَنَاةِ طَوِيلُ السِّنَانِ[1]

وثانيهما: يتفرع منه معنى واحد من أصل واحد إما في بيت أو أبيات، وإما جملة من الكلام أو جمل، وهو أن يصدر الشاعر أو المتكلم كلامه باسم منفي بـــ "ما" خاصة ثم يصف الاسم المنفي بمعظم أوصافه اللائقة به إما في الحسن أو القبح ثم يجعله أصلا يفرع منه معنى في جملة من جار ومجرور متعلقة به تعلق مدح أو هجاء أو فخر أو نسيب، أو غير ذلك. وقد ذكر أسامة بن منقذ هذا النوع في كتابه "البديع" في نقد الشعر وسماه "النفي والجحود"[2].

ولهذا التفريع نوع ثالث وهو تفريع معنى من معنى من غير تقدم نفي ولا جحود كقول ابن المعتز:

كلامه أَخدَعُ مِنْ لفظِهِ وَ وَعْدُهُ أَكْذَبُ مِنْ طَيْفِهِ[3]

وذكر هذه الأنواع كل من ابن مالك، وابن الأثير الحلبي والنويري والعلوي وابن حجة الحموي[4]، وكذلك عرفه القزويني في التلخيص أما السيوطي فقد جمع مع التفريع التأسيس وقال: "هذا نوع لطيف اخترعته لكثرة استعماله في الكلام النبوي، ولم أر في الأنواع المتقدمة ما يناسبه فسميته بالتأسيس والتفريع وذلك أن يمهد قاعدة كليه لما

---

1) ديوان المتنبي دار صادر ط 15، 1994 ص 33
2) البديع في نقد الشعر ص 181
3) التلخيص في علوم البلاغة ص 380
4) خزانة الادب للحماوي الجزء الثاني ص 386 /387

15- الاستتباع: مصدر الفعل استتبع واستتبعه: طلب إليه أن يتبعه[1] وفي الاصطلاح سماه أبو هلال العسكري "المضاعفة"[2]، وقال في تعريفه: "هو أن يتضمن الكلام معنيين، معنى مصرح به، ومعنى كالمشار إليه"[3]، ومنه قول أبي تمام:

يُخْرِجُ مِنْ جِسْمِكَ السِّقَامَ كَمَا ... أَخْرَجَ ذَمَّ الفِعَالِ مِن عُنُقِكْ

يَسِمُّ سَحًّا عَلَيْكَ حَتَّى يُرَى ... خَلْقُكَ فِيهَا أَصَمَّ خُلُقِكْ[4]

فدعا له بالصحة، وأخبر بصحة خلقه ، فهما معنيان في كلام واحد غير أن أسامة بن منقذ سمى الاستتباع "التعليق؟"[5].

وقال في تعريفه: هو أن صيغة ذلك أن تعلق مدحا بمدح وهجوا بهجو ومعنى بمعنى[6]، ومنه قول المتنبي:

حَسَنٌ فِي عُيُونِ أَعْدَائِهِ أَقْـ ... ـبَحُ مِن ضَيفِهِ رَأَتْهُ السَّوَامُ[7]

وبعضهم سماه "الموجه" كالرازي والحلبي والنويري وغيرهم أما ابن جني فسماه "المدح الموجه"[8].

وفرق ابن أبي الأصبع بين الاستتباع والتكميل بالقول: "والفرق بين هذا النوع وبين التكميل أن التكميل يكمل ما وصف به أولا والاستتباع لا يلزم فيه ذلك"[9].

16- الإبداع: بدع الشيء يبدعه بدعا وابتدعه: أنشأه وبدأه. والبديع والبدع: الشيء الذي يكون أولا[10]. وفي الاصطلاح: هو أن يأتي الشاعر في البيت الواحد بعدة أنواع أو

---

1) لسان العرب المجلد 8 د ط ص 27
2) الصناعتين لابي هلال العسكري ص 477
3) نفسه ص 478
4) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 68
5) البديع في نقد الشعر ص 94.
6) نفسه ص 94
7) أسرار البلاغة للجرجاني ص 197
8) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 69
9) المرجع السابق ص 69
10) لسان العرب لابن منظور المجلد 8 دار صادر ص 6

16- الإبداع: بدع الشيء يبدعه بدعا وابتدعه: أنشأه وبدأه. والبديع والبدع: الشيء الذي يكون أولا[1]. وفي الاصطلاح: هو أن يأتي الشاعر في البيت الواحد بعدة أنواع أو في القرينة، وقد يكون في الكلمة الواحدة ضربان من البديع، وإذا لم يكن كذلك، فليس بإبداع، كما قال ابن حجة الحموي وابن أبي الأصبع المصري[2].

وقد عرف ابن رشيق القيرواني الإبداع فقال: "الإبداع هو إتيان الشاعر بالمعنى المستظرف الذي لم تجر العادة بمثله. ثم لزمته هذه التسمية. حتى قيل له بديع وإن كثر وتكرر فصار الاختراع للمعنى والإبداع للفظ، فإذا تم للشاعر أن يأتي بمعنى مخترع في لفظ بديع، فقد استولى على الأمد وجاز قصب السبق"[3].

وعرفه السبكي قائلا: "هو ما يبتدع عند الحوادث المتجددة كالأمثال التي تخترع وتضرب عند الوقائع"[4].

وأهل البديعيات يسمون البديع "سلامة الاختراع"[5] ولكن تعريفهم للأخير يخرجه من الأول الذي عرفه المصري ومن سار على نهجه تعريفا يختلف عن تعريف "سلامة الاختراع"[6].

والمصري يعرف الإبداع بالقول: هو أن تكون مفردات كلمات البيت من الشعر أو الفصل من النثر، أو الجملة المفيدة، متضمنة بديعا، بحيث تأتي في البيت الواحد والقرينة الواحدة عدة ضروب من البديع، يحسب عدد كلماته أو جملته، وربما كان في الكلمة الواحدة المفردة ضربان فصاعدا من البديع وحتى لم تكن كل كلمة بهذه المثابة، فليس بإبداع[7].

---

1) لسان العرب لابن منظور المجلد 8 دار صادر ص 6

2) خزانة الأدب للحموي الجزء الثاني ص 291

3) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول ص 265

4) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 19

5) نفسه ص 19

6) نفسه ص 19

7) نفسه ص 19

غير أن أصحاب البديعيات مالوا إلى تعريف ابن حجة الحموي[1] في هذا الفن وهو نفس ما ذهب إليه المصري[2].

17- الأسلوب الحكيم: يعرف اصطلاحا بتلقي المخاطب بغير ما يترقب وتلقي السائل بغير ما يتطلب ، وقد عرفه القزويني مشيرا إلى أن السكاكي سماه الأسلوب الحكيم، فقال: "ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكي الأسلوب الحكيم، وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له"[3].

إلا أن عبد القاهر سماه "المغالطة"[4]، وسماه كل من ابن حجة الحموي وجرمانوس فرحات باسم "القول بالموجب"[5]، وكذلك ذهب إليه ابن معصوم المدني وعرفه بقوله: "هو والأسلوب الحكيم رضيعا لبان، وفرسا رهان، حتى زعم بعضهم أن أحدهما عين الآخر وليس كذلك"[6]. وأشار بن معصوم المدني إلى وجه الاشتراك بين المصطلحين المذكورين ووجه الفرق فهما يشتركان في كون كل منهما من إخراج الكلام لا على مقتضي الظاهر ويفترقان باعتبار الغاية"[7].

فغاية القول بالموجب رد كلام المتكلم وعكس معناه وغاية الأسلوب الحكيم هو تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاق مراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له[8].

---

1) خزانة الأدب الجزء الثاني ص 291
2) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 19
3) نفسه ص 143
4) نفسه ص 143
5) خزانة الأدب الجزء الثاني ص 258
6) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 19
7) نفسه ص 143
8) نفسه 143

والأسلوب الحكيم يستعمل للتظرف والتخلص من إحراج السائل، ومنه ما يروي الجاحظ في "البيان والتبيين" قال: قالوا: كان الحطيئة يرعى غنما له وفي يده عصا، فمر به رجل، فقال: يا راعي الغنم ما عندك ؟ فقال : عجراء من سلم -يعني عصاه- قال: إني ضيف، قال الحطيئة: للضيفان أعددتها[1].

ومن الأسلوب الحكيم في تلقي السائل بغير ما يتطلب قوله تعالى: ﴿ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ ﴾[2].

18- تشابه الأطراف: وهو أن يعيد الناظم لفظة القافية في أول البيت الذي يليها فتكون الأطراف متشابهة[3]. وكان يطلق عليه اسم التسبيغ[4] قبل أن يسميه ابن أبي الأصبع المصري اسم "تشابه الأطراف"[5]، لأنه رأى اسم التسبيغ غير لائق على هذا المسمى، ولأن اسم تشابه الأطراف أليق به لأبيات فيه تتشابه أطرافها[6].

وتسميته بهذا الاسم رأي ذهب إليه القزويني وشراح تلخيصه إلا أن بعضهم سماه "تشابه الأطراف المعنوي"[7].

ومنه قول أبي نواس:

خُزَيْمَةَ خَيْرُ بَنِي حَازِمٍ و حَازِمٌ خَيْرُ بَنِي دَارِمٍ

و دَارِمٌ خَيْرُ تَمِيمٍ وَ مَا مِثْلُ تَمِيمٍ فِي بَنِي آدَمِ[8]

---

1) البيان والتبين الجزء الاول ص 288

2) الآية 189 من سورة البقرة

3) خزانة الأدب للحموي الجزء الأول ص 225

4) نفسه ص 225

5) نفسه ص 225

6) نفسه ص 226

7) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 321

8) خزانة الأدب للحموي الجزء الأول ص 225

19- العكس: عكس الشيء: رد آخره على أوله [1]، ذكر هذا الفن جرمانوس فرحات في كتابه "بلوغ الأدب في علم الأدب" وعرفه يقوله: اعلم أن حقيقة هذا النوع الحكم على لازم المحكوم عليه ، أعني أن يجعل الرابض منتقلا[2].

ومثل له بقول ابن نباتة السعدي:

صَيَّرْتَ نَوْمِي مثلَ عَطْفِكَ نَافِرًا و تَرَكْتَ عَزْمِي مِثْلَ جَفْنِكَ فَاتِرًا

و سكنْتَ قَلْبًا طَارَ فيكَ مَسَرَّةً أرأَيْتَ وَكْرًا قَطُّ أَصْبَحَ طَائِرًا[3]

ولكن بعض البلاغيين أطلق عليه اسم التبديل[4] ومنهم من جمعه والتبديل وسماه العكس والتبديل"[5] ومنهم من أطلق عليه"تعاكس الجمل"[6] وسماه بعضهم "القلب والصواب"[7] وأخرون سموه "القهقري"[8] لأن القارئ يتقهقر راجعا من أخر الكلام إلى أوله ومنه قوله ﷻ: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ ﴾[9]

ومنه أيضا قول الشاعر:

فلولا دموعي كتمت الهوى ولولا الهوى لم تكن لي دموع [10].

20- تجاهـل العارف: تجاهل أي أظهر الجهل وأرى من نفسه الجهل وليس به[11]، وقد عرفه أبو هلال العسكري مدرجا الشك باليقين فقال: "هو إخراج ما يعرف صحته مخرج

---

1) لسان العرب المجلد 6 دار صادر ط 3، 1994 ص 144

2) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 605

3) خزانة الأدب للحموي الجزء الأول ص 354

4) نفسه ص 354

5) المعجم المفصل ص 605

6) نفسه ص 605

7) نفسه ص 605

8) نفسه ص 605

9) الآية 2 من سورة فاطر

10) البديع في نقد الشعر،ص 81.

11) لسان العرب المجلد 11 ط 3 ، 1994 ص 129.

ما يشك فيه ليزيد بذلك تأكيدا"[1]. وسماه السكاكي "سوق المعلوم مساق غيره لنكته" وذكر بعض الأمثلة دون أن يعرفه[2].

ونوه ابن الأثير الحلبي بهذا الفن وقال: "وهذا الباب له اسمان: أحدهما: تجاهل العارف، والأخر: يقال له الإعنات فالأول يطلق على ما يأتي من نوعه في النظم والنثر.

أما الثاني فيطلق على ما يأتي من هذا النوع في الكتاب العزيز أدبا مع الآيات الكريمة. وهذا الأخير سماه السكاكي "لزوم ما لا يلزم" وهو أرق وأرهف فنا من الإعنات"[3].

أما الزملكاني فعرفه بالقول: "هو أن تسأل عن شيء تعرفه موهما أنك لا تعرفه وأنه خالجك فيه الشك لقوة شبه حصل بين المذكورين"[4].

وفرق ابن أبي الأصبع المصري بين الإعنات وتجاهل العارف فقال : "والإعنات لزوم ما لا يلزم وتجاهل العارف شيء أخر"[5]. وأضاف : "هو سؤال المتكلم عما يعلمه حقيقة، تجاهلا منه به ليخرج كلامه مخرج المدح أو الذم أو ليدل على شدة التدله في الحب أو لقصد التعجب أو التقرير أو التوبيخ"[6].

وتعريف المصري هذا نقله كل من الحلبي و النويري وإضافة إلى ذلك التعريف الذي يفرق فيه بين الإعنات وتجاهل العارف، يقسم المصري هذا الفن إلى قسمين:

الأول: موجب كقوله ﷻ: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾[7] وهذا خارج مخرج التعجب.

---

1) الصناعتين للعسكري ص 445

2) مفتاح العلوم للسكاكي ص 202

3) المعجم المفصل في علوم البلاغة ص 287، 288

4) نفسه ص 288

5) نفسه ص 288

6) نفسه ص 288

7) الآية 24 من سورة القمر

الثاني: منفي كقوله ﷻ: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾[1].

أما الخطيب القزويني فسماه بتسمية السكاكي "سوق المعلوم مساق غيره لنكتة"[2]، وسماه العلوي "التجاهل"[3]. إلا أن تسمية هذا الفن بـــ "تجاهل العارف" فاق عند البلاغيين دون غيرها من سائر التسميات[4].

1) الآية 31 من سورة يوسف

2) التلخيص في علوم البلاغة ص 385

3) كتاب الطراز ليحيى بن حمزة العلوي المجلد الثالث ص 80.

4) المعجم المفصل ص 288.

المبحث الثاني

المحسنات البديعية اللفظية

تعريفها:

وهي ما كان التحسين بها راجعا إلى اللفظ بالأصالة وإن حسن المعنى تبعا[1]. ومن أهمها:

الجناس: وهو تشابه اللفظين في النطق مع اختلاف في المعنى[2] وينقسم إلى قسمين: جناس تام وجناس غير تام.

أما التام: فهو ما اتفق فيه اللفظان في أربعة أشياء: هيئة الحروف، وعددها، ونوعها، وترتيبها[3].

وأما غير التام: فهو ما اختلف فيه اللفظان في واحد من الأمور الأربعة المتقدمة التي يجب توافرها في الجناس التام[4].

ومن أمثلة الجناس التام قول الشاعر الصلتان العبدي يرثي المغيرة بن المهلب:

فَانْعَ المغِيرةَ للمُغِيرَةِ إِذَا بَدَتْ شعواء مشعلة كنَبْم النَّابِمِ[5].

ومن أمثلة الجناس غير التام قول النبي ﷺ: **اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي**[6].

---

1) الإحاطة ي علوم البلاغة ص 191

2) الميسر في البلاغة العربية لابن عبد الله شعيب دار الهدى عين مليلة الجزائر ص 284

3) نفسه ص 284

4) نفسه ص 284

5) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول ص 293

6) فتح الباري شرح صحيح البخاري المجلد العاشر تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز دار الفكر ص 456

والواقع أن الجناس من أكثر فنون البديع التي تصرف فيها العلماء من أرباب هذه الصناعة، فقد ألفوا فيه كتبا شتى، وجعلوه أبوابا متعددة، واختلفوا في ذلك، وأدخلوا بعض تلك الأبواب في بعض. ومن العلماء من يسمي هذا الفن من البديع اللفظي تجنيسا، ومن يسميه مجانسا ، ومن يسميه جناسا أسماء مختلفة والمسمى واحد كما يقول عبد العزيز عتيق[1].

أنواع جناس بمسميات مختلفة:

1- الجناس الأخيف: هو في الاصطلاح البلاغي أن يأتي المتكلم بجمل تكون كلماتها مُهْمَلة فمُعْجَمُة على الترتيب كقول صفي الدين الحلي:

الحُرُّ يُجْزِي و الكِرَامُ تُثِيبُ و اللَّوْمُ يُخْزِي و الهُمَامُ يُنِيبُ[2].

وسماه النابلسي "جناس الخلاف"[3]، وقال في تعريفه : "هو عبارة عن أن يحذف المتكلم من كلامه حرفا أو حرفين أو أكثر من حروف الهجاء ، أو جميع الحروف المعجمة، أو جميع حروف المهملة"[4].

2- جناس الإشارة: ويسمى أيضا "الكناية"[5]. قال عنه إبن حجة الحموي: "أن الشاعر يقصد المجانسة في بيته، بين الركنين من الجناس فلا يوافقه الوزن على ابرازهما فيضمر الواحد ويعدل بقوته إلى مرادف فيه كناية تدل على الركن المضمر فإن لم يتفق له مرادف الركن المضمر يأتي بلفظة فيها كناية لطيفة تدل عليه"[6]، كقول دعبل في امرأته سلمى:

إني أحبك حبا لو تضمنه سلمى سميك داك الشاهق الراسي[7]

---

1) في البلاغة العربية المعاني البيان، المعاني البديع لعبد العزيز عتيق ص 614

2) المعجم المفصل ص 466، 467

3) نفسه ص 467

4) نفسه ص 468

5) خزانة الادب للحموي الجزء الاول ص 95

6) نفسه ص 97

7) نفسه ص 98

فالكناية اللطيفة في سميك لأنها أشعرت أن الركن المضمر في سلمى يظهر منه جناس الاشارة[1].

3-جناس الاشتقاق: وسماه السيوطي "المقتضب"[2]، وهو في الاصطلاح البلاغي أن يجمع بين اللفظين الاشتقاق[3]. كقوله ﷻ: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ﴾[4].

4-جناس الإطلاق: ويسمى أيضا المشابهة، والمقارنة ، والمغايرة وإيهام الاشتقاق[5].

وقد عرفه القزويني بالقول : "هو أن تجمع اللفظين المشابهة، وهي ما يشبه الاشتقاق وليس به"[6]، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾[7].

ومنه قول البحتري:

وإذَا مَا ريَامُ جُودِكَ هَبَّتْ صَار ... قَولُ العَذولِ فيها هباءَ (8)

5-جناس التداخل: اختلف العلماء في تسمية هذا الجناس فمنهم من سماه تجنيس الترجيع"[9]، وسماه التبريزي "الجناس الناقص"[10]، وسماه آخرون "تجنيس التذييل"[11].

وفي الاصطلاح هو الذي يوجد في إحدى كلمتيه حرف لا يوجد في الأخرى وجميع حروف الأخرى موجود في الأولى، وقسم في وسطها وقسم في أخرها[12].

---

1) المرجع السابق ص 98

2) المعجم المفصل ص 469

3) التلخيص في علوم البلاغة ص 392

4) الآية 30 من سورة الروم

5) المعجم المفصل ص 471

6) لو يعتر عليه في التلخيص وهو في المعجم المفصل ص 471

7) الآية 54 من سورة الرحمان

8) ديوان البحتري الجزء الأول شرح وتعليق محمد التنجي دار الكتاب العربي الطبعة 2 1999 ص 16

9) المعجم المفصل ص 476

10) نفسه ص 476

11) نفسه ص 476

12) نفسه ص 476

وعرفه القزويني في التلخيص فقال: "وإن اختلفا في أعدادها سمي ناقصا وذلك إما بحرف في الأول مثل: ﴿ وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۝٢٩ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴾[1] أو في الوسط نحو جدي جهدي أو في الاخر[2] كقول أبي تمام:

يمدُّونَ مِن أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبِ[3]

6- جناس التغاير: سماه التبريزي "المطلق"[4]، وعرفه ابن أبي الأصبع المصري فقال: "هو أن تكون إحدى الكلمتين اسما والأخرى فعلا"[5]، كقوله ﷻ: ﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ ﴾[6]. وفرع التبريزي من هذا القسم ضربا سماه التجنيس المستوفي مثلما أشار إلى ذلك المصري[7].

7- الجناس الحالي: حقيقة هذا أن يأتي المتكلم بكلام يلتزم فيه الإعجام في النقط[8] وسماه بعضهم المعجم والمثبت[9] وسماه الحلي باسم الحذف[10] ومنه قول الحريري:

تَظَنَّيْتُ تَجْتَبِينِي فَتَجْزِين بِنَفْثٍ يَشْفِي مُخِيبَ ظَنِّي

فَنَزَتْ فِي تَجَنِّيِي فَتَنَتْنِي بِنَشِيجٍ يُشْجِي بِفَنٍ فَفَنِّ[11]

---

1) الآية 29 من سورة القيامة

2) التلخيص في علوم البلاغة ص 389 / 390\

3) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ص 188

4) المعجم المفصل ص 481

5) نفسه ص481

6) الآية 79 من سورة الأنعام

7) المعجم المفصل ص 481

8) نفسه ص 482

9) نفسه ص 482

10) نفسه ص 482

11) نفسه ص 482

8- جناس الخط : هو تجنيس التصحيف[1] أو المصحف ويسمونه أيضا المضارعة[2] والمشاكلة[3]، واصطلاحا (هو ماتماثل ركناه خطا واختلفا لفظا)[4].

9- الجناس العاطل: عرفه جرمانوس فرحات بالقول: "هو أن يأتي المتكلم بكلام عار من الإعجام بالكلية"[5]. ويسمى أيضا "المهمل"، و"المحذوف"[6].

10- جناس عكس الجمل: من التعريفات الاصطلاحية لهذا النوع: "أن يأتي الناظم بصدر البيت معكوسا في عجزه من حيث الألفاظ لا الحروف، فيصير الأول ثانيا والثاني أولا مع عدم تغيير المعنى"[7]، كقول القائل:

يَا بَدَنِي بِالفِرَاقِ ذُبْ كَمَدًا ذُبْ كَمَدًا بِالفِرَاقِ يَا بَدَنِي[8]

ولهذا النوع من الجناس تسميات أخرى منها جناس القلب[9] غير أن النابلسي لم يحبذ هذا الاسم وقال: "وسماه بعضهم القلب، والصواب أن القلب اسم لما لا يستحيل بالانعكاس"[10].

ومنها جناس "القهقرى"[11] أي الرجوع إلى الخلف لان القارئ يتقهقر راجعا من أخر الكلام إلى أوله.

---

1) خزانة الادب للحموي الجزء الاول ص 86
2) العمدة لابن رشيق القيرواني الجزء الأول ص 286
3) نفسه ص 287
4) خزانة الادب للحموي الجزء الاول ص 86
5) المعجم المفصل ص 482
6) نفسه ص 484
7) نفسه ص 487
8) نفسه ص 487
9) نفسه ص 487
10) نفسه ص 487
11) نفسه ص 487

11- الجناس المحرف: "وهو ما اتفق ركناه في عدد الحروف وترتيبها واختلفا في الحركات"[1]. ولهذا سماه بعضهم "الناقص"، و"المختلف"[2]، فهو كالجناس التام من حيث اتفاق ركنيه إلا أنهما يختلفان في الحركات[3].

12- الجناس المحقق: عرفه ابن رشيق بقوله: "هو ما اتفقت فيه الحروف دون الوزن، رجع إلى الاشتقاق أو لم يرجع"[4].

وسماه الجرجاني "المطلق"[5]، وهو عند قدامه بن جعفر أفضل تجنيس[6]. ومنه قول ابن المعتز:

تقاعَسَ حتَّى فاته المَجْدُ فَقْعَسٌ وَأَعْيَا بَنُو أَعْيَا وَضَلَّ المُضَلِّلُ[7]

13- الجناس المختلف: سماه بعضهم "جناس النقص"[8]، و"التجنيس الناقص"[9].

والاختلاف فيه إما في الحركة كقوله ﷺ: **اللهم كما حسنت خَلقي فحسن خُلقي**[10]. أو اختلاف بالحركة والسكون كقولهم: "البدعة شرك الشرك"، أو اختلاف بالتخفيف والتشديد كقول بعضهم: "الجاهل إما مُفْرِطٌ وإما مُفَرِّطٌ"[11].

14- الجناس المذيل: قال ابن حجة الحموي عنه: "اختلف جماعة المؤلفين في اسمه، و لم يتقرر له أحسن من هذه التسمية فإن فيها مطابقة للمسمى، وما ذاك إلا أن المذيل هو ما

---

1) خزنة الأدب للحموي الجزء الأول ص 87
2) المعجم المفصل ص 495
3) نفسه ص 495
4) العمدة لابن رشيق الجزء الأول ص 285
5) نفسه ص 285
6) نفسه ص 285
7) نفسه ص 496
8) المعجم المفصل ص 487
9) مفتاح العلوم لسكا كي ص 202
10) فتح الباري شرح صحيح البخاري المجلد العاشر تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز دار الفكر ص 456
11) مفتاح العلوم لسكا كي ص 202

زاد أحد ركنيه على الأخر حرفا في آخره فصار له كالذيل"[1]. ومن شواهده قول ابن حجة الحموي في بديعيته:

وَ ذَيَّلَ الهَمُّ هَمْلَ الدَّمعِ لِي فَجَرَى كَلَا حِقِ الغَيْثِ حَيْثُ الأَرْضُ فِي ضَرَمِ[2]

وسمى بعضهم "المذيل" بـــ "الزائد"[3] إذا نظر إلى الركن الزائد و"الناقص"[4]، إذا نظر إلى الركن الخالي عن الزيادة.

15- الجناس المزدوج: سماه ابن الأثير المجنب"[5]، وسماه النويري"المردد والمكرر"[6]، وسماه العلوي "المكرر والمردود"، وسماه كذلك "الاستواء"[7].

وعرفه جرمانوس فرحات فقال: "هو اتحاد الركنين في الحروف مع زيادة حرف فأكثر في أول أحدهما ويشترط بأن يكونا مرادفين[8]، كقوله ﷻ: ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[9].

16- الجناس المضارع: هو ما يكون باختلاف ركنيه في حرفين لم يتباعدا مخرجا إما في الأول نحو: ليل دامس، وطريق طامس، وإما في الأخر[10]، مثل قول الشريف الرضي:

لَا يذكرُ الرَّمْلَ إلا حَنَّ مُغْتَرِبٌ لَهُ بِذِي الرَّمْلِ أو طَارٌ وَ أَوْطَانُ[11]

---

1) خزانة الأدب للحموي الجزء الأول ص 70

2) نفسه ص 70.

3) كتاب الطراز للعلوى المجلد الثاني ص 363.

4) نفسه ص 363

5) المثل السائر لابن الاثير الجزء الأول 257

6) التلخيص في علوم البلاغة ص 392

7) كتاب الطراز للعلوى، المجلد الثاني ص 365.

8) المعجم المفصل ص 503.

9) الاية 22 من سورة نمل

10) جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص 327

11) ديوان الشريف الرضي تقديم إحسان عباس دار صادر بيروت المجلد الثاني 1994 ص 449.

والشاهد في البيت: "أوطار، أوطان"، وقال القزويني: "إن كان الحرفان متقاربين سمي مضارعا"[1]. وابن رشيق القيرواني سمى الجناس المضارع بـــ "المضارعة"[2]. وقال: "إنه على ضروب كثيرة منها أن تزيد الحروف وتنقص، والذي يسميه القاضي الجرجاني الناقص"[3]. كقول أبي تمام:

يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عِوَاصٍ عَوَاصِمٍ تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبِ [4]

ومنها أن تتقدم الحروف وتتأخر كقول أبي تمام:

بِيضُ الصَّفَائِحِ لا سُودُ الصَّحَائِفِ فِي مُتُونِهِنَّ جَلاءُ الشَّكِّ وَالرِّيَبِ[5]

ومنها التصحيف ونقص الحروف كقول بعضهم:

فَإِنْ حَلُّوا فَلَيْسَ لَهُمْ مَقَرٌّ و إِنْ رَحَلُوا فَلَيْسَ لَهُمْ مَقَرٌّ[6].

وقال السكاكي: "التجنيس المضارع أو المطرف هو أن يختلفا بحرف أو حرفين مع تقارب المخرج"[7].

بينما عرفه الزملكاني بقوله: "وإن لم يتفقا خطا ، فإن وقع التفاوت بحرف من الحروف المتقاربة سواء وقع أولا أو أخرا أو حشوا لقب المضارع"[8]. والجناس المضارع عند الحموي هو "المشابه في المخرج"[9].

وسماه المدني "المطرف"، وقال عنه : "وأما الجناس المطرف فهو ما زاد أحد ركنيه على الأخر بحرف في طرفه الأول وهو عكس المذيل. وقد يسمى هذا الجناس "المردوف

---

1) التلخيص في علوم البلاغة ص 391
2) العمدة الجزء الأول ص 286
3) نفسه ص 286
4) نفسه ص 286
5) نفسه ص 286
6) نفسه ص 288
7) مفتاح العلوم ص 203/202
8) المعجم المفصل ص 510
9) خزانة الأدب الجزء الأول ص 71

والناقص" وفي تسميته اختلاف كثير، ولكن المطرف أولاها لأنه مطابق للمسمى، إذ الزيادة فيه كالطرف لأنها في أوله وخير الأسماء ما طابق المسمى"[1].

17- الجناس المضاعف : عرفه الحلي وهو من اختراعه بقوله: "أن يعمد الناظم إلى ثلاث كلمات متفقات في الحروف والحركات مختلفات في المعنى إحداهن تلو الأخرى، أو من كلمتين إحداهما من مضاعف الرباعي والأخرى من حرفين هما من مادة المضاعف"[2]، ومثاله قول الحلي:

سَلْ سَلْسَلَ الرِّيقِ لِمَ لَمْ يَرْوِ حَرَّ ظَمَا بَلْ بَلْبَلَ القَلْبَ لَمَّا زَادَهُ أَلَمَا[3]

وسمى أبو هلال العسكري هذا الجناس « الاستتباع »[4] وكذلك فعل السكاكي وابن أبي الأصبع[5].

18-الجناس المطابق: ذكره البغدادي وعرفه بقوله: (وأما التجنيس فهو أن يأتي الشاعر بلفظتين في البيت إحداهما مشتقة من الأخرى ويسمونه المطابق. وهو أشهر أوصافه وأكبر أصنافه)[6] كقول امرئ القيس:

لقد طمح الطمام من بعد أرضه ليلبسني من دائه ما تلبسا[7]

والتجنيس المطابق هو التجنيس المطلق عند التبريزي الذي نقل عنه البغدادي تعريفه ومثاله السابق الذكر ولكنه وضعه للمطابق[8].

19-الجناس المطلق: وحقيقته اصطلاحا أن يتفق الركنان من حيث المادة، ويختلفان من حيث التركيب والحركات، وبهذا يشبه المشتق[9]، ولأجل هذا سماه البعض

---

1) المعجم المفصل ص 511

2) نفسه ص 511

3) شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي تحقيق نسيب نشاوى، دار صادر، بيروت، ط2، 1992، ص 71.

4) لم يعثر عليه في الصناعتين و هو في المعجم المفصل ص 511

5) المعجم المفصل ص 511

6) نفسه ص 511

7) المنصف لسارق و المسروق منه لبن وكيع الجزء الاول ص 2

8) المعجم المفصل ص 511

9) خزانة الأدب للحموي الجزء الأول ص 63

"المشابه"[1] لكونهما يوهمان بأنهما ناتجان عن أصل واحد[2]، ولكن مشابهتهما لفظية لا من حيث المعنى، ولهذا سماه المظفر العلوي "تجنيس اللفظ"[3] وعده من الناقص. أما السكاكي فسماه "تجنيس المشابهة أو المتشابه"[4]، وقال عنه ابن حجة الحموي: "أما الجناس المطلق، فإن للناس في الفرق بينه وبين المشتق معارك"[5].

وسماه البعض "المتقارب"[6] لشدة مشابهته وقربه من المشتق وكل منهما يختلف في الحروف والحركات، ولكن الفرق بينهما دقيق، قل من أتى بصحته ظاهرا، فإن المشتق غلط فيه جماعة وعدُّوه تجنيسا، وليس الأمر كذلك، فإن معنى المشتق يرجع إلى أصل واحد[7]. والمراد في الجناس اختلاف المعنى في ركنيه، والمطلق كل ركن منه يباين الآخر في المعنى[8]. من شواهد الجناس المطلق قوله ﷻ : ﴿ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾[9] وقوله ﷻ: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾[10].

20- الجناس المطمع: عرفه المظفر العلوي قائلا: "الجناس المطمع هو أن يأتي الشاعر بكلمة ثم يبدأ في أختها على وفق حروفها فيطمع في أنه يجيء بمثلها فيبدل في آخرها حرفا بحرف وهو حسن في التجنيس"[11].

ومثل العلوي قال جرمانوس فرحات، إلا أنه شرط أن يكون الحرف المبدل في

---

1) المرجع السابق ص 63
2) نفسه ص 63
3) المعجم المفصل ص 514
4) مفتاح العلوم ص 202، 203
5) خزانة الأدب للحموي الجزء الأول ص 63
6) نفسه ص 63
7) نفسه ص 63
8) نفسه ص 63
9) الاية 5 من سورة الفلق
10) الاية 1 من سورة الواقعة
11) المعجم المفصل ص 515

آخره غير المبدل منه من حيث المخرج ولا قريبا إليه، وسماه اللاحق[1] أيضا ومن هذا النوع قوله ﷻ: ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْئَوْنَ عَنْهُ ﴾[2]، وسماه السكاكي في "المفتاح" "المضارع"[3].

21- الجناس الملفق: لفق الثوب لفقا: ضم شقة منه إلى أخرى فخاطهما وأحاديث لفقة أي أكاذيب مزخرفة.[4]

عرف الحموي هذا الجناس فقال: "حد الملفق أن يكون كل من الركنين مركبا من كلمتين، وهذا هو الفرق بينه وبين المركب. وغالب المؤلفين ما فرقوا بينهما بل عدوا كل واحد منهما مركبا، إلا الحاتمي وابن رشيق وأمثالهما، ولعمري لو سموا الملفق مركبا، والمركب ملفقا لكان أقرب إلى المطابقة في التسمية، لأن الملفق مركب من الركنين، المركب ركن واحد كلمة مفردة، والثاني مركب من كلمتين، هذا هو التلفيق"[5]. ومن جناس التلفيق قول ابن حجة الحموي:

وَ رُمْتُ تلفيق صَبْري كي أرى قَدَمِي يَسْعَى مَعِي فَسَعَى لكنْ أَرَاقَ دَمِي[6]

ومنه أيضا قول صفي الدين الحلي:

لقد ضمنت وجود الدمع من عدم لهم ولم أستطع مع ذاك منع دمي[7]

---

1) المرجع السابق ص 515

2) الاية 26 من سورة الانعام

3) مفتاح العلوم ص 203/202

4) لسان العرب المجلد 10 ط 1 1990 ص 331/330

5) خزانة الأدب الجزء الأول ص 67

6) نفسه ص 67

7) ديوان صفي الدين الحلي دار صادر بيروت 1990 دط ص

22-الجناس الموصل: سماه الحلي باسم "جناس الحذف"[1].

وعرفه جرمانوس فرحات بقوله : "هو أن يأتي المتكلم بكلمات لا تنفصل حروفها في الكتابة"[2]، ويقال له المتصل كقول الحريري:

فَتَنَتْنِي فَجَنَّنَتْنِي تَجَنِّي بِتَجَنٍّ يَفْتَنُّ غِبَّ تَجَنِّي

شَغَفَتْنِي بِجَفْنِ ظَبْيٍ غَضِيضٍ غَنَجٍ يَقْتَضِي تَغَيُّضَ جَفْنِي[3]

ومن المحسنات البديعية اللفظية الأخرى غير الجناس التي طالها الخلاف في المفهوم أو المصطلح ما يلي:

أ- الازدواج: ازدوج الكلام و تزاوج: أشبه بعضه بعضا في السجع أو الوزن أو كان لإحدى القضيتين تعلق بالأخرى[4].

عرفه ابن أبي الأصبع المصري بقوله: "هو أن يأتي الشاعر في بيته من أوله إلى آخره بجمل كل جملة فيها كلمتان مزدوجتان، كل كلمة إما مفردة أو جملة. وأكثر ما يقع هذا النوع في أسماء مثناة مضافة"[5].

أما ابن مالك ومن تبعه فيرى أن المزاوجة تعني "الإتيان بمتماثلين في أصل المعنى والاشتقاق فحسب"، وأطلقوا عليه اسم "المجاوزة"[6]، ومنه قول الشاعر:

و مطعمُ النَّسْرِ يومَ النَّصْرِ مطعَمَةٌ أَنَّى تَوَجَّهَ و المحرومُ مَحْرومُ[7]

وذهب آخرون إلى أن المزدوج هو الجمع بين اسمين، من مطابقة أو مجانسة أو غير ذلك، بحيث أن يأتي في البيت جمل من المعاني[8] كقول ابن الدراج:

---

1) المعجم المفصل ص 526

2) نفسه ص 526

3) نفسه ص 526

4) لسان العرب المجلد 2 ط 6، 1997 ص 293

5) المعجم المفصل ص 64

6) نفسه ص 64

7) نفسه ص 64

8) نفسه ص 64

مَليكَانِ عَمَّ السِّلْمُ و الحرْبُ مِنْهُمَا عَنَا و عناء مُبرَمٌ و سَحِيلِ[1]

بينما عرف ابن منقذ المزاوجة بقوله: "هو أن تُزاوِج بين الكلمات والجمل بكلام عذب وألفاظ عذبة حلوة"[2]. ونقل عنه ابن قيم الجوزية هذا التعريف.

إلا أن الرماني أشار إلى قسم من التجانس الذي قال إنه نوعان: مزاوجة ومناسبة. فالمزاوجة تقع في الجزاء كقوله تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ ﴾[3]، أي جاوزه بما يستحق على طريق العدل، إلا أنه استعير للثاني لفظ الاعتداء لتأكيد الدلالة على المساواة في المقدار فجاء على مزاوجة الكلام لحسن البيان.[4]

أما المناسبة فتدور في فنون المعاني التي ترجع إلى أصل واحد، كقوله ﷻ:﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم ﴾[5] فجونس بالانصراف عن الذكر صرف القلب عن الخير، والأصل فيه واحد وهو الذهاب عن الشيء، أما هم فذهبوا عن الذكر، وأما قلوبهم فذهب عنها الخير[6]. وعرف ابن حجة الحموي الازدواج -وسماه المزاوجة- بقوله: "وهو في اللغة مصدر زاوج بين الشيئين إذا قارب بينهما"[7].

والسكاكي قال عنه: "هو أن يزاوج المتكلم بين معنيين في الشرط والجزاء"[8]. ونقل جرمانوس فرحات تعريف السكاكي، واستشهد له بقول الحموي:

إِذَا تَزَاوَجَ ذَنْبِي و انْفَرَدْتُ لَهُ بِالمَدْحِ منْ وَ نَجَّانِي مِنَ النِقَمِ.[9]

---

1) المرجع السابق ص 64
2) البديع في نقد الشعرن ص 165.
3) الآية 194 من سورة البقرة
4) المعجم المفصل ص 65
5) الآية 127 من سورة التوبة
6) المعجم المفصل ص 65
7) خزانة الأدب للحموي الجزء الثاني ص 435
8) مفتاح العلوم ص 200
9) خزانة الأدب للحموي الجزء الثاني ص 435

وقال الرماني: "المزاوجة هي أن تزاوج بين معنيين في الشرط و الجزاء"[1]، كقول الشاعر البحتري:

إِذَا مَا نَـهَى النَّـاهِي فَـلَجَّ بِـي الهَـوى أَصَاخَ إِلَى الوَاشِي فَـلَجَّ بِـه الهَـجْرُ[2]

هذا ما جاء على لسان الرماني ويبدو أن الازدواج أعم من المزاوجة، لأنه غير مرتبط بالشرط الذي ذكره هو والسكاكي والحموي وفرحات.[3]

ب- *الترصيع:* جعله قدامة بن جعفر من نعوت الوزن و عرفه بقوله: "ومن نعوت الوزن الترصيع، وهو أن يتوخى فيه تصيير مقاطع الأجزاء في البيت على سجع أو شبيه به أو من جنس واحد في التصريف، كما يوجد ذلك في أشعار كثير من القدماء لمجيدين من الفحول وغيرهم وفي أشعار المحدثين المحسنين منهم"[4]، فما جاء في أشعار القدماء قول امرئ القيس الكندي:

مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقْـبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مَعًـا كَـجُـلْـمُـودِ صَـخْـرٍ حَـطَّـهُ السَّـيْـلُ مِـنْ عَـلِ[5]

فأتى باللفظتين الأوليين مسجوعتين في تصريف واحد، وبالتاليتين لهما شبيهتين بهما في التصريف.

وعرف أبو هلال العسكري الترصيع بقوله: "هو أن يكون حشو البيت مسجوعا"[6]. أما الباقلاني فسماه في كتابه "إعجاز القرآن" "الترصيع مع التجنيس" ومثل له بقول ابن المعتز:

أَلَمْ تَـجْـزِعِ عَـلَى الرَّبْـعِ المَحِـيـلِ وَأَطْـلَالٍ وَآثَـارٍ مُـحُـولِ[7]

---

1) المعجم المفصل ص 65

2) خزانة الأدب للحموي الجزء الثاني ص 435

3) المعجم المفصل ص 65

4) نقد الشعر لقدامة بن جعفر ص 40

5) الصناعتين للعسكري ص 416

6) الصناعتين ص 416

7) إعجاز القرآن للباقلاني ص 146

وأضاف الباقلاني القول: "ومما يقارب الترصيع ضرب يسمى المضارعة"[1].

وعرفه ابن سنان الخفاجي في كتابه "سر الفصاحة" بقوله: "هو أن يعتمد تصيير مقاطع الأجزاء في البيت المنظوم أو الفصل في الكلام المنثور مسجوعة، كأن ذلك شبه بترصيع الجوهر في الحلي"[2]. وقد نقل كل من التبريزي، والبغدادي، وابن الأثير الحلبي، وابن حجة الحموي، وأسامة بن منقذ، وابن الزملكاني، والسيوطي، وابن مالك، وابن معصوم المدني، التعريف السابق دون إضافة شيء. كما ذهب السكاكي، والحلبي، والنويري، وابن قيم الحوزية، مذهب الرازي في تعريف الترصيع ونقلوه عنه وهو "أن تكون الألفاظ مستوية الأوزان متفقة الأعجاز"[3]. أما ابن الأثير الجزري، فكان تعريفه للترصيع بقوله: "هو أن تكون كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثاني في الوزن والقافية"[4]، وهذا التعريف هو عين تعريف جرمانوس فرحات[5].

أما ابن أبي الأصبع المصري فعرف الترصيع بقوله: "الترصيع كالتسجيع في كونه يجزئ البيت إما ثلاثة أجزاء إن كان سداسيا، أو أربعة إن كان ثمانيا"[6]، وسماه "الترصيع المدمج"[7]. بينما سمى المظفر العلوي ذلك "ترصيعا وتفويضا"[8]. وأدخل القزويني هذا الفن من الترصيع في السجع[9].

---

1) المرجع السابق ص 146
2) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ص 182
3) المعجم المفصل ص 307
4) المثل السائر لإبن الاثير
5) المعجم المفصل ص 307
6) نفسه ص 307
7) نفسه ص 307
8) نفسه ص 307
9) التلخيص في علوم البلاغة ص 398

وقسم ابن شيث الترصيع إلى قسمين: "ترصيع حذو"، و"ترصيع لغو"[1]. فترصيع الحذو أفصحه ومنه قوله ﷻ: ﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾[2]؛ وأما الثاني فعرفه قائلا: "هو كل كلمتين جاءتا في النثر على صورة واحدة في الخط، لا يفرق بينهما إلا بالشكل والنقط إلا أنه لا يصلح أن تكون إحداهما قبالة الأخرى قافية لاختلاف حرف الروي، وهو مثل: أعجبني من نبل فلان شائعه وفي نيله سائغه وهذا التعريف بالتقسيم قريب من صفوف الجناس"[3].

وعرف الوطواط الترصيع مع التجنيس وقال: "الترصيع بالغة الشأن في ذاتها، لكنها إذا اقترنت بعمل آخر مثل التجنيس فإنها تزداد وقعا ورفعة شأن"[4].

ج- التشريع: أطلق عليه هذه التسمية الأجدابي وأما مخترعه فهو الحريري[5].

وسماه ابن أبي الأصبع "التوأم"[6]، وأراد بذلك مطابقة التسمية للمسمى[7]. قد عرفه القزويني في "التلخيص" فقال: "هو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما"[8] كقول الحريري:

يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدَّنِيَّةِ إِنَّهَا شَرَكُ الرَّدَى و قَرَارَةُ الأَكْدَارِ[9]

---

1) المعجم المفصل ص 308
2) الآية 104 من سورة الكهف
3) المعجم المفصل ص 308
4) نفسه ص 308
5) نفسه ص 357
6) خزانة الادب الجزء الاول ص 266
7) نفسه ص 266
8) التلخيص في علوم البلاغة ص 405
9) نفسه ص 405

لكن البهاء السبكي لم يوافق على تسمية هذا الفن بالتشريع وقال: "التشريع هو عبارة لا يناسب ذكرها، فإن التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المطهر، وكان اللائق اجتنابها"[1].

وسماه بعضهم "التوشيح"[2] ويسمى أيضا "ذا القافيتين"[3].

وعلل ابن أبي الأسبع تسميته لهذا الفن بـــ "التوأم" قائلا: "إنه متى اقتصر على القافية الأولى كان من ضرب ذلك البحر الذي عمل الشاعر بيته منه، فإذا استوفى أجزاءه وبناه على القافية الثانية، كان البيت من ضرب غير ذلك الضرب من ذلك البحر، وغالبه أن يختلف الرويان و إن جاز توافقهما"[4].

د- التَّسميط: سمط الشيء سمطا: علقه والسمط: الخيط مادام فيه الخرز وإلا فهو سلك. والسمط: خيط النظم لأنه يعلق[5].

وقد عرف ابن معصوم المدني هذا الفن في كتابه أنوار الربيع فقال: "هو عبارة عن أن يجعل الشاعر البيت من قصيدة، أو كل بيت منها، أربعة أقسام، ثلاثة منها على سجع واحدة مع مراعاة القافية في الرابع"[6].

ومن البلاغيين من جعل التسميط والتسجيع فنا واحدا كابن الأثير الحلبي. بينما فرق ابن أبي الأصبع المصري و ابن معصوم المدني بينهما لكون أجزاء التسجيع على روي قافية، وليس كذلك التسميط[7].

---

1) المعجم المفصل ص 308

2) التلخيص في علوم البلاغة ص 405

3) المعجم المفصل ص 357

4) المعجم المفصل ص 358

5) لسان العرب لابن منظور المجلد السابع ط 3، 1994 دار صادر ص 322

6) المعجم المفصل ص 316

7) نفسه ص 317

غير أن المظفر العلوي وابن رشيق سميا هذا الفن في معرض الحديث عن التضمين[1]. ومن البلاغيين من قسم التسميط إلى أنواع بتسميات أخرى كـ "تسميط التبعيض" و"تسميط التقطيع" أما الأول كقول الشاعر:

أيا مَنْ يدَّعي الفَهْمَ إلَى كَمْ يا أخَا الوَهْمْ
تُعَبِّي الذَّنْبَ و الذَّم وَ تُخْطِي الخَطَأَ الجَمْ[2]

وأما الثاني فمثل له ابن أبي الأصبع المصري بقوله نظما:

و أسْمَرَ مُثْمِرٌ بِمُزْهِرٍ نَضِرٍ منْ مُقْمِرٍ مُسْفِرٍ عن منْظرٍ حَسَنٍ[3]

هـ- *التطريز:* قيل إنه من مخترعات العسكري الذي عرفه في كتابه "الصناعتين" فقال: "هو أن يقع في أبيات متوالية من القصيدة كلمات متساوية في الوزن، فيكون فيها كالطراز في الثوب، وهذا النوع قليل في الشعر"[4].

وهذا الفن عند أبي هلال العسكري هو "التوشيع"[5] في مفهومه، غير أن ابن أبي الأصبع المصري عرفه غير تعريف العسكري فقال: "هو أن يبتدئ المتكلم أو الشاعر بذكر جمل من الذوات غير مفصلة، ثم يخبر عنها بصفة واحدة من الصفات مكررة بحسب العدد الذي قدره في تلك الجملة الأولى، فتكون الذوات في كل جملة متعددة تقديرا والجمل متعددة لفظا، والصفة الواحدة المخبر بها عن تلك الذوات لأعداد الذوات عدد تكرار واتحاد لا تعداد تغاير"[6]. وهذا التعريف للتطريز ذهب إليه كل من ابن مالك، والحلبي، والنويري، والعلوي، والسبكي، والحموي، والسيوطي. لكن ابن قيم الجوزية وافق تعريفه

---

1) المرجع السابق ص 317
2) نفسه ص 317
3) خزانة الأدب للحموي الجزء الثاني ص 431
4) الصناعتين للعسكري ص 480
5) نفسه ص 480
6) المعجم المفصل ص 377

تعريف أبي هلال العسكري السابق الذكر. وكذلك عرف جرمانوس فرحات هذا الفن عين تعريف المصري له وقد سبق ذكره[1].

وبعد هذا العرض المطول لشتى أصناف البديع، والتطواف بين مختلف الأشكال والأنواع منها، نكون قد أحطنا ما وسعنا المقام بأكبر عدد من تلك الفنون، وحصرناها في مبحثين: المحسنات البديعية المعنوية ثم المحسنات البديعية اللفظية، وهي تلك التي مسها من الخلاف الشيء الكثير، وكانت فضاء واسعا لكل مبدع وفنان من البلاغيين وعشاق البديع، ليقولوا ما شاء لهم أن يقولوا في فنونها ومصطلحاتها، شعرا أو نثرا، بعدما تذوقوها وأولعوا بها كل الولع، فتعددت آراؤهم تراكمت تلك المفاهيم والمصطلحات التي وضعوها تراكما حتى لا نكاد نحصيها أو نميز فيما بينها، لتداخلها واختلاط بعضها ببعض. فقد وجدناها ألوانا وأصنافا من المحسنات، للفن الواحد منها أكثر من مصطلح وأكثر من مفهوم وضع له فالتصق به وبقي يلازمه، ولم يعد من السهل تفضيل هذا على ذاك. وما تلك الكثرة في المفاهيم والمصطلحات إلا دليل على تباين واختلاف في الرأي حول تلك الفنون البديعية. ولعله تباين واختلاف أكثر وضوحا وجلاء من غيره، فيما سبق عرضه من الآراء حول مسائل الخلاف في فصول هذا البحث.

---

1) المرجع السابق ص 378

الخـــاتمـــة

وأخيرا كان هذا ما استطعنا الوصول إليه في بحثنا لمسائل الخلاف في البلاغة العربية، خصصناه لاستقراء أهم القضايا الخلافية في الفصاحة والبلاغة والبيان والبديع، مفهوما ومصطلحا.

والموضوع كما جمعناه -على تشعبه وتفرعه- من مصادره ومراجعه، جال بنا في مختلف فنون البيان، وطرق بنا شتى ألوان البديع حيث وقفنا على كثير من أقوال العلماء وآرائهم حول تلك الفنون بأنواعها، وهي أقوال وآراء فيها من التباين والاختلاف الشيء الكثير. إلا أننا من جهة أخرى لم نعدم في تلك الآراء التي تم عرضها، الكثير من التوافق والتقارب في وجهات النظر حول هذا المفهوم أو ذاك المصطلح.

ولم يكن من شأننا ولا من قصدنا منذ الوهلة الأولى، أن نخلق خلافا لم يحدث، أو نفتعل مواجهة لا أساس لها بقصد طلب المادة للبحث، بل على العكس من ذلك فقد تحاشينا في العديد من المرات -ونحن في طريق البحث- الدخول في متاهات خلافية رأينا أن ليس لها كبير قيمة في الموضوع، وركزنا على غيرها من المسائل والقضايا التي لها وزن وثقل في البحث.

وكان قصدنا كشف النقاب عما يوجد فعلا من خلافات حقيقية، ثبت وجودها بالنص بما لا يدع مجالا للشك أنها كانت قضايا ومسائل خلافية ثابتة لا غبار عليها واستثنينا ما عداها من المسائل التي ليس لها كبير قيمة بلاغية.

لقد وقفنا في هذا البحث بفصوله الثلاثة على عدد وفير من القضايا والمسائل الخلافية العالقة حول الفصاحة والبلاغة، وحول البيان، وحول البديع. وهي مسائل خلافية لم نرى فيها عوامل ضعف وتقهقر، بل كانت عوامل قوة، وتطور، وارتقاء بالفنون البلاغية إلى مستوى أعلى، فابتعدت بها عن الرتابة والكساد الفكري الذي يصيب المعارف

والأفكار إذا هي سارت على التقليد والترديد لما قاله الأولون دون نقد أو نقض وكأن لسان حالها يقول ليس في الإمكان أبدع مما كان.

ووقفنا على مواضع حساسة للخلاف كانت بؤرا للنقاش، فخضنا في أول مبحث خصصناه للحديث عن مفهوم الفصاحة وقواعدها وشروطها، كما عرضنا مختلف وجهات النظر الخاصة بها لننتقل بعدها إلى البلاغة ومفهومها، والقول في الفرق بينها وبين الفصاحة وما استنفذته هذه القضية من جهد البلاغيين، وما توصلوا إليه من نتائج في تحديد الفرق بين المفهومين. كما بسطنا القول في مفهوم البلاغة عبر تاريخها الطويل إلى أن صارت علما قائما بذاته بتخصصاته المختلفة وفنونه المتشعبة. وفي أثناء ذلك عرضنا شتى الآراء حول المصطلح وعلومه وفنونه.

وفي مبحث التشبيه رأينا مختلف الآراء حول مفهومه وأنواعه وعرضنا شتى تقسيماته ومصطلحاته وما دار بشأنها من الجدال الثري. ودخلنا بعد ذلك في الحقيقة والمجاز فأسهبنا القول فيهما وعرضنا أقوال العلماء بشأنهما بمختلف توجهاتهم: بلاغيين، ونقادا، وأصوليين، على ما رأينا من تشدد هؤلاء، ونعني بهم الأصوليين، فيما تعلق بفهم النصوص الشرعية الأمر الذي كان له بالغ الأثر على مرونة الأحكام الفقهية في الشريعة الإسلامية إلى ما هنالك من نتائج توصل إليها العلماء في ذلك الميدان الخصب من ميادين البلاغة العربية .

ولم يفتنا في ذلك الفصل التعريج على أنواع المجاز كما تعارف عليه البلاغيون اصطلاحا من عقلي ولغوي ومرسل كما عرضنا مختلف النظريات حول تلك الأنواع من المجاز. وجاء مبحث الاستعارة التي هي نوع من أنواع المجاز فتعرفنا على أقوال العلماء في حقيقـــة هذا الفن بما يضفيه على الأسلوب التعبيري من حسن وطلاوة، وما يوفره للكاتب والمتكلم من طاقة لغوية يعبر بواسطتها عن معانيه وأفكاره بخيال واسع وبلفظ قليل وهو ما لا يتيسر بغير ذلك من الأساليب التعبيرية.

وقد خصصنا في هذا المبحث من الاستعارة جانبا مهما لتصنيف شتى الأنواع والألوان من الاستعارة بمصطلحاتها، وأسمائها المتداولة، المألوفة أو غير المألوفة، التي وضعها البلاغيون وعلماء البيان فعددوها وأبرزوا الجميل منها في كتبهم والموضع الذي تصلح له.

أما الكناية فخصصنا في مبحثها جانبا مهما لشرح مفهومها عند كبار البلاغيين عبر العصور، ممن نالوا قصب السبق في التشهير بذلك الأسلوب وكشف النقاب عن حقيقته وما يعطيه للمتكلم من طاقة وقدرة لغوية تعبيرية ثانية للإفصاح عن أفكاره ومكنونات نفسه بتلميح وإيماء دون كشف أو تصريح بحسب مقتضى الحال والمقام و لم يفتنا في ذلك المبحث حول الكناية أن نقف عند أقوال البلاغيين وتعريفاتهم لهذا الفن البياني الجميل، واختلافهم في تصنيفه فمن قائل إنه لفظ يرجع إلى الحقيقة، ومن قائل إنه مجاز، أو متوسط في الرأي بين الموقفين.

وكان الفصل الأخير من فصول البحث متعلقا بعلم البديع الذي أخذ حيزا واسعا من اهتمام البلاغيين بشتى طبقاتهم، كما حظيت فنونه بعناية كبيرة منه فتعددت الآراء واختلفت وتشابكت حتى صعب التفريق بينها واصطنعت المصطلحات التي لا تحصى بكل فن من فنون البديع وكثر الجدل حولها وحمي الوطيس ويرجع ذلك إلى العناية التي لقيها ويلقاها علم البديع عبر التاريخ الطويل للبلاغة العربية منذ ظهر كمصطلح على ألسنة البلاغيين وخط بأقلامهم فكان عرضة للعديد من الشروحات من لدن العلماء بمن فيهم الشعراء الذين صنفوا له القصائد البديعية الطويلة التي تحصي أنواعه وتجمع فنونه.

ولعلنا بهذا الانجاز المتواضع نكون قد ساهمنا ولو بالترر القليل في السير بالبحث البلاغي خطوة إلى الأمام وضعنا لبنة من اللبنات وأضفنا إلى المكتبة العربية ما عساه يعود بالنفع والفائدة على القراء عموما وطالبي البلاغة خصوصا.

وليس لي في نهاية هذا البحث إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث بدءا من السيد المشرف سعادة الأستاذ الدكتور عبد اللطيف شريفي الذي لم يبخل علي بما تحت يده من الكتب، وكان له الفضل كل الفضل في توجيهي وإرشادي إلى حل ما اعترضني من العوائق أثناء البحث.

كما أقدم شكري الجزيل إلى زملائي وأصدقائي الذين أعانوني على تجاوز الكثير من الصعوبات التي تلقيتها أثناء عملية البحث عن المصادر والمراجع وأخص بالذكر القائمين على المكتبات بجامعتي تلمسان وبشار، وكل من ساهم في عملية الطبع والنسخ لإخراج هذا البحث إلى القراء.

11. التلخيص في علوم البلاغة للخطيب القزويني ضبط وشرح عبد الرحمن البرقوقي، ط3.
12. الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق وضبط: مفيد قميحة، ط1989/2.
13. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني، الجزء الأول والثاني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط2001/1.
14. الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق وشرح وضبط حنا الفاخوري، الجزء الثاني، دار الجيل، بيروت، ط1997/1.
15. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير الجزء الأول والثاني تحقيق محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا، د.ط.
16. المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات المتنبي لابن وكيع الجزء الأول تحقيق محمد يوسف نجم ط1984/1.
17. الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي.
18. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة شرح ونشر السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، د.ط.
19. جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ضبط وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، ط1999/1.
20. خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي، الجزء الأول والثاني شرح عصام شعيتو، د.ط.
21. دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني شرح وتعليق محمد التنجي، دار الكتاب العربي، ط2.
22. ديوان أبي الطيب المتنبي، دار صادر، ط15.
23. ديوان أبي نواس، دار صادر، د.ط.

24. ديوان البحتري، الجزء الأول شرح وتعليق محمد التنجي، دار الكتاب العربي، ط2/1999.
25. ديوان امرئ القيس، دار صادر، د.ط.
26. ديوان ابن المعتز، الجزء الثاني، شرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط1/1995.
27. ديوان الشريف الرضي، المجلد الثاني، تصحيح وتقديم إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط.
28. ديوان العباس بن الأحنف، شرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط2/1997.
29. ديوان صفي الدين الحلي، دار صادر بيروت، د.ط ، 1990.
30. ديوان كثير عزة، تقديم وشرح: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط2/1999.
31. ديوان النابغة، دار صادر، د.ط.
32. سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي مكتبة ومطبعة علي صبيح وأولاده، 1969.
33. سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المجلد الثاني، دار إحياء التراث العربي، د.ط.
34. شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع لصفي الدين الحلي، تحقيق: نسيب نشاوي، دار صادر، ط2/1992.
35. شرح المعلقات السبع للزوزني، دار بيروت للطباعة والنشر، 1986.
36. شرح ديوان أبي تمام الخطيب التبريزي، الجزء الأول، تقديم: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، ط3/1998.
37. شرح ديوان الخنساء، شرح وتحقيق: عباس إبراهيم، دار الفكر العربي بيروت، ط1/1994.
38. شرح ديوان صريع الغواني مسلم بن الوليد تحقيق وتعليق: سامي الدهان، دار المعارف بمصر، ط2.

39. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المجلد العاشر، دار الفكر، تصحيح وتحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ترقيم وتبويب محمد فؤاد عبد الباقي.
40. كتاب الطراز ليحي بن حمزة العلوي اليمني، المجلد الأول، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، د.ط.
41. لسان العرب لابن منظور، المجلد الثاني،دار صادر، ط1/1990.
42. لسان العرب لابن منظور، المجلد الرابع، دار صادر، ط1/1990.
43. لسان العرب لابن منظور، المجلد الخامس،دار صادر، ط3/1994.
44. لسان العرب لابن منظور، المجلد السادس، دار صادر، ط1/1990.
45. لسان العرب لابن منظور، المجلد السابع، دار صادر، ط3/1990.
46. لسان العرب لابن منظور، المجلد الثامن، دار صادر، د.ط.
47. لسان العرب لابن منظور، المجلد العاشر، دار صادر، ط1/1990.
48. لسان العرب لابن منظور، المجلد الحادي عشر،دار صادر، ط3/1994.
49. لسان العرب لابن منظور، المجلد الثاني عشر، دار صادر، د.ط.
50. لسان العرب لابن منظور، المجلد الخامس عشر،دار صادر، ط3/1994.
51. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصبهاني، المجلد الأول، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، د.ط.
52. مختار الصحاح لأبي بكر الرازي، عني بترتيبه محمود خاطر، دار الفكر العربي، مراجعة لجنة من مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية، د.ط.
53. مفتاح العلوم لعبد الرحمن السكاكي، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1937.
54. مقدمة ابن خلدون تحقيق درويش جويدي المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ط2/2000.
55. منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2/1981.

56. منهاج الصالحين من أحاديث وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين لعز الدين بليق، دار الفتح، ط1/1978.
57. نقد الشعر لقدامة بن جعفر تحقيق كمال مصطفى، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3.
58. نقد النثر لقدامة بن جعفر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، 1982، د.ط.

ثالثا: المراجع.

59. الإحاطة في علوم البلاغة لعبد اللطيف شريفي وزوبير دراقي ديوان المطبوعات الجامعية.

60. البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية لعبد الفتاح لاشين، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، ط1/1978.

61. الكناية والتعريض لأبي منصور الثعالبي تحقيق عائشة حسين فريد دار قباء للطباعة والنشر 1998، د.ط.

62. المعجم المفصل في علوم البلاغة لإنعام فوال عكاوي، مراجعة أحمد شمس الدين، طبعة جديدة منقحة، دار الكتب بيروت ، لبنان، د.ط.

63. الميسر في البلاغة العربية علم البيان علم المعاني علم البديع لابن عبد الله شعيب دار الهدى عين مليلة الجزائر ، د.ط.

64. تاريخ البلاغة العربية لعبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط.

65. في البلاغة العربية علم البيان لعبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ط.

66. في البلاغة العربية علم المعاني البيان البديع لعبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، د.ط.

67. مباحث البيان عند الأصوليين والبلاغيين لمحمود سعد منشأة المعارف بالإسكندرية، د.ط.

فهـرس الموضـوعات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة
المدخل: تاريخ نشأة علم البديع وعلم البيان.....1
الفـصـــل الأول: مسـائل الخلاف في الفصاحة والبلاغة.....15
المبحث الأول: حد الفصـــاحـــة.....16
الفصاحـــة لغـــة:.....16
الفصاحة اصطـــلاحـــا:.....17
مثار الخلاف في فصاحة الكلام: التكرار وتتابع الإضافات:.....19
رأي القزويني والجرجاني والصاحب بن عباد:.....19
بين السبكي والقزويني:.....21
رأي ابن سنان الخفاجي:.....25
المبحـث الـثـانـي: حـد الـبلاغة.....28
القول في الفرق بين الفصاحة والبلاغة:.....28
مفهوم البلاغة:.....29
لغة:.....29
اصطلاحا:.....29
البلاغة في الكلام:.....30
البلاغة في المتكلم:.....30
علوم البلاغة بين السبكي والسكاكي:.....32
البلاغة ومصطلح النظم:.....34
الفصـل الثاني: مسائل الخلاف في علم البيان.....37
المبحث الأول: التشبيـــه.....37
مفهومه:.....37
أركانه:.....38
أنواعه:.....38
خلافات حول التشبيه : بين التشبيه والتمثيل:.....40
تشبيهات حولها خلاف:.....41
التشبيه التمثيلي:.....41
التشبيه المنعكس:.....43
التشبيه القاصد:.....44
التشبيه الوهمي:.....44
المبحث الثاني: الحقيقة و المجاز.....46
تعريف الحقيقة والمجاز:.....46
الحقيقة لغة:.....46
الحقيقة اصطلاحا:.....46
المجاز لغة:.....47
المجاز اصطلاحا:.....47
أقسام المجاز (أنواعه):.....48
المجاز العقلي:.....48
المجاز اللغوي:.....50
المجاز بالإستعارة.....50
حول الحقيقة والمجاز:.....52

الموضوع الصفحة

اللغة بين الحقيقة والمجاز: 52
قول الأصوليين في الحقيقة والمجاز: 55
حول المجاز العقلي (المجاز الحكمي): 63
المجاز العقلي بين علم المعاني وعلم البيان: 64
المبحث الثالث: الاستعارة..... 66
تعريفها: 66
أركانها: 67
أنواعها: 67
حول الاستعارة: 69
أ- بين التشبيه والاستعارة: 70
ب- هل الاستعارة من المجاز اللغوي أم من المجاز العقلي ؟.... 71
ج- تقسيمات للاستعارة بمصطلحات مختلفة : 71
1-الاستعارة بالكناية: 71
2- الاستعارة التحقيقية: 71
3- الاستعارة التخييلية: 72
4- الاستعارة التمثيلية: 72
5- الاستعارة التمليحية : 73
6-الاستعارة الخاصية: 73
7- الاستعارة العقلية : 74
8- الاستعارة المجردة: 74
9- الاستعارة المرشحة: 74
د- اختلافهم حول أحسن الاستعارة: 74
المبحث الرابع: الكناية..... 80
تعريفها: 80
أقسامها: 80
حول مفهوم الكناية: 81
الكناية بين الحقيقة والمجاز: 84
بين الكناية والتعريض: 86
الفصل الثالث: مسائل الخلاف في علم البديع..... 90
المبحث الأول: المحسنات البديعية المعنوية: 91
تعريفها: 91
1- التورية: 91
2- الاستخدام: 92
3- الطباق: 93
4- المقابلة: 94
5- مراعاة النظير: 95
6- الإرصاد: 96
7 - الإدماج : 96
8- التقسيم: 98
9- المبالغة: 100
10- المغايرة: 101
11- المدح في معرض الذم: 101
12-التوجيه: 102
13- القول بالموجب: 104

الموضوع الصفحة

14- التفريع:..... 105
15- الاستتباع: 107
16- الإبداع: 107
17- الأسلوب الحكيم: 109
18- تشابه الأطراف:..... 110
19- العكس: 111
20- تجاهـل العارف: 111
المبحـــث الثانـــي: المحسنات البديعية اللفظية 114
تعريفها: 114
الجناس:..... 114
أنواع جناس بمسميات مختلفة: 115
1- الجناس الأخْيَفُ:..... 115
2- جناس الإشارة:..... 115
3-جناس الاشتقاق: 116
4-جناس الإطلاق:..... 116
5-جناس التداخل: 116
6- جناس التغاير:..... 117
7- الجناس الحالي: 117
8- جناس الخط : 118
9- الجناس العاطل: 118
10- جناس عكس الجمل: 118
11- الجناس المحرف: 119
12- الجناس المحقق:..... 119
13- الجناس المختلف:..... 119
14- الجناس المذيل: 119
15- الجناس المزدوج:..... 120
16- الجناس المضارع: 120
17- الجناس المضاعف : 122
18-الجناس المطابق: 122
19-الجناس المطلق: 122
20- الجناس المطمع: 123
22-الجناس الموصل: 125
أ- الازدواج:..... 125
ب- الترصيع: 127
ج- التشريع: 129
د- التَّسميط: 130
هـ- التطريز:..... 131
الخـــاتمـــة 133
قائمة المصادر والمراجع..... 137
فهـــرس الموضـــوعات 143